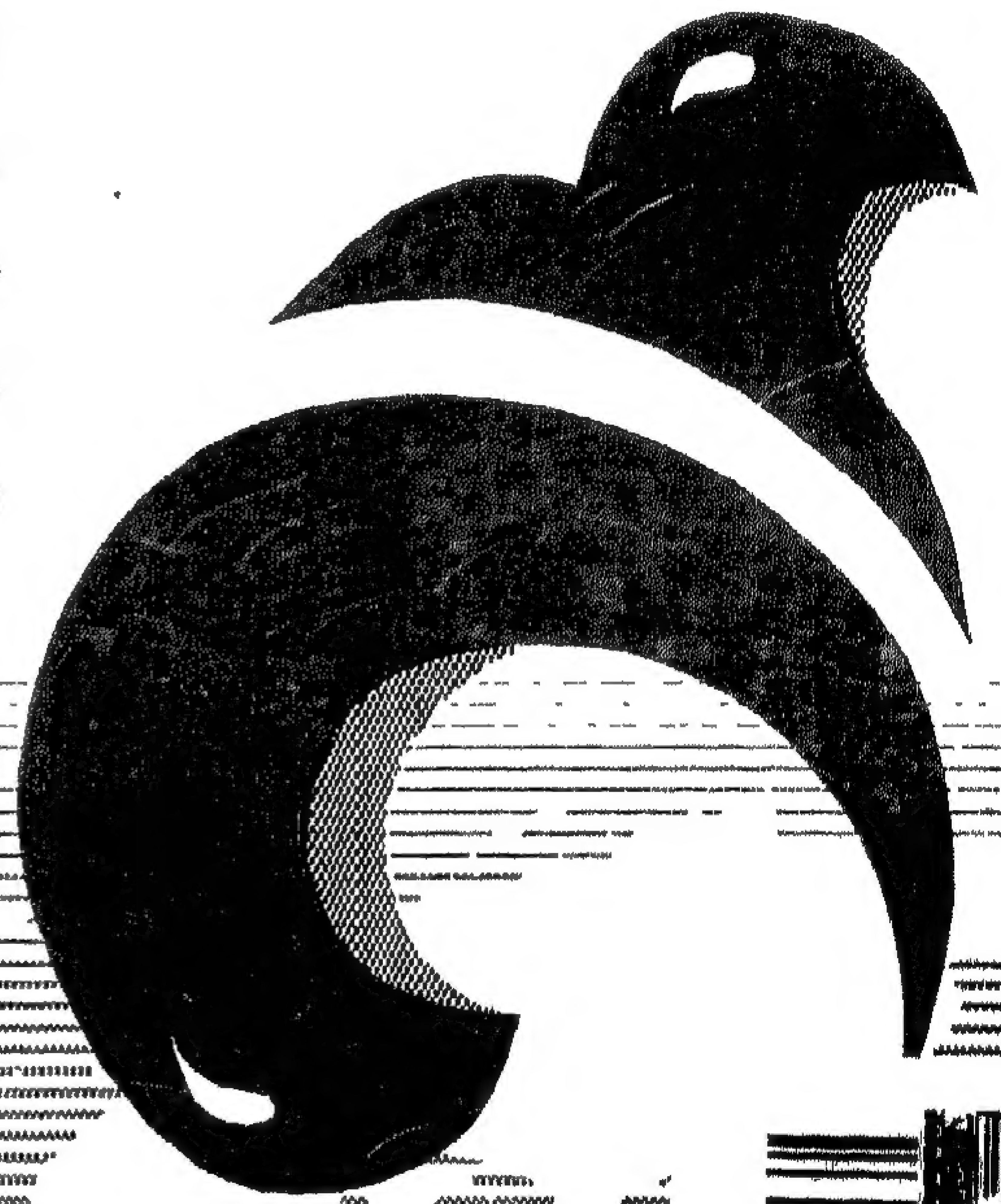
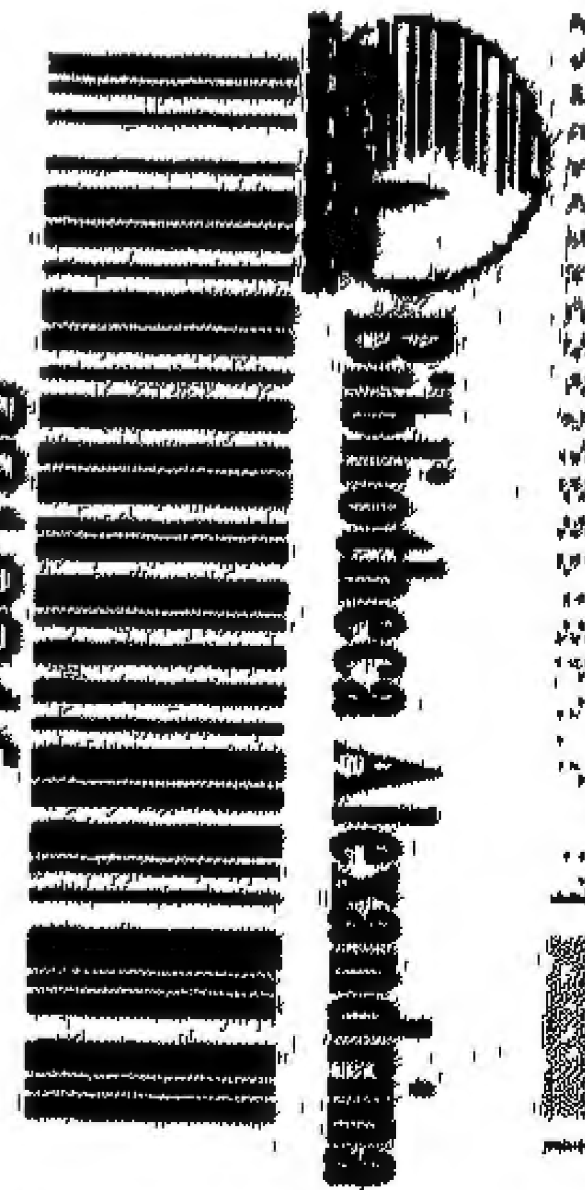
اتفاقية أوسلو:
المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد

ابراهيم أبو حجلة
سالم خلة
عضوا اللجنة المركزية
للجبهة الديمقراطية
لتحرير فلسطين





اتفاقية أوسلو

المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد
[موضوعات وأفكار للنقاش]

ابراهيم أبو حجلة
سالم خلة
عضوا اللجنة المركزية
للجبهة الديمقراطية
لتحرير فلسطين

OSLO ١٩٩٦

الكتـــــاب: اتفاقيـــــة أوســـــلو
المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديـد
[موضوعـــات وأفكـــار للنقـــاش]
الكـاتب: إبراهيـم أبـو حجلـة و سـالم خلـة
«عضـــوا اللجنـــة المركزيـــة للجبهـــة
الديمقراطيـــة لتحريـــر فلســـطين»
الطبعـــــة الأولـــــى: ١٩٩٦

الناشـــر: شـــركة دار التقـــدم العربـــي
للصحافـــة والطباعـــة والنشـــر
✉ : ٦٠٤٧ / ١٤ بيروت
☎: ٣٠٥٥٩٦

التنضيد الضوئي: دار الشجرة لخدمات الطباعة
دمشق ☎ ٦٣٢٠٧٧٥

التصميم والاخراج الفني: منـال وليد غنـيم

تصميم الغلاف الخارجي: عز الدين ابراهيم

ابراهيم أبو حجلة و سالم خلة
عضوا اللجنة المركزية
للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

اتفاقية أوسلو

المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد

[موضوعات وأفكار للنقاش]

شركة دار التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر

- مسيرة أوسلو: المنعطف الجديد
- مستجدات دولية وإقليمية
- الشارع الفلسطيني في لحظته الراهنة.
- التناقض مع الاحتلال والاتفاق: محاور ومهمات
- مفاوضات الوضع الدائم. الأسس والمخاطر
- سلطة الحكم الذاتي
- منظمة التحرير والائتلاف المدمر
- الحركة الوطنية الفلسطينية: تناقضات وتحالفات

مقدمة ...

هذا الكتاب ...

يتميز هذا الكتاب بأنه يصدر في فترة يجوز وصفها بانها مفصلية :

♦ فقد انقضت على قيام الحكم الاداري الذاتي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ثلاث سنوات. وكان من المفترض ان تنطلق مفاوضات الوضع الدائم في الخامس من أيار (مايو) الماضي. اذن فالجسم السياسي الفلسطيني، يقف بكل اتجاهاته على ابواب مرحلة جديدة ونوعية، سيتقرر خلالها المصير النهائي لمصالح الشعب الفلسطيني وكيانه السياسي في كافة أماكن تواجده .

♦ وصول حزب الليكود إلى السلطة بما يشبه الانقلاب السياسي في اسرائيل. ويسود رأي عام بأن التسوية السياسية في الشرق الأوسط، على مساراتها المختلفة، دخلت ازمة عميقة، خاصة في ظل اصرار نتنياهو على رفض التخلي عن القدس العربية ، وتفكيك المستوطنات، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، والانسحاب من الجولان، وتطبيق القرار ٤٢٥ في جنوب لبنان .

♦ تنامي المعارضة الشعبية الفلسطينية لاتفاق أوسلو ولصيغة الحكم الاداري الذاتي. ويلمس ذلك بوضوح في تنامي التحركات

الشعبية ضد مصادرة الأراضي وتوسيع رقعة الاستيطان، وفرض الحصار على الضفة والقطاع، وكل اشكال القمع الاسرائيلي. يوازي ذلك تنامي في الحركة الشعبية ضد قمع «السلطة» ومجمل سياستها. وهو ما يؤشر إلى تحرر شرائح اضافية في الشارع الفلسطيني من الوهم بإمكانية تطوير مشروع أوسلو من داخله، لينتج في نهاية المطاف مشروعاً وطنياً يستجيب لمصالح الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة .

♦ فضلاً عن هذا، فإن الكتاب يتميز بأنه يعبر عن وجهة نظر اليسار الفلسطيني. فعليه توقيع اثنين من أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المقيمين في الداخل، وعلى تماس مباشر مع تطورات الوضع الفلسطيني هما ابراهيم أبو حجلة وسالم خلة. كما يحمل الكتاب مشروعاً يسارياً لاخراج الوضع الفلسطيني من مأزق أوسلو، نحو آفاق الحل الوطني الديمقراطي بديلاً للحل الاسرائيلي الأميركي. والكتاب محاولة جادة وجديدة للرد على سؤال: «ما البديل؟».

♦ من الطبيعي أن يثير الكتاب جدلاً وحواراً ونقاشاً في الجسم السياسي الفلسطيني، فتلك هي احدى الوظائف المتوخاة من نشره.

الناشر

بيروت في الأول من أيلول (سبتمبر)

١٩٩٦

المنعطف الجديد

النتـائج التـي انتهـت اليهـا الانتخابـات الاسـرائيلية بفـوز زعيـم الليكود نتنياهو وائتلافه اليميني الاصولي المتطـرف، اظهـرت للعيـان على نحو صارخ المأزق المستعصي والمتعمق باضطراد الذي يعـاني منه اتفاق اوسلو واقتربت به من نهاية الطريق المسدود. وبددت هـذه النتائج، دون رحمة، الآمال الوهمية التي علقها البعـض علـى امكانيـة تطوير الاتفاق نحو دولة مستقلة. فإذا كـان قد بـات واضحـا ان آليـة تنفيذ الاتفاق تعطي اسرائيل القدرة على التحكم الكـامل بمسـار الحـل، فـان برنـامج الحكومـة الاسـرائيلية الجديـدة يجعـل مـن الحكـم الذاتـي للسكان سقفا للحـل النهـائي، ويجـاهر برفـض التخلـي عـن الضفـة الفلسـطينية ورفـض عـودة النـازحين واللاجئيـن، ويعلـن العـزم علـى تكثيـف الاستيطان وتعجيل تهويد القدس. لقد كـانت هـذه هـي النتيجـة

التي حذرت منها القوى الديمقراطية المعارضة منذ ان ابرم اتفاق اعلان المبادىء (اتفاق اوسلو) وبوشر بتطبيقه، حيث اوضح ان آلية تنفيذ الاتفاق تسقط كل الاوراق واسلحة الضغط من ايدي الجانب الفلسطيني قبل بدء المفاوضات حول الوضع الدائم وتمكن اسرائيل، بالتالي، من التحكم بمسار المفاوضات ونتائجها وفرض الحل الذي ترتأيه مناسبا لمصالحها. وإذا كان هذا في ظل حكومة حزب العمل يعني حلا نهائيا يكرس احتلال القدس ووادي الاردن ومساحات واسعة اخرى من الضفة والقطاع، ويلغي حق العودة للاجئي ٤٨، فانه في ظل حكومة الليكود يعني تكريس السيادة الاسرائيلية على كامل الارض الفلسطينية وفرض الحكم الذاتي للسكان حلا نهائيا للمسألة الفلسطينية.

لقد أدى تطبيق اتفاق اوسلو إلى تدهور شامل في اوضاع الشعب الفلسطيني وفي مكانة قضيته الوطنية بينما واصلت اسرائيل جني ثمار السلام المزعوم دون تقديم استحقاقاته.

دولياً

تراجعت على نحو خطير المكانة التي كانت تحتلها القضية الفلسطينية في صدارة اهتمامات المجتمع الدولي. وفي ظل اشاعة اجواء زائفة حول سلام فلسطيني اسرائيلي مزعوم انحسر التضامن الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني وتحررت اسرائيل من وطأة الضغوط الدولية المسلطة عليها لدفعها إلى احترام الحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد شنت الولايات المتحدة واسرائيل هجوما فعالا

للحيلولة دون أي تدخل دولي في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي مستفيدتين بذلك من نصوص وروح الاتفاق الذي يتعهد فيه الطرفان بتسوية جميع خلافاتهما عبر المفاوضات الثنائية المباشرة، أي دون أية مرجعية دولية. وقد نجح هذا الهجوم في منع مجلس الامن من بحث الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة وسبل كبحها، كما نجح في شطب او تمييع العديد من القرارات الدولية التي تدين ممارسات اسرائيل وتنتصر للحقوق الفلسطينية، وفي التمهيد لانهاء الالتزام الدولي ازاء قضية اللاجئين والاعداد لتصفية الاونروا. وبفضل اتفاق اوسلو خرجت اسرائيل من عزلتها الدولية واستؤنفت أو اقيمت علاقات دبلوماسية طبيعية بينها وبين العشرات من دول العالم، كماانفتحت الآفاق لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع العديد من البلدان.

عربياً

أدى توقيع اتفاق اوسلو إلى تدمير الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل، وفتح الطريق للحلول الثنائية المنفردة واطلاق العنان لعملية التطبيع بين اسرائيل والعديد من الدول العربية، مما ادى إلى تعميق حالة التمزق في الصف العربي. وكانت اتفاقية وادي عربة اولى الثمار السامة لهذه العملية، ثم اعقبتها اقامة علاقات رسمية (على مستويات مختلفة) بين اسرائيل وكل من المغرب وتونس وموريتانيا وعمان وقطر، إلى جانب مصر والاردن، ونجاح الضغط الأميركي الاسرائيلي في شل وابطال نظام المقاطعة

العربية لاسرائيل، في الوقت الذي ما زالت فيه هذه الاخيرة تواصل احتلالها للقدس والضفة والقطاع والجولان وجنوب لبنان، ومن جهة اخرى فقد أدى الاتفاق إلى أضعاف مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية في اعين الجماهير الشعبية العربية وإلى تراجع التضامن الشعبي العربي مع الشعب الفلسطيني مما زاد في أضعاف مواقعه.

اسرائيلياً

شكل اتفاق اوسلو الركيزة الاساسيه لبناء نظام اقليمي شرق اوسطي تلعب فيه اسرائيل دور القوة الاقليمية الكبرى المهيمنة على المنطقة بالتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية. وبفضل الاتفاق تقدمت اسرائيل خطوات هامة على الطريق نحو احتلال هذا الموقع لتستثمر تفوقها الاستراتيجي والعسكري وتطور بنيتها الصناعية التكنولوجية كي تتحول إلى قاعدة رئيسية لتغلغل الاحتكارات الدولية العملاقة في اسواق المنطقة وضمان الهيمنة الاقتصادية عليها، إلى جانب السيطرة العسكرية والاستراتيجية. ان الانجازات الهامة التي حققتها اسرائيل بتقوية موقعها الدولي والاقليمي وانتعاش اقتصادها، دون ان تقدم ثمناً ملموساً بالمقابل، قادت إلى فتح شهية العدوان والتوسع وتشجيع التحول نحو اليمين، نحو مزيد من التصلب الصقري في المجتمع الاسرائيلي وفي الخارطة السياسية الاسرائيلية. وانعكس ذلك في اتجاه سياسة حكومة العمل نحو مزيد من العدوانية التوسعية، وتوج بالانتصار الانتخابي للائتلاف اليميني بقيادة الليكود. وإذا كانت الانتفاضة قد قادت إلى سقوط حكومة شامير وابراز الميل

للبحث عن حل سياسي، فان اغتيال الانتفاضة والسير بتطبيقات اتفاق اوسلو هو الذي ادى إلى تنامي اتجاه التصلب وعودة حكم الليكود.

فلسطينياً

لم ينجح الاتفاق في تحقيق خطوة واحدة إلى الامام لصالح الشعب الفلسطيني في أي ميدان من الميادين، بل لقد قاد على العكس إلى مزيد من التردي في اكثر من مجال. فقد ترتب على الاتفاق تبديد وحدة الشعب الفلسطيني وتجزئة قضينه الوطنية وتمزيقه إلى جاليات تعاني كل منها همومها المباشرة. وبالنسبة لتجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات تفاقمت مخاطر التوطين وطمس الهوية الوطنية المتميزة، وتعرضت احدى ابرز هذه التجمعات (في لبنان) إلى اقسى الضغوط واجراءات التهجير والتبديد والحرمان من ابسط الحقوق المدنية والاجتماعية. اما النازحون فقد ضاعت قضيتهم في متاهات اللجنة الرباعية ومناقشاتها العقيمة حول مفهوم النزوح، واليوم تعلن حكومة نتنياهو رفضها الصريح لاعادة أي نازح. وقد ترتب على الاتفاق اغفال وتجاهل واسقاط حقوق حوالي مليون فلسطيني يعيشون داخل حدود دولة اسرائيل وتركهم عرضة لابشع اشكال التمييز العنصري ومخططات الابتلاع والهضم القومي وتبديد الهوية الوطنية.

الاتفاق، الذي قدم للشعب الفلسطيني بصفته مدخلا لكبح جماح غول الاستيطان، لم يوقف الزحف الاستيطاني الاسرائيلي بل اطلق

له العنان حيث تواصلت وتسارعت عمليات نهب الارض ومصادرتها وتسمين المستوطنات وتوسيع مساحتها وشق الشوارع الالتفافية المؤدية اليها ليس فقط في الضفة والقدس بل حتى في قطاع غزة. وتأتي اليوم حكومة نتنياهو لتعلن جهارا ان تكثيف الاستيطان سيكون على رأس اولويات جدول اعمالها. كذلك تسارعت عملية تهويد القدس، اذا استغلت اسرائيل اعتراف الاتفاق بالفصل بين القدس وبين سائر الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وجعلت من ذلك ذريعة لتعجيل عملية تهويد المدينة وتقليص الوجود الفلسطيني فيها وفرض الطوق الامني والسياسي لفصلها عن الضفة ومحاربة وتصفية المؤسسات الفلسطينية داخل القدس.

لقد جرى تبرير اتفاق اوسلو باعتباره يلبي الحاجة إلى رفع المعاناة الاقتصادية والامنية عن الشعب الفلسطيني بعد سبع سنوات من الانهاك والشظف في ظل الانتفاضة. ولكن الواقع ان المعاناة الامنية ازدادت في ظل عملية تطبيق الاتفاق: لم يتم اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين، بل اتخمت السجون بآلاف المعتقلين الجدد كثيرون منهم قيد الاعتقال الاداري. وما تزال قوات الاحتلال تمسك بخناق معازل الحكم الذاتي وتقيم وجودا عسكريا ظاهرا في قلبها. واجراءات الحصار والاغلاق وحظر التنقل والعقوبات الجماعية التي فرضتها حكومة بيريس قبيل الانتخابات كانت الأسوأ والاكثر قسوة ووحشية منذ بداية الاحتلال والمعاناة التي تتكبدها الجماهير بسببها تفوق اضعافاً مضاعفة ما عانته في اصعب فترات الانتفاضة. وعلاوة على القمع الاسرائيلي تضاعف الهم الامني للمواطنين بسبب

السلوك الاستبدادي للسلطة الفلسطينية واجهزتها الامنية المتعددة والتي لا حدود ولا ضوابط لتجاوزاتها. ان الممارسات السلطوية تتنكر للقيم والمفاهيم الديمقراطية التي ارسيت كثمرة لنضال الشعب الفلسطيني المثابر ضد الاحتلال وتصادر الحريات العامة وتنتهك حرمة المساجد والجامعات وتقمع حرية التعبير والصحافة وتتطاول على مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات وبلديات.. الخ، اما بشان «رفع المعاناة الاقتصادية» فلقد ادى تطبيق الاتفاق إلى تدهور مريع في مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين، وانهارت احلام الرخاء الاقتصادي المبنية على وعود الدول المانحة وتبخرت بسرعة الآمال الزائفة التي علقت على تحويل غزة إلى «سنغافورة المتوسط» وباتت اغلبية الشعب تئن تحت وطأة البطالة والغلاء والبؤس المدقع.

ابرام اتفاق اوسلو والانخراط في تنفيذه قاد إلى انقسام عميق في صفوف الشعب وإلى تعجيل تفكك البنى التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية. ان خروج فريق اوسلو على برنامج الاجماع الوطني اطاح بالقاعدة السياسية للائتلاف الوطني القائم في م.ت.ف. وادى إلى تمزيق وحدتها وشل مؤسساتها وتبهيت دورها والنيل من مكانتها التمثيلية. لقد ترتب على هذا الخروج انهيار النظام السياسي الفلسطيني القديم الذي كان قائما على مبدأ الاجماع والتوافق كأساس لا غنى عنه للائتلاف الوطني، وبدأت محاولات صوغ «نظام سياسي جديد» تقوم ركائزه على جهاز سلطة الحكم الذاتي التي تشكلت

بموجب الاتفاق ووفق شروطه ولكنها تحاول ان تستمد شرعية زائفة من استحضار الدور التاريخي الذي كانت تلعبه في قيادة الحركة الوطنية، ومن المهزلة الانتخابية التي جرت تحت سقف اتفاق اوسلو ووفق مواصفاته والتي فقدت الحد الادنى من مصداقيتها بفعل ما شابها من انتهاكات وتحاوزات واعمال تزوير فاضحة. ولكن هذه السلطة ما تزال بحاجة إلى المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية لما تضفيه عليها من شرعية ودور تمثيلي معترف به، بالرغم من الانقلاب السياسي التنظيمي الذي قامت به في المجلس الوطني الاخير والذي نسفت فيه مضمونها التحرري والائتلافي.

حصيلة كارثية

هذه الحصيلة الكارثية لمسيرة تطبيق اتفاق اوسلو تدحض بوضوح المزاعم حول امكانية تحسين او تطوير الاتفاق من داخله، أي من خلال الانخراط في تنفيذه والالتزام بما انطوى عليه من املاءات مذلة على الجانب الفلسطيني. وإذا كانت نتائج الانتخابات الاسرائيلية تقطع الشك باليقين وتحسم الجدال بهذا الشان، فالواقع ان المعارضة الديمقراطية كانت منذ البداية ترى بوضوح ان استراتيجية «تطوير الاتفاق من داخله» ليست سوى وهم طوباوي مهما تسترت بجلباب الواقعية. فلقد أوضحت هذه المعارضة تكراراً: ان آلية الحل التي يحددها الاتفاق تلزم الطرف الفلسطيني بالتخلي مسبقاً عن جميع عناصر القوة وأسلحة الضغط المتوفرة بسيطرتها المادية وقدرتها على فرض الامر الواقع طيلة مايسمى بالمرّحلة الانتقالية، مما يعكس

نفسه بالضرورة على مسار ونتائج مفاوضات المرحلة النهائية. وبذلك فان هذه الالية تجعل من الجانب الفلسطيني، بغض النظر عن النوايا، رهينة بأيدي المحتلين واداة لحماية امنهم ومصالحهم، وتجرده تماما من البدائل والخيارات وهوامش المناورة وتضعه امام ممر اجباري هو القبول باملاءات اسرائيل التي تحدد وحدها وفقا لارادتها ومصالحها، الصيغة والوتيرة اللتين يتم بهما تنفيذ المراحل اللاحقة من الاتفاق. وهكذا فان سقف الحل محكوم بان ينخفض عند كل خطوة جديدة من خطوات التنفيذ وليس العكس، وهذا ما يؤكده المسار الفعلي لعملية التنفيذ منذ اتفاق القارعة الاول، ثم الثاني، ثم اتفاق باريس، واتفاق النقل المبكر للسلطات ، واخيرا اتفاق طابا الاخير.

ان بعض اجنحة فريق اوسلو تحاول ان تنسب هذا التدهور المضطرد في الوضع التفاوضي الفلسطيني، في سياق عملية تنفيذ اعلان المبادىء، إلى ماتسميه سوء الاداء من جانب المفاوض الفلسطيني. ورغم ان سوء الاداء التفاوضي هو حقيقة لا يمكن نكرانها، الا ان المسألة تتجاوز كونها مسألة تقنية محضة وهي لا تتعلق فقط ببراعة وصلابة المفاوض. انها تكمن، بالاساس، في ارتضاء اطار الحل الذي يرسمه الاتفاق والآلية التي يحددها وكلاهما يضعان اسرائيل في موقع التحكم المطلق في مسار الحل ويحكمان على الموقع التفاوضي الفلسطيني بالاضعاف المضطرد والتدهور المستمر. وهكذا فان سوء الاداء هو معضلة اضافية تزيد من تعميق مأزق المعضلة الجوهرية المتمثلة بالخيار الاستراتيجي الذي اقدم

عليه الطرف الفلسطيني الموقع على اتفاق اوسلو، الخيار القائم على محاولة التوصل إلى حل من خلال استرضاء الاسرائيليين والقبول باطار الحل الاسرائيلي والمراهنة على امكانية تحسينه من خلال الانضواء تحت سقفه وليس من خلال مقاومته وتقويض مرتكزاته. انها استراتيجية الدخول إلى المصيدة والمراهنة على امكانية تليين قضبانها، وهي مراهنة كان واضحا ومرئيا انها خاسرة. واليوم فان فوز نتنياهو يبرز كم هي بائسة وعقيمة.

تبريرات

لماذا اذن اقدم فريق اوسلو على هذا الخيار البائس؟ لقد جرى تبرير هذا الخيار بالادعاء بانه، رغم ما ينطوي عليه من نواقص وثغرات، افضل ما كان يمكن التوصل اليه في ظل الظروف الدولية والاقليمية التي تولدت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهزيمة العراق في حرب الخليج. ولكن، في العديد من الحالات اثبتت الوقائع ان حركات وطنية احسنت استثمار عناصر القوى المتوفرة بيدها، تمكنت من التوصل إلى حلول تستجيب للحد الادنى من مصالح شعوبها حتى في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى الدولي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفييتي وانتصار الحلف الإمبريالي في الحرب الباردة. ذلك ما يؤكده انتصار شعب جنوب افريقيا، وكذلك امثلة ناميبيا وانغولا وكامبوديا والسلفادور. وفي منطقتنا فان حاجة واشنطن الملحة إلى ايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي يمكن من ارساء نظام اقليمي يشكل ركيزة للنظام العالمي الجديد الذي تسعى لتشييده، هذه الحاجة

ذاتها كانت تضع بيد الحركة الوطنية الفلسطينية عنصر قوة رئيسياً مستمد من استحالة ايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي بدون تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية. ان استراتيجية تقوم على استثمار عنصر القوة هذا للضغط على الولايات المتحدة من اجل شروط افضل للحل، كانت بالتأكيد استراتيجية واقعية وممكنة. ولكن متطلبات اعتماد هذه الاستراتيجية واستحقاقاتها النضالية لم تكن تنسجم مع المصالح الطبقية المتشكلة، في ظل الوضع الدولي والاقليمي الجديد، لشريحة الاجتماعية التي تمسك بمركز القرار في منظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا فان خيار اوسلو ليس محرد خطأ في الحسابات اوغفلة ساذجة تورط فيها اصحابه. انه خيار طبقي متعمد يعبر عن المصالح المتشكلة لشريحة اجتماعية محددة في ظل الظرف الدولي والاقليمي الجديد. ان هذا هو التفسير الوحيد القادر على تبديد الحيرة والذهول اللذين اصابا البعض وهم يشهدون انتقال النواة القيادية المهيمنة في م.ت.ف من موقع قيادة الحركة الوطنية إلى موقع التفاهم مع العدو والانصياع لاملاءاته وحماية «امنه» ومصالحه التوسعية والاستيطانية.

ان اتفاق اوسلو القاهرة هو صفقة مع اسرائيل ابرمتها القيادة البرجوازية البيروقراطية المهيمنة على مؤسسات م.ت.ف والتي استكملت انحيازها إلى صف شريحة اجتماعية ضيقة من اصحاب رأس المال الطفيلي ووسطاء الاحتكارات (الكومبرادور) الذين يغلبون مصالحهم الطبقية الانانية على مصالح الشعب وقضية الوطن. ان

ابرام الاتفاق والانخراط في تنفيذه هما تعبير عن المصالح الخاصة والخيار الفئوي لهذه الشريحة التي يسيل لعابها لفتات المنافع التي تأمل الحصول عليها من خلال دور السمسرة الذي تطمح للقيام به، ولو من موقع الارتهان والتبعية، في اطار النظام الاقليمي شرق الاوسطي الجديد الذي يسعى الحلف الامبريالي الصهيوني لفرضه على منطقتنا. ان حركة التحرر الوطني الفلسطينية المعاصرة انطلقت في مطلع الستينات بقيادة نخبة منبثقة من شرائح البرجوازية الوطنية الوسطى في ظل التوازن الدولي الذي احرزه الاتحاد السوفييتي حينذاك في مواجهة الحلف الامبريالي. ولكن المتغيرات العميقة التي طرأت على بنية الرأسمالية العالمية في السبعينات والثمانينات، باتجاه العولمة المتزايدة والتدويل المضطرد لانتاج وتبادل رأس المال، كانت تنطوي على تعميق السمات الكومبرادورية للبورجوازيات القائدة لحركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، وميلها إلى اعادة الاندماج من موقع التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي. ان الشريحة اليمينية المهيمنة على مركز القيادة في م.ت.ف بدأت في سياق هذا التحول، وبفعل تعمق تشابك المصالح بينها وبين البورجوازيات الكومبرادورية العربية ورأس المال الاحتكاري في المراكز الامبريالية، بدأت تبدي منذ مطلع الثمانينات ميلا واضحا نحو التساوق مع مخططات التسوية الأميركية التي تحددت معالمها حينذاك في اتفاقيات كامب ديفيد، واخذت تتجه نحو البحث عن نقاط تقاطع تضمن لها، ولما تمثله من مصالح طبقية ضيقة، موقعا ما في اطار هذه المخططات. ميزان القوىالذي كان قائما داخل الحركة الوطنية

الفلسطينية، في ظل التوازن الدولي والاقليمي الذي سبق نهاية الحرب الباردة، كان يشكل قيدا على هذه الشريحة اليمينية ويلجم اندفاعها نحو خيارها الفئوي الاناني ويملي عليها مسايرة الاجماع الوطني القائم على برنامج الاستقلال والعودة. ولكن الزلزال الذي غير وجه المنطقة والعالم في مطلع التسعينات (انتصار الحلف الامبريالي في الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي واندفاع الولايات المتحدة إلى استغلال زعامتها للحلف الامبريالي المنتصر وتوظيفها في محاولة اقامة نظام عالمي جديد ذي قطب واحد يستكمل ويكرس هيمنتها الكونية، إلى جانب اختلال التوازن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط بفعل نتائج حرب الخليج الثانية التي استغلتها واشنطن للاندفاع نحو اقامة نظام اقليمي شرق اوسطي يشكل ركيزة للنظام الدولي الجديد الذي تسعى إلى فرضه على العالم) هذا الزلزال ادى إلى تغيير عميق في خارطة اصطفافات القوى الاقليمية والطبقية في منطقة الشرق الأوسط وانعكس بدوره على نسبة القوى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. فالبورجوازيات الكومبرادورية الحاكمة العربية باتت تنساق إلى الانخراط في ترتيبات النظام شرق الاوسطي الجديد والمشاركة في ارساء قواعده، بالرغم من كونه يسلم لاسرائيل بدور القوة الاقليمية المهيمنة. وشرائح من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى، التي تملكها الخذلان اثر التحولات الدرامية في الوضع الدولي، اخذ يزداد ميلها نحو التكيف مع ترتيبات النظام الاقليمي العتيد بدلاً من مقاومته رغم كونه ينطوي على سحقها واخضاعها. في ظل هذا الوضع باتت شرائح رأس المال الطفيلي والكومبرادوري

الفلسطيني، والشرائح البيروقراطية المندمجة معها والمهيمنة على مركز القرار في م.ت.ف ترى مصيرها وثيق الارتباط بمحاولة الانخراط، ولو من موقع التبعية، في الترتيبات الأميركية لنظام اقليمي جديد، وبالبحث لنفسهاعن موقع مهما يكن هامشيا وتابعا في اطار هذه الترتيبات حتى لو كان ذلك يعني التفريط بهدف الاستقلال الوطني. والاختلال في ميزان القوى الدولي والاقليمي بات يمكن هذه الشرائح من التفلت من قيود الاجماع الوطني وفك الائتلاف الوطني في م.ت.ف والاندفاع نحو خيارها الفئوي والاناني الخاص رغم ما ينطوي عليه من تبديد لمصالح الشعب وحقوقه وقضيته الوطنية. ان الائتلاف الوطني، الذي كان في الظروف السابقة يوفر دعما لها في محاولتها التوصل إلى صفقة ومساومة مع الحلف الامبريالي، اصبح في ظل الوضع الجديد قيدا يثقل على حركتها نحو خيارها الاستسلامي. لم يكن الخلل في التوازن الدولي والاقليمي هو الذي يدفع تلك الشريحة نحو خيار الانخراط في الحل الأميركي ويجعل منه ممرا اجباريا، بل لقد كان هذا الخلل هو الذي يوفر لها الفرصة للتخلص من قيود الائتلاف الوطني وتدميره والانسلاخ عن مسار النضال المناهض للاحتلال والاندفاع نحو هذا الخيار الاستسلامي الذي هو في الاساس انعكاس لمصالحها الانانية الطفيلية الضيقة التي تسعى إلى تأمينها عبر التفاهم مع العدو على حساب حقوق الشعب حتى لو ادى إلى تحولها إلى رهينة بأيدي الاسرائيليين واداة لحماية امنهم ومصالحهم.

من المستفيد ؟

داخل الوطن، في الضفة والقطاع، يتضح اكثر واكثر بالمعاينة الملموسة ان المستفيد الرئيسي من تطبيقات الاتفاق، إلى جانب الاحتلال، شريحة ضيقة من الرأسماليين الطفيليين والوسطاء والسماسرة إلى جانب النواة البيروقراطية القادمة من تونس والتي يتكشف فسادها وبذخها على نحو مقرف. وتسعى هذه النواة إلى توسيع قاعدتها الاجتماعية باستخدام مساعدات الدول المانحة، التي تحولت مؤخرا من دعم تنموي مفترض إلى مجرد تمويل مباشر للجهاز البيروقراطي والامني المتضخم، وتوظيفها لشراء ولاء قطاعات من الفئات الوسطى عبر توزيع الوظائف والمناصب في اجهزة السلطة. ولكن هذه الفئات، التي بنعكس تطبيق الاتفاق تحسنا في وضعها الاقتصادي، ليست سوى اقلية ضئيلة في المجتمع. اما بالنسبة للاغلبية الساحقة من سائر طبقات الشعب فان الاتفاق هو كارثة على كل صعيد. وفضلا عن كونه يكرس هيمنة الاحتلال والاستيطان ويعرض مصير القضية الوطنية لخطر التصفية والضياع، ويتناقض بذلك مع المصالح والطموحات الوطنية لجماهير الشعب وحقوقها في الاستقلال والعودة، فان تطبيقات الاتفاق تزيد من تدمير المصالح المباشرة، وتصطدم مع ابسط المتطلبات الحياتية، لاوسع طبقات الشعب وقواه الاجتماعية. بالنسبة للطبقة العاملة، إلى جانب كون معضلات الاستغلال المزدوج الذي خضعت له في ظل الاحتلال استمرت تتفاقم، فان استفحال البطالة وممارسات الاغلاق

المزدوج وسياسة التصاريح واستفحال الغلاء اضافت بعداً جديداً لمعاناة الجماهير العمالية وقادت إلى تدهور متسارع في مستوى معيشتها. والفلاحون تكثفت معاناتهم من استمرار الزحف الاستيطاني وتسارع عمليات نهب الارض وسلب المياه، فضلاً عن القيود التي فرضها اتفاق باريس على تصدير ابرز المنتجات الزراعية. ومازال معظم قطاعات البرجوازية الوطنية تعاني من نتائج الدمج والالحاق الاقتصادي التي كرسها اتفاق باريس بتسليمه لاسرائيل بحق التحكم في النظم والسياسات الجمركية والمالية والنقدية والضرائب غير المباشرة على الانتاج والمشتريات.

يتأكد اليوم، اذن، ان الاتفاق لا يقدم حلا للتناقض الموضوعي في المصالح بين اغلبية الشعب الفلسطيني وبين الاحتلال ولا يخفف من حدته بل يزيده نفاقما. وبسبب هذا التناقض فان الاتفاق محكوم بالفشل، وهو ينطوي على بذور فنائه في داخله. ومرة بعد اخرى تؤكد التطورات ان مسار اوسلو، رغم الثقل الدولي والاقليمي الهائل المجير لصالحه، يبقى يتعثر ويعترف اصحابه ان انجازاته هشة ومعرضة للانهيار وتبرز، عند كل منعطف ، الاستعصاءات الحادة التي ينطوي عليها بسبب تناقضه مع مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. ان المفهوم الاساسي الذي يقوم عليه الاتفاق، والذي يفترض امكانية التعايش بين الشعب وبين الاحتلال على قاعدة حفاظ المحتلين على وجودهم العسكري والاستيطاني وتحكمهم بكافة الامور الحيوية والسيادية، هذا المفهوم غير واقعي وغير قابل للتنفيذ. وبسبب ذلك فان مسيرة اوسلو تنتهي إلى طريق مسدود، وهي لا تشكل حلا

ولا مدخلا إلى حل يؤمن السلام والاستقرار، ناهيك عن كونها ممرا نحو الاهداف الوطنية في الاستقلال والعودة.

ان منظري اتفاق اوسلو، ودعاة التكيف معه. يحاولون طمس هذه الحقيقة ويزعمون ان الاتفاق، مهما تكن سيئاته، قد بات امراً واقعاً لا مناص من التعامل معه. لا شك ان عملية تنفيذ الاتفاق قد خلقت وقائع جديدة على الارض لا يمكن تجاهلها او ادارة الظهر لها، ولا بد ان يؤخذ هذا الواقع الجديد بعين الاعتبار بما يمليه من تجديد وتطوير لبرنامج النضال المناهض للاحتلال. ولكن ثمة فرقا بين الاقرار بالواقع بهدف تبرير الرضوخ له والتكيف معه، وبين الاقرار به من موقع النضال من اجل تغييره. لقد اكدت القوى الفلسطينية الديمقراطية منذ البداية ان المعركة ضد الاتفاق هي معركة صعبة ومعقدة وطويلة الامد، وانها لا يمكن ان تحسم بالضربة القاضية بل فقط بالنقاط. فإذا كان صحيحاً ان اوسلو ينطوي على عوامل فشله في داخله وبحكم تناقضه مع مصالح الشعب، مما يجعل مسيرته دائمة التعثر والترنح، فان حجم القوى الدولية والاقليمية التي تلقي بثقلها إلى جانبه يجعل المعركة من اجل تجاوزه والتحرر من قيوده مديدة وشديدة التعقيد، ولكنه لا يجعلها مستحيلة.

ان منظري اوسلو يحاولون الايحاء بان مناهضة الاتفاق هي دعوة إلى اعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٩٩٤/٥/٤ ولكن هذا المنطق ليس سوى تحايل لفظي يصطنع السذاجة. فالجميع يعلم ان معارضة الاتفاق لا تعني الدعوة إلى اعادة جنود الاحتلال إلى غزة ونابلس بل إلى خروجهم

من غوش قطيف والقدس وغور الاردن. ان مناهضة اوسلو ليست دعوة للعودة إلى الوراء، انها دعوة للتقدم إلى الامام نحو الانسحاب الاسرائيلي الكامل والدولة المستقلة. فلقد اصبح واضحا ان مسيرة اوسلو لا تقود إلى الدولة المستقلة، وان التحرر من قيود اوسلو هو وحده الذي يفتح الطريق نحو الدولة المستقلة.

قيود والتزامات مجحفة

ان النضال ضد اتفاق اوسلو هو نضال من اجل التحرر من القيود التي يفرضها على الشعب الفلسطيني وابطال الالتزامات المجحفة التي يتضمنها والتي تتناقض مع مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه. ان ابراز رفض الشعب لهذه القيود والالتزامات واصراره على مواصلة النضال ضد الاحتلال بالرغم منها، يفقد الاتفاق مغزاه ووظيفته ويثبت للعالم انه لا يصلح اساساً ولا مدخلا لاحلال السلام لانه لا يؤمن حلاً مستقراً للقضية الفلسطينية ترتضيه الغالبية من الشعب الفلسطيني. وبذلك يفتح الطريق مجدداً للبحث عن حل متوازن يؤمن لهذا الشعب حقوقه وفقاً للشرعية الدولية. ان التحرر من قيود اوسلو يعني النضال من اجل تجاوز الاتفاق نحو تسوية تقوم على قاعدة الشرعية الدولية وتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، بما فيها القدس، وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية بما في ذلك اقامة دولته المستقلة، وحل قضيةاللاجئين على اساس القرار ١٩٤. ان مسيرة اوسلو لا تفضي إلى تسوية كهذه، بل هي تعطي اسرائيل القدرة على تكريس الامر الواقع والتحكم بمسار ونتائج مفاوضات ما يسمى بالوضع الدائم، بمايضمن مصالحها وطموحاتها التوسعية التي تصل في ظل حكومة الائتلاف اليميني إلى حد الاحتفاظ بالضفة الفلسطينية بكاملها

والرفض القاطع لحق الشعب الفلسطيني في العودة والدولة المستقلة وتكريس الحكم الذاتي الهزيل حلا نهائيا للقضية الفلسطينية. ان الطريق إلى تسوية متوازنة يتطلب انهاض الرفض الشعبي لاتفاق اوسلو ومحاصرته على طريق تجاوزه والتحرر من قيوده واملاءاته المجحفة.

ان هذه المهمة باتت تطرح نفسها في سياق جديد في ضوء المنعطف الذي تمر فيه مسيرة الاتفاق بعد اقتراب نهاية السنة الثالثة منذ التوقيع عليه، ومرور اكثر من سنتين على بدء تطبيقه. ويتمثل هذا المنعطف في اختتام تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية بمجملها من الجانب الفلسطيني، وبمعظمها من الجانب الاسرائيلي، وحلول الموعد الزمني الذي يحدده الاتفاق للبدء في المفاوضات حول مايسمى بالوضع الدائم. من الجانب الاسرائيلي فقد تم تنفيذ ابرز ترتيبات المرحلة الانتقالية التي يتطلبها الاتفاق (باستثناء الخروج الجزئي من الخليل وفتح الممر الآمن، اما موضوع النازحين فان الاتفاق يلزم اسرائيل فقط «بالبحث» ضمن اطار اللجنة الرباعية في اجراءات ادخالهم ولا يلزمها بالموافقة على عودتهم غير المشروطة كما ينص القرار ٢٣٧). اما من الجانب الفلسطيني ، ورغم الشكوى المتكررة من الخرق الاسرائيلي للاتفاقات، فلقد حرص فريق اوسلو على تلبية جميع الاستحقاقات التي يمليها عليه الاتفاق في المرحلة الانتقالية واحترامها بدقة: وقف وانهاء الانتفاضة، قمع المقاومة المناهضة للاحتلال، الغاء الميثاق الوطني والاعتراف من جانب واحد بحق اسرائيل في الوجود، إلى جانب قطع صلات الترابط والتنسيق مع سائر المسارات العربية والالتزام بحل كافة الخلافات مع اسرائيل عبر التفاوض الثنائي المباشر بما يعني التخلي عن أي دور ضاغط للمجتمع الدولي. وهكذا فان فريق اوسلو الفلسطيني يواجه تحديات مفاوضات الوضع الدائم مع حكومة

اسرائيلية صقرية ومن موقع بالغ الضعف مجرداً من جميع الاوراق التفاوضية واسلحة الضغط ومحروما من أي عمق عربي ودولي فاعل. وهو سوف يبقى يعاني من مواطن الضعف هذه طالما بقي ملتزما بالتعهدات والاملاءات التي يفرضهاعليه اتفاق اوسلو، الامر الذي يهدد بان تؤدي مفاوضات الوضع الدائم إلى كارثة وطنية يعاني الشعب الفلسطيني من آثارها لسنوات طويلة قادمة. ان هذا يبرز اهمية النضال من اجل التحرر من قيود اوسلو ومقاومة الاملاءات المذلة التي يفرضها على الشعب الفلسطيني ودرء الانعكاسات السلبية التي يتركها على مسار مفاوضات الوضع الدائم التي سوف تتناول ابرز عناصر القضية الوطنية الفلسطينية (القدس ، اللاجئين ، المستوطنات، الحدود، السيادة... الخ) وتقرر مصير هذاالشعب لحقبة قادمة. ان هذه المهمة تقع في صلب برنامج النضال ضد الاحتلال في ظل الوضع الجديد المتشكل اثر تطبيق الاتفاق. فالاتفاق هو، في الواقع، الشكل الجديد من اشكال تنظيم الوجود الاحتلالي وتكريس الهيمنة الاسرائيلية. والنضال من اجل التحرر من قيوده وشروطه المجحفة هو السبيل نحو تجاوزه وفتح الطريق لتسوية متوازنة تؤمن للشعب الخلاص من الاحتلال ونيل حقوقه في الاستقلال والعودة.

المستجدات الدولية والإقليمية

يواجه الشعب الفلسطيني هذا المنعطف المفصلي الهام في ظل عدد من التحولات بالغة الأهمية على الصعيدين الدولي والإقليمي. فالتدهور الذي شهده الوضع الدولي والإقليمي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي ونتائج حرب الخليج، هذا التدهور بلغ مداه الأقصى وبدأ الان، شيئاً فشيئاً، يفرز نقائضه: بلا شك ما تزال الولايات المتحدة تستغل انتصارها في الحرب الباردة وتوظفه في محاولة إقامة نظام عالمي جديد ذي قطب واحد يكرس هيمنتها الكونية. وهي ما تزال تعطي الأولوية لإعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط من خلال مسيرة التسوية الأميركية كما تتجسد باتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، بهدف صياغة نظام إقليمي شرق أوسطي يشكل ركيزة أساسية للنظام الدولي العتيد الذي تطمح إليه. وفي هذا

النظام الإقليمي شرق الأوسطي يلعب الحلف الأميركي الإسرائيلي دور النواة الصلبة المقررة، ويشكل أمن إسرائيل وتفوقها حجر الزاوية. ويخطيء من يظن ان هذا يمكن ان يتغير بسبب تصلب حكومة نتنياهو وان العلاقات الأميركية الإسرائيلية يمكن ان تتأثر بفعل هذا التصلب أو ان واشنطن يمكن ان تمارس الضغط على إسرائيل لتليينه بهدف إنقاذ عملية السلام. ان عملية السلام الأميركية هي عملية إعادة ترتيب أوضاع المنطقة لصياغة نظام يفرض ويكرس الهيمنة الأميركية على العرب. والأداة الابرز والأقل كلفة لفرض هذه الهيمنة، اقتصادياً كما استراتيجياً وعسكرياً، هي إسرائيل. ذلك ان إسرائيل، بما تملكه من بنية نحتية وقدرة تكنولوجية متطورة من جهة، وبسيطرتها على خزان ضخم من اليد العاملة الرخيصة من جهة أخرى، هي القاعدة الأمثل لتشكل المخفر المتقدم للاحتكارات الأميركية متعدية الجنسية في هجومها لاكتساح أسواق المنطقة، كما كانت عسكرياً واستراتيجياً مخفراً إمبريالياً متقدما لقمع حركة التحرر العربية . في هذا يكمن سر التحالف الأميركي الإسرائيلي وسبب الانحياز الأميركي لإسرائيل الذي يصر على أن يجعل أمنها وتفوقها على رأس أولويات عملية تشكيل النظام الإقليمي الجديد.

ان التعثر [illegible]عاني منه مسيرة التسوية الأميركية لا يدفع واشنطن إلى مراجعة حساباتها بل العكس إلى الإلقاء بكامل ثقلها الدولي لضمان سلامة هذه المسيرة وإزاحة العقبات التي تعترضها. وفي هذا السياق جاءت الدعوة الأميركية إلى قمة شرم الشيخ، وهي القمة السابعة التي تبادر اليها واشنطن لتعويم اتفاق أوسلو منذ إبرامه،

والتي أريد لها ان ترسم ملامح النظام الأمني والاستراتيجي الإقليمي استكمالا لما بدأته القمم السابقة من تحديد لأطر التعاون السياسي والاقتصادي للنظام الإقليمي شرق الأوسطي.

ولكن شراسة العجرفة العدوانية للولايات المتحدة، وإصرارها على التفرد بالمنطقة وبعملية التسوية الجارية فيها، وانحيازها الصارخ لإسرائيل، تقابل من الجهة الأخرى بالتحفظ وتثير الحذر والمخاوف لدى قوى دولية وإقليمية هامة معنية بعملية التسوية في المنطقة. على الصعيد الدولي يبرز بشكل خاص الموقف الأوروبي، وبخاصة الفرنسي، الذي بات يعبر علناً، وأحياناً بالممارسة، عن التذمر من التفرد الأميركي والتمرد على الدور الثانوي المحدد لأوروبا كمجرد ممول لعملية السلام وإبراز الطموح إلى دور سياسي في رعايتها. ان المبادرة الفرنسية بشأن لبنان، والنجاح الباهر الذي حققته سواء باعتماد مضمونها كأساس للحل أو بالدور الذي لعبته فرنسا في رعاية الحل على مستوى التكافؤ مع الولايات المتحدة، هما مؤشر هام بهذا الاتجاه. ومعروف ان الموقف الأوروبي تجاه أسس الحل هو اكثر توازناً واقل انحيازا لإسرائيل، وهو يعتبر الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ركناً رئيسياً من أركان التسوية في المنطقة.

كذلك يحتل أهمية خاصة، على هذا الصعيد، التطور النسبي في الموقف الروسي المتحفظ على التفرد الأميركي بالمنطقة وبعملية السلام، وذلك في سياق عملية إعادة صوغ السياسية الخارجية

الروسية باتجاه اكثر استقلالاً عن الامـلاءات الأميركيـة وباتجـاه الاستفادة من موقع روسيا كقوة استراتيجية كبرى وتجييره للضغط على الغرب ولحماية مصالح روسيا الدولية. وقد جاءت النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات البرلمانية والرئاسية في روسيا، بما كشفت عنه من ثقل رئيسي للاتجاه المناهض لسياسة الرضوخ للغرب، جاءت لتعزز هذا التوجه. وهكذا فإن اتجاه تطور الوضع الدولي ينطوي على مؤشرات واحتمالات لا تصب في صالح تشديد قبضة التفرد الأميركي بالمنطقة، وبعملية التسوية الجارية فيها، بل هي قد تدفع بالاتجاه المعاكس. كما ان فوز حكومة نتنياهو بتوجهاتها الصقرية المعلنة، من المرجح ان ينعكس على مصالح عدد من القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة أوروبا وروسيا، لتدفعها إلى موقف اكثر توازناً وحذراً تجاه إسرائيل، واكثر تأييداً لحقوق الشعب الفلسطيني .

ان هذه التطورات الدولية ذات الأثر المباشر على الوضع في منطقة الشرق الأوسط تأتي على خلفية عدد من التطورات العالمية الهامة التي أبرزت نهوض القوى اليسارية والتقدمية وإعادة التفاف الجماهير الشعبية حولها وإحرازها نجاحات انتخابية هامة في بعض البلدان (بولندا، هنغاريا، بلغاريا، الهند..الخ) مما يؤشر إلى كسر حدة الهجمة الإمبريالية الرجعية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وإلى بدء نهوض المقاومة الشعبية ضد هيمنة رأس المال الاحتكاري المنفلت من عقاله، وضد المخططات الأميركية لإقامة نظام عالمي جديد ذي قطب واحد.

إقليمياً

على الصعيد الإقليمي جاءت نتائج الانتخابات الإسرائيلية، بما كشفته من تنامي الميل العدواني التوسعي، والموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة اثر هذه الانتخابات (موقف الضغط على الحكومات العربية للانحناء أمام الإملاء الإسرائيلي الجديد بدلاً من الضغط على إسرائيل لتليين موقفها الرافض لاستحقاقات السلام)، جاءت هذه لتتوج سلسلة من التطورات التي تؤشر بذات الاتجاه: المزيد من التصلب الصقري الإسرائيلي، والمزيد من التغطية الأميركية لهذا التصلب بالضغط على الجانب العربي. كان من ابرز هذه التطورات قمة شرم الشيخ التي استجلبت الحكومات العربية لحضورها بحجة مكافحة الإرهاب وبهدف صياغة نظام أمني استراتيجي إقليمي يحمي «الشرق الأوسط الجديد» ويكرس هيمنة الحلف الأميركي الإسرائيلي، والغطاء الذي قدمته واشنطن لتهرب إسرائيل من التوقيع على معاهدة منع انتشار السلاح النووي بينما أجبرت الدول العربية على توقيعها تحت وطأة التهويد والابتزاز، والضغط المتواصل المسلط على الأنظمة العربية بهدف إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل وتسريع وتبرة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بينما لا تزال إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وكذلك الاتفاق الاستراتيجي الإسرائيلي التركي، والاتفاق المماثل الأردني التركي والعمل الحثيث الجاري لإقامة محور إسرائيلي أردني تركي واستخدام الأردن رأس حربة لإجراء تغيير في العراق يمكن من ضم بغداد إلى هذا المحور.

هذه التطورات تثير القلق والمخاوف لدى عواصم عربية عديدة (بما فيها بعض العواصم الصديقة لواشنطن) لما تنطوي عليه من إعادة نظر في توازن القوى الإقليمي في المنطقة بما يمس مكانة هذه العواصم ومصالحها الإقليمية. ويتفاقم هذا القلق في ضوء فوز حكومة نتنياهو وعجرفتها العدوانية المعلنة. مما لا شك فيه أن هذا القلق لا يؤدي بهذه الأنظمة إلى الخروج من فلك واشنطن أو التصدي الحازم لمخططاتها، ولكنه يدفعها إلى سياسات اكثر تحفظاً إزاء هذه المخططات مما يساهم في عرقلة أو إبطاء الاندفاعة الأميركية بل وأحيانا تعثرها. ان الدعوة إلى القمة العربية في القاهرة، وانعقادها فعلاً بالرغم من الضغوط الأميركية المكثفة، بل الفظة، لمنع التئامها، هي تطور هام يؤشر بوضوح إلى بداية تعافي المنطقة من آثار حرب الخليج وتجاوز انعكاساتها المدمرة. ان استبعاد العراق من القمة هو، بلا شك، أمر سلبي. ولكن القمة تبقى، رغم هذه الثغرة، خطوة إلى الأمام نحو تجاوز التمزق في الصف العربي الذي كان يدمر الأمن القومي العربي ويخل بتوازن القوى الإقليمي إخلالاً فادحاً لصالح العدو. وإذا كانت قرارات القمة لا ترقى إلى المستوى المطلوب لمجابهة جادة مع العجرفة الليكودية، إلا أن من المهم كونها أعادت تأكيد الالتزام العربي، على أعلى مستوى، بأسس السلام وفي مقدمتها الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وشكلت كابحاً لوقف الهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل وربطت العلاقات المستقبلية معها بمدى استجابتها لإستحقاقات السلام بما في ذلك

التهديد بإعادة النظر بالخطوات التطبيعية السابقة إذا أصرت إسرائيل على تعنتها. ان ما حققته القمة على صعيد استعادة التضامن العربي، ولو بحدوده الدنيا، هو تطور هام سيكون له اثر في تصحيح توازن القوى في المنطقة باتجاه اكثر إيجابية.

القمة العربية

لقد جاءت القمة تتويجاً لعدد من المؤشرات التي تعكس تململ بعض عواصم القرار العربي من التهميش المتزايد لدورها والتجاهل لمصالحها على أيدي التحالف الأميركي الإسرائيلي، في هذا السياق يمكن أن نلحظ مثلاً، التأييد السعودي للدعوة السورية إلى استئناف أعمال مؤتمر مدريد (إبان انعقاد قمة شرم الشيخ) بما تنطوي عليه هذه الدعوى من تحفظ على الانفراد الأميركي بالمنطقة وبعملية السلام واعتراف بالمأزق الذي تقود إليه الحلول الجزئية والمنفردة المتمثلة في أوسلو ووادي عربة. كذلك يمكن ان نلحظ امتعاض الرياض الصامت سياسة الهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل في عمان وقطر، وتصاعد نبرة النقد للسياسة الأميركية لدى أوساط سعودية مقربة من السلطة. وفي هذا السياق أيضاً يلحظ الاحتجاج الصاخب من قبل القاهرة ضد اتفاقات التعاون الاستراتيجي الإسرائيلية التركية، وامتعاضها من التغطية الأميركية للقدرة النووية الإسرائيلية، ومعارضتها المعلنة للنشاط الأردني باتجاه «التغيير في العراق»، وميلها إلى المصالحة مع الخرطوم واندفاعها لتصدر المساعي نحو «لم الشمل العربي» بالرغم من الضغوط الأميركية بالاتجاه المعاكس.

لا يمكن المراهنة على هذا التململ كعامل لبلورة سياسة عربية متماسكة وقادرة على التصدي للضغوط والمخططات الأميركية. ولكنه، دون ريب، عامل مساعد على عرقلة الاندفاعة الأميركية، ويمكن ان يشكل إسناداً لصمود القوى العربية المناهضة لمخطط الهيمنة الأميركية الإسرائيلية والتي بدأت تلمس بوادر نهوضها على الصعيدين الشعبي والرسمي، أحد أبرز هذه البوادر الانتصار الذي حققه شعب لبنان وفي طليعته المقاومة اللبنانية، ضد حملة «عناقيد الغضب» العدوانية التي شنتها حكومة شمعون بيريس. ان الفشل الذريع الذي منيت به الحملة والتسوية التي تم التوصل إليها في أعقابها، يشكلان تحولاً هاماً في مسار الصراع الدائر في منطقتنا. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه يعترف ضمناً بمشروعية المقاومة اللبنانية ضد الوجود الاحتلالي الإسرائيلي في جنوب لبنان، بينما كانت أميركا وإسرائيل تصران على اعتبارها إرهاباً. وبذلك فقد جاء هذا التطور رداً على استهدافات قمة شرم الشيخ، وساهم إلى جانب عوامل أخرى في تعطيل نتائج هذه القمة وشل وتصفية الآليات التي أصرت على تشكيلها واشنطن لمتابعة قراراتها ولصوغ أطر النظام الأمني الاستراتيجي الإقليمي الجديد. وإلى جانب نسف المكاسب التي أحرزتها واشنطن وتل أبيب في قمة شرم الشيخ، فإن الصمود اللبناني بدعم سوري بارز في مواجهة عدوان «عناقيد الغضب»، قاد أيضاً إلى نتيجة بالغة الأهمية هي كسر قبضة التفرد الأميركي والتأسيس لدور فرنسي هام تؤشر إليه الرعاية الأميركية الفرنسية المتكافئة والمتوازنة للآلية التي اعتمدت لضمان تنفيذ الاتفاق.

وفي الأردن يزداد تنامي المعارضة الشعبية ضد السياسة الرسمية في تعجيل التطبيع وتعميق التحالف مع إسرائيل، بما في ذلك إسرائيل الليكودية، وفي النواطوء مع واشنطن ضد العراق والتضييق على الحريات الديمقراطية. ورغم الشعارات الزائفة حول الثورة البيضاء والانفتاح وتجديد شباب الإدارة والأداء الحكومي، فإن حكومة الكباريتي سرعان ما فقدت بريقها وتكشف مدى ضيق وتآكل قاعدتها الاجتماعية وتلاشت سريعاً قدرتها على أداء وظيفتها في تهدئة الاحتقان الداخلي. وعلى الصعيد العربي كان التنطح لتبني مطالب وضغوط واشنطن وتل أبيب داخل القمة العربية، ومحاولة تخريب أعمالها وتمييع أهدافها، عاملاً لتعميق العزلة العربية للنظام وتغذية الاستياء الشعبي إزاء سياساته.

المسار السوري

نتائج الانتخابات الإسرائيلية أدت، من جهة أخرى، إلى تكريس الجمود على المسار السوري. وتبددت التوقعات المتسرعة والسطحية التي انتشرت في أواخر العام الماضي بشأن إمكانية إبرام (أو على الأقل تحقيق اختراق ملموس نحو إبرام) اتفاق سوري إسرائيلي خلال صيف ١٩٩٦. وأدت تطورات الشهور الأخيرة إلى انهيار المراهنات الوهمية التي راجت لدى بعض الأوساط حول إمكانية ان تلعب الولايات المتحدة فعلا دور «الوسيط النزيه» وان تمارس الضغط على الجانب الإسرائيلي لتلبية استحقاقات التقدم على المسارين السوري واللبناني. وكان من نتائج ذلك ان امتنعت سوريا عن

المشاركة في قمة شرم الشيخ، ثم قدمت دعماً بارزاً لصمود المقاومة اللبنانية في مواجهة حملة «عناقيد الغضب» العدوانية. وتتصاعد في الفترة الأخيرة الضغوط الأميركية على سوريا، بما في ذلك الاستفزازات والتهديدات التركية في الشمال إلى جانب التوتر على حدودها الجنوبية.

ان تصلب حكومة نتنياهو بشأن شروط التسوية على المسار السوري يدفع سوريا إلى مواقف اكثر تماسكاً دون ان يعني بالضرورة تغييراً جوهرياً في السياسة السورية القائمة على تفادي الصدام المباشر مع التحرك الأميركي في المنطقة. ان حكومة الائتلاف اليميني الإسرائيلية تعلن عزمها على التمسك بالسيادة على الجولان في أية تسوية قادمة على المسار السوري. وإذا كان موقف حكومة العمل، المستعد ضمناً للانسحاب حتى الحدود الدولية لفلسطين الانتدابية، قد قاد إلى أربع سنوات من الجمود بسبب تناقضه مع الموقف السوري المصر على العودة إلى خطوط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فإن الموقف الليكودي الجديد يمكن ان يؤدي ليس فقط إلى الجمود والمراوحة بل ربما إلى تعطيل المفاوضات. ان حكومة نتنياهو تدعو سوريا ولبنان إلى مفاوضات دون شروط مسبقة. وبالنسبة للسوريين فإن هذه بمثابة دعوة إلى التراجع عن المرجعية التي قامت عليها المفاوضات وهي القرار ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام. من المؤكد ان واشنطن ستلقي بكامل ثقلها من اجل ضمان استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية ولكن في غياب قدرة إدارة كلينتون على المناورة والضغط الفعال في الشهور التي تسبق

الانتخابات الأميركية [تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦] فإن من المرجح ان مفاوضات جدية لن تبدأ قبل نهاية العام. ان هذا يقيم تزامناً موضوعياً بين المسارين السوري واللبناني وبين مفاوضات الوضع الدائم على المسار الفلسطيني. وفي ظل شروط دولية وإقليمية معينة، وإذا انتهجت استراتيجية فلسطينية سليمة ومنسجمة مع المصلحة الوطنية العليا، فإن هذا الترابط الزمني يمكن ان يفتح آفاقاً لاستعادة الترابط السياسي والتنسيق العملي بين المسارات الثلاثة بحيث يؤدي ذلك إلى تقوية المواقع التفاوضية لجميع الأطراف العربية، وبخاصة الطرف الفلسطيني الذي هو الأكثر ضعفاً بين الثلاثة في الظرف الراهن، ويمكن ان يشكل مدخلاً للخروج من مستنقع الحلول الجزئية والانفرادية والاقتراب مجدداً من مفهوم شمولية الحل.

ان مجمل هذه التطورات تشير إلى إمكانية وقف التدهور في الشروط الدولية والإقليمية المؤثرة في مسار الصراع مع العدو الإسرائيلي، وبروز بوادر النهوض الوطني في مواجهة العدوانية التوسعية الإسرائيلية والانحياز الأميركي الأعمى لإسرائيل. وإذا كان هذا يعني احتدام الصراع في المنطقة، فإنه في الوقت نفسه يوفر الشروط لتحولات إيجابية تصب في صالح إنهاض النضال الفلسطيني.

مقاربة للشارع الفلسطيني
في اللحظة الراهنة

آثار اتفاق أوسلو، ونتائج تطبيقه، صدمة حادة وذهولاً واسعاً في الشارع الفلسطيني بمختلف تجمعاته في الوطن والشتات. ان انهيار الإجماع الوطني على مقاومة الاحتلال والحلول التصفوية، وخروج الفريق الفلسطيني القابض على مركز القرار في قيادة الحركة الوطنية وانتقاله إلى صف التفاهم مع العدو، وما أعقب ذلك من تفكك وانحلال في بنى الحركة الوطنية، انعكس سلباً على الحركة الجماهيرية ودفعها إلى مواقع الدفاع، والتراجع المرتبك، ثم الانحسار. في مواقع الشتات تفشى الشعور بالخذلان إزاء تجاهل الاتفاقيات الموقعة لحقوق اللاجئين والمنحى الخطير الذي اتخذته معالجة قضيتهم في لجان المتعددة بعيداً عن مرجعية القرار ١٩٤، وغياب دور مؤسسات

م.ت.ف. إزاء قضايا فلسطينيي الشتات وافتقارهم إلى مرجعية وطنية موحدة، وتفاقم القهر الذي تعرضوا لـه بالحرمان من ابسط الحقوق المدنية والاجتماعية خدمة لمخططات التهجير والتبديد أو التوطين وطمس الهوية الوطنية المتميزة. ان القلق والخوف على المصير من جهة، والشعور المتزايد بتهميش دورهم السياسي وضعف قدرتهم على التأثير في صوغ المصير الوطني من جهة أخرى، ساهم في تراجع الحركة الجماهيرية لفلسطينيي الشتات وميلها إلى الركود والانحسار . ولكن هذه العوامل نفسها هي التي تدفع الان إلى استجماع القوى وبروز بوادر عملية إعادة تنظيم الصفوف تحضيراً لنهوض قادم. ويساعد في تغذية هذه البوادر من جهة المؤشرات الإيجابية في المناخ الدولي والإقليمي المحيط، ومن جهة أخرى المنعطف الذي باتت تواجهه العملية السياسية بعد اختتام استحقاقات المرحلة الانتقالية وحلول استحقاق البحث في الوضع الدائم. فإذا كانت قضايا المرحلة الانتقالية تركز بشكل رئيسي على الداخل، لتنعكس بسلبياتها على مجمل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وتحجم دور الشتات وقدرته على التأثير في مجرى الصراع، فإن طبيعة قضايا مفاوضات الوضع الدائم تفتح على أوسع مشاركة للشعب الفلسطيني في الشتات كما في الوطن، وتوفر الإمكانية لخوض معركة الحقوق الوطنية على نطاق أوسع وبشكل اكثر توحداً بين الداخل والخارج.

الوطن المحتل

داخل الوطن، في الضفة، بما فيها القدس، والقطاع ، كان إبرام اتفاق أوسلو والانخراط في تنفيذه بمثابة طعنة من الخلف سددت إلى الانتفاضة من داخل صفوفها، لقد جاءت هذه الطعنة في سياق عملية تدريجية شهدت تفكك الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة وعلى ضرورة استمرارها حتى الاستقلال. ثمة ثلاثة عوامل رئيسية لهذه العملية:

العامل الأول: هو اتجاه شريحة اجتماعية معينة من البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية نحو الانسلاخ عن مسيرة النضال المناهض للاحتلال والانتقال إلى خيار أوسلو الذي يتضمن التزاماً صريحاً بوقف الانتفاضة وإنهائها. ولقد أشرنا سابقاً إلى العوامل التي قادت إلى هذا الانتقال.

العامل الثاني: هو التردد في صفوف قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى وانفضاضها عن مسيرة الانتفاضة بسبب الضرر الذي أصيبت به مصالحها تحت ضغط حدة الصراع المحتدم ضد الاحتلال ومتطلباته وماترتب عليه من تصعيد في إجراءات القمع الإسرائيلية. وفي أوساط هذه القطاعات تصاعد التذمر في السنوات الأخيرة مما يسمى «سلبيات الانتفاضة»، وهو تذمر يمزج بين الاحتجاج المشروع على مظاهر سلبية وتجاوزات عديدة ألصقت نفسها فعلا بجسم الانتفاضة وشوهت مسيرتها، وبين

تخوف هذه الفئات من تصدع نفوذها الاجتماعي بسبب ما انطوت عليه الانتفاضة من انتقال لمركز ثقل السلطة الاجتماعية إلى أدنى، إلى الجماهير العمالية والشبيبة الكادحة والفئات المعدمة المهمشة اجتماعياً. وتفاقم التردد في الموقف إزاء الانتفاضة لدى أوساط البرجوازية الوطنية والوسطى بعد ان تم التوقيع على اتفاق أوسلو والشروع في تطبيقه بفعل ما قاد إليه من ميول نحو التكيف مع تطبيقات الاتفاق والتعايش معها والتسابق على فتات الكعكة المتمثل بالوظائف والتعيينات والامتيازات والعقود الفرعية.. الخ.

العامل الثالث: هو الإنهاك الشديد الذي أصاب قطاعات جماهيرية واسعة بعد سبع سنوات من الانتفاضة، وتحت وطأة إجراءات القمع والعقوبات الجماعية والإغلاق وحصارات التجويع التي فرضتها إسرائيل من جهة، وبفعل تعليق الآمال الوهمية لدى أوساط جماهيرية معينة، من جهة أخرى، على إمكانية الحصول على شيء من حقوقها ومطالبها من خلال تطبيقات الاتفاق. لم يكن هذا الإنهاك ليؤدي إلى ما قاد إليه من تراجع في زخم الحركة الجماهيرية لولا تخلف القوى الوطنية، وبخاصة القوى المناهضة للاتفاق، عن التقاط زمام المبادرة وإعادة تنظيم وتوحيد صفوفها لإدامة زخم الانفجارات الجماهيرية العديدة التي أعقبت الاتفاق. فلقد أدى هذا التخلف إلى تفاقم السمات العفوية للهبات الجماهيرية، وإلى تعاظم السلبيات والتجاوزات، وبالتالي إلى انفضاض فئات اجتماعية جديدة عن مسار الانتفاضة، وإلى نشر الإحباط بين صفوف الجماهير والنيل من روحها الكفاحية.

هذا الغياب للدور المنظم والموحد للقوى الوطنية، بما فيها القوى المناهضة لاتفاق أوسلو، هو تعبير عن الثقل الاستثنائي الذي يحتله ممثلو القطاعات البرجوازية والفئات الوسطى في البنى القيادية للأطر الوطنية المنظمة، وهو ثقل يفوق الوزن الاجتماعي الفعلي لهذه الفئات بين صفوف الشعب. ان هذا يعطل اضطلاع تلك الأطر بتنظيم صفوف الحركة الجماهيرية وإدامة تحركها مما يعمق مظاهر العفوية والفوضى في مسيرتها ويقود إلى أضعاف جاهزيتها النضالية ويؤدي، بالتضافر مع العوامل الأخرى، إلى تراجعها وانحسارها. في هذا يكمن جوهر المأزق الذي اصطدمت به مسيرة الانتفاضة. ويؤشر هذا المأزق إلى أهمية وضرورة التغيير في المضمون الطبقي للتكوين القيادي للحركة الوطنية الفلسطينية: أهمية تنظيم صفوف الطبقة العاملة كطبقة مستقلة، وتحريرها من الهيمنة الفكرية والنفوذ السياسي لممثلي البرجوازية والفئات الوسطى، وتعزيز دورها القيادي الواعي في حركة الشعب الوطنية. ان هذه المهمة تقع بالدرجة الرئيسية على عاتق القوى الديمقراطية وتحتل سلم الأولوية في مهماتها وفيها يكمن دورها المتميز في إطار الحركة الجماهيرية والوطنية.

الانتفاضة الكبرى التي انطلقت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ كانت الاشمل والأكثر امتداداً بين انتفاضات الشعب الفلسطيني المتكررة ضد الاحتلال. ولكنها لم تكن الأولى، وإذا لم ينل هذا الشعب حقه في الاستقلال فهي لن تكون الأخيرة. لقد كان اندلاع الانتفاضة حصيلة التضافر بين عاملين: الأول هو احتدام التناقض

الموضوعي في المصالح بين الشعب وبين الاحتلال. والثاني: هو الدرجة المتقدمة من الوعي والتنظيم التي أحرزتها الحركة الجماهيرية في سياق عقدين من النضال ضد الاحتلال في ظل الإجماع الوطني على مطلب الاستقلال. وإذا كان الخلل قد أصاب العامل الأخير (العامل الذاتي) كما أوضحنا أعلاه، فإن التناقض الموضوعي بين مصالح الشعب وبين الاحتلال، وهو التناقض الذي كان وراء اندلاع الانتفاضات المتوالية على مدى ربع قرن وتتويجها بالانتفاضة الشعبية الشاملة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ما يزال قائماً وما يزال يحتدم باضطراد، وقد تأكد اليوم ان اتفاق أوسلو لا يقدم له حلاً، بل ان تطبيقات الاتفاق تزيده تفاقماً.

ان الاستياء والسخط يتفشى على نطاق واسع بين صفوف مختلف القطاعات الجماهيرية وبخاصة بعد ان اتضح للجميع، خلال الشهور الأخيرة، ان تطبيقات أوسلو لم تكن سوى عملية إعادة تنظيم تجميلية لتزويق الاحتلال، وان الاتفاق لم يخفق فقط في تلبية حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بل لقد عجز أيضاً عن تخفيف المعاناة الأمنية والاقتصادية عن هذا الشعب وهو ادى إلى مزيد من التدهور في جميع مناحي حياته اليومية. وإذا كانت بعض القطاعات الشعبية قد علقت الآمال الوهمية على إمكانية نيل الاستقلال من خلال مسيرة تطبيق الاتفاق، أو استجابت للدعوات الخادعة إلى إعطائه فرصة عسى ان يقود إلى دولة مستقلة، فإن التطورات الأخيرة التي توجت بفوز نتنياهو وقيام حكومة ائتلاف يميني بقيادة الليكود على رأس السلطة في إسرائيل للسنوات الأربع القادمة، تؤدي بالضرورة إلى

تبديد هذه الأوهام وتعزز الشروط الموضوعية لاستئناف النهوض الجماهيري، وإذا كانت الشريحة الاجتماعية الطفيلية الضيقة المستفيدة من تطبيقات الاتفاق ستواصل مسار التواطؤ والتفاهم مع العدو الإسرائيلي والرضوخ لاملاءاته حتى في ظل حكومة الليكود، فإن السياسة التي ستنتهجها هذه الحكومة الإسرائيلية، سواء بتشددها الأمني وتصعيدها الاستيطاني خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية أو بإصرارها على فرض الحكم الذاتي للسكان سقفاً لمفاوضات المرحلة النهائية، سوف تقود المزيد من القوى الاجتماعية الفاعلة إلى الانفضاض المضطرد من حول مسيرة الاتفاق والابتعاد عن سلطة الحكم الذاتي والتزاماتها المذلة والعودة إلى مواقع النضال المناهض للاحتلال. وسوف يساعد هذا، بدوره، على تعزيز الشروط الموضوعية لاستعادة الإجماع الوطني على ضرورة استئناف نهوض الحركة الجماهيرية وتجديد زخمها في مواجهة الاحتلال.

مؤشرات

لا شك ان حالة الإرهاق والإنهاك التي تعاني منها قطاعات جماهيرية معينة، وأجواء الإحباط المتفشية في صفوفها، تشكل عاملاً سلبياً يعوق الانطلاقة المتجددة للنهوض الجماهيري. ولكن هذه الحالة لا يمكن ان تدوم طويلاً، وثمة من المؤشرات ما يؤكد أنها مؤقتة وسائرة إلى الزوال في مدى مرئي. فالنقمة الجماهيرية المتصاعدة تدفع باتجاه إنضاج العوامل الموضوعية لاستئناف النهوض. ولكن السخط والاستياء والنقمة المتصاعدة ليست كافية وهي قد تؤدي إلى

انفجارات عفوية يائسة ما لم تقرن بعامل الوعي والتنظيم وهنا بالضبط تتحدد المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق القوى الديمقراطية الفلسطينية، وسائر قوى المعارضة في الآونة الراهنة: زج كل الطاقات وبذل كل الجهود من اجل إعادة تنظيم صفوف الحركة الجماهيرية وتوحيدها واعدادها لتلبية متطلبات استئناف النهوض الجماهيري.

ان هذا يتطلب بلا شك تجديد برنامج القوى الديمقراطية الفلسطينية ، واعادة صوغ وسائل وأساليب العمل وتكتيكاته وصيغه التنظيمية، بما ينسجم مع الوضع الجديد، ويأخذ بعين الاعتبار من جهة وضع الانحسار الذي تعيشه الحركة الجماهيرية، ومن جهة أخرى الواقع الجديد المتولد عن تطبيقات اتفاق أوسلو على الأرض. وينبغي لهذا البرنامج ان يعطى الاهتمام الضروري لتوسيع نطاق التعبئة الجماهيرية من خلال التركيز على الاهتمامات اليومية الملحة والمصالح الحيوية المباشرة لمختلف قطاعات وطبقات الشعب، في تناقضها مع الاحتلال ومع تطبيقات الاتفاق، واعادة النظر في الأشكال التنظيمية والنضالية لبلورة الصيغ والأساليب المناسبة لتعبئة أوسع جماهير هذه القطاعات دفاعاً عن مصالحها وربطها بالمجرى العام للنضال الوطني المناهض للاحتلال وللحل التصفوي.

التناقض مع الاحتلال ومع تطبيقات الاتفاق المحاور ومهمات المعارضة الفلسطينية

تضع الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع حكومة إسرائيل مسألة ضمان أمن ومصالح إسرائيل في المرتبة الأولى من سلم الأولويات. ولأن مصالح إسرائيل التي تصونها هذه الاتفاقيات تشمل أيضاً مطامعها التوسعية الاستيطانية وهيمنتها الاقتصادية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي القطاع، فإن تطبيقاتها لم تحدث تغييراً نوعياً في طبيعة التناقض الموضوعي بين الشعب وبين الاحتلال، الأمر الذي يطرح على جدول أعمال نضال جميع القوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية مهمات وطنية كبيرة يمكن تلخيصها بالعناوين التالية:

١ـ ضد الاستيطان ومن اجل الدفاع عن الأرض

فقد شكل الزحف الاستيطاني دوماً الركن الرئيسي للسياسة التوسعية الإسرائيلية واخطر محاورها. وطيلة السنوات الماضية كانت الحجة الابرز لتبرير الانخراط الفلسطيني في مخططات التسوية الأميركية هي ان هذا الانخراط سيؤدي إلى وقف هذا التوسع الاستيطاني . ففي دورته المنعقدة في أيلول (سبتمبر) ١٩٩١ قرر المجلس الوطني الفلسطيني ان وقف الاستيطان هو «شرط لا غنى عنه من اجل البدء بعملية السلام». ولكن القيادة اليمينية المتسلطة على القرار في م.ت.ف ضربت عرض الحائط بهذا القرار، كما بغيره من قرارات الشرعية الفلسطينية، وانخرطت في عملية مدريد واشنطن بشروطها المجحفة الأميركية الإسرائيلية، بل وأبرمت اتفاق «سلام» مزعوم في أوسلو وانخرطت في تنفيذه بينما الزحف الاستيطاني الإسرائيلي مستمر ومتواصل من خلال مصادرة ونهب الأراضي وشق الطرق الالتفافية وتسمين وتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة.

وبموجب اتفاقات أوسلو بات البحث بموضوع الاستيطان مؤجلا، نظريا، إلى مفاوضات الوضع النهائي، ولم تكتف هذه الاتفاقات بالتسليم عملياً ببقاء المستوطنات ومناطق الحماية الأمنية المحيطة بها تحت السيادة الإسرائيلية وبالمسؤولية الإسرائيلية الكاملة عن كافة شؤونها، بل هي خلت من أي تعهد إسرائيلي ملزم بالامتناع عن مصادرة الأراضي أو توسيع المستوطنات خلال المرحلة الانتقالية.

وتحت مظلة السلام الزائف ومنذ توقيع اتفاق أوسلو الأول في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ واصلت حكومة إسرائيل سياستها في مصادرة ونهب الأرض الفلسطينية على نحو فاق معدلات المصادرة قبل مؤتمر مدريد وبعده. ففي سنوات الانتفاضة بلغ المعدل الشهري لمصادرة الأراضي نحو ٤٧٠٠ دونماً، ثم انخفض هذا المعدل إلى نحو ٢٥٠٠ دونما بعد مؤتمر مدريد وعاد ليرتفع بشكل لم يسبق له مثيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو حيث بلغ نحو ٨٤٠٠ دونما، في حين كان نصيب عمليات الاستيطان المباشر نحو ٢٣٣ دونما قبل مدريد وارتفع بعد التوقيع على اتفاق أوسلو ليصل نحو ١٠٨١ دونماً في الشهر الواحد. وهذا يعني ان معدل الارتفاع الشهري في عمليات الاستيطان المباشر وصل إلى ٤،٦ ضعفاً عما كان عليه قبل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١، الأمر الذي يفضح ادعاءات فريق أوسلو الفلسطيني بأنه كان يسعى إلى حماية الأرض والدفاع عنها وهو يوقع اتفاق أوسلو الأول مع حكومة إسرائيل.

لقد أعطت اتفاقات أوسلو إسرائيل المسؤولية الكاملة وحرية التصرف بنحو ٤٠ بالمئة من مساحة قطاع غزة وبنحو ٧٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية. وهكذا وبدلاً من ان تشكل الاتفاقات مدخلاً لوقف التوسع الاستيطاني، فإنها شكلت مظلة تغطية لإسرائيل لاستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي بتحويل الوجود الفلسطيني في الضفة والقطاع إلى معازل مطوقة من كل جانب بالمستوطنات والمناطق الأمنية الملحقة بها، مما يقطع الطريق على إمكانية قيام

دولة مستقلة ويعزز مخططات إسرائيل لضم أجزاء واسعة من الأرض المحتلة. وفي الواقع فإن هذه الاتفاقات باتت تشكل حاجزاً يحمي إسرائيل من التعرض لأية ضغوط أو ردود فعل دولية ضد سياستها وممارستها الاستيطانية.

ان الهجمة الاستيطانية المكثفة الجارية تحت مظلة أوسلو تشكل خطراً داهماً على المصير الوطني للشعب الفلسطيني ومستقبل أرضه وتصيب بالضرر المباشر المصالح الحيوية لقطاعات واسعة من الفلاحين والمزارعين والملاك العقاريين في الريف والمدينة. ويتعاظم هذا الضرر وينعكس بآثاره على الحياة اليومية لمجموع السكان، حيث ان سياسة إسرائيل الاستيطانية تولي أهمية كبيرة للسيطرة على مصادر المياه والاستيلاء على الحصة الأكبر من الموارد المائية المتاحة في الضفة والقطاع، حيث تستولي إسرائيل على أربعة أخماس كمية المياه التي يجري ضخها من الخزانات الجوفية في الضفة الغربية، إضافة إلى الاستيلاء الكامل على الحقوق الفلسطينية في مياه حوض الأردن وعلى نحو ثلاثين بالمئة من المياه الجوفية المحدودة في القطاع. ووفقا لهذه الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع حكومة إسرائيل فقد انتزعت إسرائيل لنفسها الحق في فرض الرقابة عليها وتحديد سقف كمية المياه المستخرجة من الآبار حتى في المنطقة الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي في غزة وما يسمى بمناطق (أ) في الضفة. هذه السياسة الإسرائيلية في نهب المياه تلحق ضرراً فادحاً بالقطاع الزراعي وتزيد من كلفة إنتاجه وتحد من فرص تطويره وتترك انعكاسات سلبية ليس فقط على مصالح

الفلاحين والمزارعين، بل على جميع المواطنين الذين يتأثرون من شح المياه المتوفرة للاستهلاك العادي.

ان النضال ضد سياسة الاستيطان ونهب الأرض والمياه هو ابرز محاور الصراع ضد الاحتلال وضد تطبيقات اتفاق أوسلو التي توفر التغطية للممارسات الاستيطانية. ان تنظيم هذا النضال واجتذاب أوسع الجماهير للانخراط فيه هو بتقديرنا أحد ابرز محاور عمل المعارضة وعلى الأخص القوى الديمقراطية من اجل:

أ) تعبئة جماهير الشعب وبخاصة جماهير الفلاحين والمزارعين وصغار الملاك العقاريين في حملة للدفاع عن ارض الوطن ضد مخاطر الاستيطان والمصادرة، وتشكيل لجان الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان كأدوات لتنظيم هذه الحملة ونشر هذه اللجان على مستوى القرية والريف كأطر شعبية واسعة لا هيئات نخبوية فوقية بما يضمن إدامة التحركات الجماهيرية تحت شعار: لا سلام دون إزالة المستوطنات ورحيل المستوطنين، لا سلام دون عودة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين، ولا سلام دون استعادة حق الشعب في أرضه ومياهه.

ب) الدعوة إلى مؤتمر وطني للجان الدفاع عن الأرض تنبثق عنه قيادة وطنية منتخبة توجه النضال الجماهيري ضد المستوطنات والنشاطات الاستيطانية وممارسات المستوطنين ومن اجل تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين.

جـ) تنظيم مبادرات المواطنين، من خلال لجان الدفاع عن الأرض ولجان العمل التطوعي وغيرها من الأطر والمؤسسات، من اجل استصلاح الأرض وغرسها أو زرعها لكبح محاولات اغتصابها أو الاستيطان عليها، ومطالبة أجهزة السلطة ومختلف المؤسسات الدولية بتقديم المساعدات المادية الضرورية لتعميم وتوسيع نطاق حركة استصلاح الأرض.

د) تعبئة الرأي العام الوطني لممارسة كل أشكال الضغط على السلطة الفلسطينية من اجل الإصرار على وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لاستمرار المفاوضات والتوجه إلى الرأي العام العربي لممارسة الضغط على الحكومات العربية المعنية للتوقف عن كل شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل حتى تتوقف حكومتها عن نشاطاتها الاستيطانية وجميع ممارساتها المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ومياهه وحقه في تقرير المصير والاستقلال.

لقد سبق وان نبهت القوى الديمقراطية إلى أهمية هذه المهمات باعتبارها أحد ابرز عناصر استنهاض وتنظيم الحركة الجماهيرية والأشكال الجديدة التي تتخذها في ظل تطبيقات اتفاقات أوسلو، وجاء انفجار الحركة الجماهيرية العفوية التي عرفت بانتفاضة الأراضي في مطلع ١٩٩٥ ليؤكد صحة رؤية هذه القوى منذ وقت مبكر لاتجاهات تطور الصراع والأشكال الجديدة لمسار الحركة الجماهيرية بعد اتفاق أوسلو، وبالتالي صحة الاستخلاصات البرنامجية المشتقة

منها ودقة تعبيرها عن مصالح الجماهير وانسجامها مع حقائق الوضع الذي تشكل في ضوء تطبيقات هذه الاتفاقات.

ان تحويل هذه التوجهات البرنامجية إلى مادة للممارسة العملية ومحور من محاور حطة العمل اليومية لمجموع اتجاهات المعارضة وعلى الأخص قواها الديموقراطية وخاصة في الريف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، يكتسب أهمية خاصة واستثنائية في ضوء فوز الليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي وفي ضوء التزام الحكومة الإسرائيلبة الجديدة بمواصلة النشاطات الاستيطانية على نحو أوسع من السابق، الأمر الذي من شأنه ان يفاقم من حدة التناقض مع الاحتلال ويفتح الآفاق لتجدد انتفاضة الريف على نطاق واسع. وإذا كانت التجربة قد أظهرت الخلل الناجم عن ضعف مبادرة قوى المعارضة وتخلفها عن القيام بدورها القيادي المفترض في انتفاضة الاراضي، قد أفسحت المجال لرموز اتفاق أوسلو وسلطة الحكم الذاتي لركوب موجة الحركة الجماهيرية والعمل على احتوائها، فإن نتائج انتخابات الكنيست الاسرائيلي والبرنامج المعلن للحكومة الإسرائيلية الجديدة تفرض على قوى المعارضة الوطنية والديمقراطية والإسلامية استخلاص العبر والنتائج من تجربة الحركة الجماهيرية بروح النقد والنقد الذاتي الصريح والبناء بما يمكن من الاعداد لتحويل هذه التوجهات إلى مرشد للممارسة وموجه للعمل للنهوض بالحركة الجماهيرية فوق مستوى الاحتجاج العفوي والهبات المؤقتة ولقطع الطريق على

إمكانية ركوب موجتها واحتوائها من قبل رموز السلطة، وفضح أكاذيبهم الهادفة إلى تصوير الممارسات الاسنيطانية كما لو كانت خرقا أو انتهاكا للاتفاق، بينما هي في الواقع نتيجة له وفي بعض الحالات جزء عضوي من عملية تطبيقه (كما في حالة الطرق الالتفافية مثلا)، وفي مواجهة النفاق والتضليل الذي يمارسه هؤلاء الرموز ينبغي دوما إبراز مسؤوليتهم السياسية عن الاتفاق الذي جرى في ظله تصعيد الهجمة الاستيطانية. ان شعار «لا سلام دون إزالة المستوطنات وعودة الأراضي المصادرة» يعني قبل كل شيء ان «السلام» الذي جاءت به اتفاقات أوسلو هو سلام زائف يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه وان الشعب لا يعترف بهذا السلام الكاذب ويرفض الخضوع لاملاءاته ويواصل نضاله من اجل التحرر من قيوده.

٢- من اجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية

ان اخطر محاور الهجمة الاستيطانية الجارية تحت مظلة أوسلو هو ذلك المتعلق بتهويد القدس. فاتفاقات أوسلو تسلم بفصل القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، وبينما تعد بإمكانية بحث وضع القدس في مفاوضات الوضع النهائي، فإنها تخلو من أي التزام إسرائيلي بالامتناع عن إجراء تغييرات على وضع المدينة. وبهذا فإن الاتفاقات تطلق في الواقع يد إسرائيل لتعجيل عملية تهويد المدينة المقدسة، وذلك ما يجري بالفعل بالتعاون بين حكومة إسرائيل وبين بلدية القدس بمصادرة الأراضي ومخططات

بناء الأحياء اليهودية ومنع البناء في الأحياء العربيـة وتفريـغ المدينـة مـن سـكانها العرب بوسـائل متعـددة وسـن القوانيـن لتقييـد نشـاط المؤسسات الوطنية الفلسطينية في المدينة وشن حملة لتصفيتها. وتجـد سياسة إسرائيل في تهويد القدس دعما وتشجيعا من الإدارة الأميركيـة والكونغرس الأميركي وصمتـا وتواطـؤاً من عـدد مـن الحكومـات العربية التي يتنكر بعضها لحق الشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته الوطنية على القدس العربية باعتبارهـا عاصمـة دولتـه الوطنيـة التـي ينـاضل من اجل بنائها علـى ارض وطنـه. وإذا كـان النضـال ضـد الاستيطان ونهب الأرض يشكل بشكل عام أحد ابرز محاور الصـراع ضد الاحتلال فإن النضال من أجل عروبة القدس ومنع تهويدها ومـن اجل عودتها إلى السيادة الفلسطينية يشكل بشكل خاص المحور الابرز في الصـراع ضـد الاسـتيطان، وهـو مـا يتطلـب برأينـا تشـكيل لجـان الدفاع عن عروبة القدس لتنظيم حملة جماهيرية واسعة ودائمة داخـل المدينة وللتضامن معها في سائر مدن وقرى ومخيمات الوطـن تحـت شعار «لا سلام دون استعادة القدس عاصمة فلسطين» والدعـوة إلـى مؤتمـر وطنـي للدفـاع عـن عروبـة القـدس وعودتهـا إلـى السـيادة الفلسطينية تشارك فيه جميع القوى الوطنية والديموقراطية والإسلامية تنبثق عنه قيادة وطنية تقود وتوجه النضال على المستويات الوطنيـة والعربية والإسلامية والدولية لوقـف سياسـة تهويـد المدينـة، هـذا إلـى جانـب تشـكيل لجان مختصـة وعقد مؤتمـرات نوعيـة لمعالجـة القضايـا الملموسـة التـي ينطـوي عليهـا مخطـط التهويـد أو التـي تمـس حيـاة ومصـالح المواطنيـن مثـل قضايـا مصـادرة الأراضـي، قضايـا البنـاء

والسكن وإجراءات هدم المنازل، الضرائب الباهظة، نظام التعليم في المدينة، إجراءات طرد مواطني المدينة ونزع هويتهم، الدفاع عن المؤسسات الوطنية الفلسطينية في المدينة والنضال ضد نزعات الاندماج وطلب الجنسية الإسرائيلية... الخ، وكما أنه من الضروري أن تكون لجان الدفاع عن الأراضي مفتوحة لجميع المواطنين والقوى والأطر السياسية بصرف النظر عن موقفها من اتفاقات أوسلو وملحقاتها، فإنه من الضروري أيضاً ان تكون لجان الدفاع عن القدس مفتوحة للجميع بشرط الموافقة على برنامج الحملة الجماهيرية للدفاع عن عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية، دون التردد في فضح أية محاولات لتقنين التحرك الجماهيري أو ضبطه ضمن سقف سياسة السلطة أو تجييره للتغطية على مسؤوليتها السياسية عما وصلت إليه الأوضاع في المدينة في ظل تطبيقات الاتفاقات التي وقعتها مع حكومة إسرائيل.

٣ـ ضد الإلحاق الاقتصادي ومن اجل اقتصاد وطني منتج ومستقل

اتفاق باريس، الذي يشكل الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، يلحق افدح الأضرار بالاقتصاد الوطني وبمصالح أغلبية طبقات الشعب، بما في ذلك البرجوازية الوطنية. انه يُكرس بموافقة فلسطينية سياسة الدمج والإلحاق الاقتصادي التي انتهجتها إسرائيل على امتداد سني الاحتلال والتي دمرت بنية الاقتصاد الفلسطيني الوطني واحتجزت نموه وكبلته بشتى القيود. ان الاتفاق يعطي إسرائيل

سيطرة كاملة على السوق المحلية عبر إبقائها مفتوحة للسلع والخدمات الإسرائيلية دون قيود، بينما يفرض بالمقابل قيوداً صارمة على دخول السلع الزراعية الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية لكونها منافسة لمثيلاتها الإسرائيلية. وبموجب الاتفاق وبفعل سيطرتها على المعابر والحدود تتحكم إسرائيل بمفاتيح العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وهي التي تحدد النظم والسياسات المالية والضرائب الجمركية، وتعزز بذلك هيمنتها على السوق المحلية الفلسطينية وتحكمها بمجمل النشاط الاقتصادي. ويلزم الانفاق السلطة الفلسطينية بان تحافظ على الضرائب غير المباشرة على الإنتاج والسلع المستوردة وفقا لنفس النسب التي تقررها الحكومة الإسرائيلية، وهي نسب قد تكون ملائمة للاقتصاد الإسرائيلي المتطور ولكنها مدمرة للإنتاج الوطني الفلسطيني ولمستوى معيشة المواطنين الفلسطينيين ودخولهم الحقيقية. ويسمح الاتفاق بإنشاء سلطة نقد فلسطينية ولكنه يلزمها بإتباع السياسات المالية والمصرفية التي يقررها البنك المركزي الإسرائيلي ويخضعها لرقابته وتقتصر وظائفها هكذا على ترخيص البنوك المحلية والإشراف على نشاطها ضمن مظلة الهيمنة الإسرائيلية الشاملة على النظام المصرفي والمالي. وفي واقع الأمر فإن هذا الترتيب هو جوهر الاتفاق الاقتصادي، الذي يعطي سلطة الحكم الذاتي صلاحية ترخيص وادارة النشاط الاقتصادي المحلي تحت مظلة الهيمنة الاقتصادية الشاملة التي يضمنها إمساك إسرائيل بالمفاتيح المقررة للاقتصاد.

ومن اجل تضليل المواطنين وصرف الأنظار عن الآثار المدمرة لهذا الاتفاق على الاقتصاد الوطني الفلسطيني حاولت سلطة الحكم الذاتي إشاعة أوهام وآمال زاهية على المساعدات الخارجية التي وعدت بها الدول المانحة، غير ان هذه الأوهام والآمال قد تبخرت بسرعة. فقد كان واضحا منذ البداية ان هذه الآمال يجري نفخها وتضخيمها بشكل متعمد لتمرير الاتفاق وتبرير معزوفة «رفع المعاناة» وأسطورة تحويل غزة إلى سنغافورة ثانية. فالسقف الإجمالي للعون الذي تعهدت به الدول المانحة (٢،٤ مليار دولار خلال خمس سنوات) لم يكن يساوي شيئاً من حجم الاستثمارات المطلوبة لاطلاق عجلة النمو بعد الدمار الذي لحق بالبنية الاقتصادية خلال سني الاحتلال. فمن اجل المحافظة على معدل دخل الفرد كما كان عام ١٩٩٣ فإن ذلك يتطلب استثمار نحو ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، أو ما يعادل نحو مليار دولار سنويا. وفي حالة التوجه لنمو سنوي في دخل الفرد فإن ذلك يتطلب استثمار اكثر من ٤٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، أي نحو ١،٤ مليار دولار. أما في حالة التوجه لنمو سنوي في دخل الفرد يتجاوز ٥ بالمئة فإن ذلك يتطلب استثمار اكثر من ٦٥ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي أي نحو ٢ مليار سنويا، وبشيء من التركيز على الصناعات التحويلية الاحلالية، أي المعدة لاحلال سلع مستوردة، والاهتمام بالصناعات التصديرية وتطوير الاهتمام بالقطاع الزراعي وكذلك بقطاع البناء وقطاع السياحة.

ان هذا يكشف زيف ادعاءات السلطة حول آفاق التنمية والبناء. والواقع ان الافتراض الذي تقوم عليه خطة البنك الدولي، وهو ان العون الخارجي سوف يتوجه لتأمين البنية التحتية الضرورية لاجتذاب الاستثمارات الخاصة التي يعول عليها لتغطية القسط الرئيسي من الحاجات الاستثمارية الضرورية لاطلاق عملية النمو، هذا الافتراض سرعان ما تبين انه خاطيء ووهمي من أساسه وبأنه كان يبني قصوراً على رمال لاعتبارات عديدة أهمها:-

أ) ان تعهدات الدول المانحة التي تم تحديدها بقيمة ٢،٤ مليار دولار كانت تعهدات وهمية حيث لم تتجاوز الالتزامات الفعلية لهذه الدول حسب الناطق الرسمي للبنك نصف هذه القيمة إلا قليلا، وهي لا تكفي إذا ما خصصت بكاملها للنفقات الاستثمارية إلا لزيادة محدودة للغاية في معدل الدخل السنوي للفرد.

ب) ان عوائد مساعدات الدول المانحة خلال اكثر من عامين على توقيع اتفاق أوسلو الأول لم تتجاوز ثلث المساعدات التي تعهدت بها هذه الدول، وان القسم الأعظم من هذه المساعدات قد ذهب للنفقات الجارية على الشرطة وأجهزة الأمن والأجهزة الإدارية للوزارات التي جرى تسوية هياكلها الوظيفية بالتوظيف الفئوي والبيروقراطي على حساب الكفاءة وإنتاجية العمل، وتشير التقديرات الواقعية ان اكثر من ٧٠ بالمئة من «الإنفاق الحكومي» يذهب للنفقات

الجارية وليس الاستثمارية، وبان عدد الموظفين في «الأجهزة الحكومية» قد تضاعف مرتين عما كان عليه في العام ١٩٩٣ وان حصة «موظفي الحكومة» من مجمل قوة العمل تكاد تصل إلى ٣٠ ٣٥ بالمئة من مجموع عدد العاملين الأمر الذي ينطوي على المدى المتوسط والأبعد على مخاطر كبيرة سياسية واجتماعية واقتصادية.

ج) وبصرف النظر عن مدى التزام الدول المانحة بما تعهدت به من مساعدات وعن ميدان استثمار هذه المساعدات فإن سياسة الإغلاق والحصار التي مارستها الحكومة الإسرائيلية ضد الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو الأولى قد حرمت الاقتصاد الوطني من عوائد عوامل إنتاج كانت تشكل جزءاً حيوياً من الناتج القومي الإجمالي فاقت بقيمتها مساعدات الدول المانحة، الأمر الذي كان له أثار سلبية واسعة على الاقتصاد الوطني. فقد قضى الحصار الذي فرضته حكومة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة على نحو ثلث الناتج القومي الإجمالي الأمر الذي الحق اضرارات واسعة بمصالح قطاعات اقتصادية عدة. وكان قطاع العمال، الذين يشكلون اكبر مصدر للاقتصاد الوطني، اكثر القطاعات تضررا يليه قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة. وقد أدت هذه السياسة الإسرائيلية إلى مزيد من تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين. ان سياسة الحصار الاقتصادي تكلف الاقتصاد الفلسطيني نحو مليار دولار سنوياً، وهذا يعني ان مساعدات الدول المانحة لا تغطي الخسارة التي يتكبدها الناتج القومي الإجمالي

بسبب سياسة الحصار هذه، الأمر الذي يغلق الأبواب أمام أية محاولة لاطلاق عجلة النمو الاقتصادي.

د) صحيح ان اتفاق باريس الاقتصادي قد سمح بإنشاء سلطة نقد فلسطينية، غير ان الاتفاق الزم هذه السلطة بالخضوع للسياسات المالية والمصرفية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي، هذه السياسات التي قامت أساسا على امتداد سنوات الاحتلال على عجز نمو الاقتصاد الوطني وحرمانه من خدمات البنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية التي من شأنها ان تلعب دوراً في عمليات الاستثمار والتنمية. وبسبب هذا الاتفاق بالدرجة الرئيسية وسوء إدارة سلطة النقد الفلسطينية من ناحية ثانية فإن أداء ودور البنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية التي استوطنت الضفة والقطاع بعد التوقيع على اتفاق أوسلو لم يتحسن ولم يلحظ لها دور له شأن في عمليات الاستثمار والتنمية، لقد كانت البنوك الإسرائيلية العاملة في الضفة والقطاع قبل الاتفاق تركز جهدها واداءها على امتصاص مدخرات المواطنين وتحولها للاستثمار في المشاريع الإسرائيلية، حيث لم تستثمر في المناطق المحتلة اكثر من ٣ بالمئة من ودائع تلك البنوك على امتداد سنوات الاحتلال. ولم يتحسن الوضع كثيراً بعد التوقيع على اتفاق باريس الاقتصادي واتفاق أوسلو رغم تأسيس سلطة نقد فلسطينية، فقد أخذت البنوك الجديدة وغيرها من المؤسسات المالية تلجأ إلى استثمار الجزء الأكبر من موجوداتها لدى مراكزها الرئيسية أو البنوك الأخرى بما

فيها الإسرائيلية أخذت بفعل التباين بين سعر الفائدة على الدينار الأردني (٧،٥ بالمئة سنويا) وسعر الفائدة على الشيكل الإسرائيلي (١٢,٥ بالمئة سنوياً) تقوم بعلميات مضاربة مالية بدلا من التوجه نحو زيادة نشاطها الاستثماري. ان نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع التي تقدمها البنوك لا تتجاوز في الضفة الغربية نحو ٢٥ بالمئة وفي قطاع غزة نحو ٥٠ بالمئة بينما هي في الأردن مثلا نحو ٨٠ بالمئة . الأمر الذي يبرز مدى تردي المناخ الاستثماري ويؤكد عقم وتفاهة الآمال المعلقة على إمكانية إطلاق عجلة التنمية عبر النشاط الحر لرأس المال المالي.

هـ) ان محاولات السلطة إشاعة الأوهام حول آفاق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل ما توصلت إليه من اتفاقات مع حكومة إسرائيل بما في ذلك اتفاق باريس الاقتصادي قد ذهبت أدراج الرياح بأسرع مما كان يتوقع رموز السلطة. فقد حاولت هذه السلطة إشاعة الأوهام حول مساعدات الدول المانحة، كما حاولت إشاعة الأوهام حول تدفق الاستثمارات الخاصة من الخارج وخاصة على أيدي أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيون في الخارج، ووضعت من اجل ذلك قانون استثمار فلسطيني متجاهلة حقيقة ان هذا القانون وغيره من القوانين سوف يبقى أسير القيود والترتيبات التي تضمنها اتفاق باريس الاقتصادي أسير حالة عدم الاستقرار التي أنتجتها اتفاقاتها مع حكومة إسرائيل. وعلى هذا أبدى أرباب الصناعة الوطنية عدم تفاؤلهم

بالمستقبل الاقتصادي واعرب نحو ٧٠ بالمئة من هؤلاء عن عدم اقتناعهم بجدوى قانون الاستثمار في ظل قيود وترتيبات اتفاق باريس الاقتصادي وفي ظل ممارسات سلطات الاحتلال وحكومة إسرائيل، وكذلك فعل أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين في الخارج، الذين لم تتجاوز حتى ودائعهم في البنوك العاملة في الضفة والقطاع اكثر من ١ بالمئة من مجمل هذه الودائع، الأمر الذي يلقي مزيداً من الضوء على مساوىء الاتفاقات التي وقعتها السلطة مع حكومة إسرائيل ويلقي مزيداً من الضوء على الاعتبارات الوطنية التي تدعو إلى إعادة النظر بهذه الاتفاقات وتحرير الاقتصاد الوطني من قيودها واملاءاتها المجحفة والمذلة والتي تكبح جميع فرص النمو والتطور الاقتصادي.

و) وعودة إلى مساعدات الدول المانحة على محدودية دورها في إطلاق عجلة النمو الاقتصادي، فقد اصبح واضحا بما لا يدع مجالا لأي شك بان هذه المساعدات تستخدم سيفا مسلطا على رقبة السلطة الفلسطينية لابتزاز شروط سياسية واقتصادية تضعها عمليا تحت وصاية البنك الدولي وما يمثله من مصالح دولية وخاصة أميركية. فأمام أي تعثر لمسار المفاوضات مع إسرائيل كانت مساعدات الدول المانحة ولا زالت تستخدم لانتزاع تنازلات سياسية. ففي كل مرة كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تتعثر في موضوع من المواضيع المدرجة على جدول أعمالها كانت الإدارة الأميركية بخاصة وادارة البنك الدولي كذلك تبادر إلى الترغيب

والترهيب بالمساعدات الاقتصادية، تماما كما حدث مع القرار الذي اتخذه الكونغرس الأميركي في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ بتقديم مساعدة للسلطة مشروطة بإخلاء مكاتبها من القدس العربية إضافة إلى شروط سياسية أخرى. حكومة إسرائيل هي الأخرى تلجأ لمثل هذه السياسة بطرق متعددة من بينها الإغلاق ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في المشاريع الإسرائيلية وفرض قيود على حركة التجارة بهدف انتزاع التنازلات السياسية من السلطة الفلسطينية، كما تستخدم إسرائيل والولايات المتحدة ومعهما بعض الدول المانحة العجز في موازنة إنفاق السلطة والمخصصة أساسا لتغطية النفقات الجارية على الشرطة والأجهزة الأمنية والإدارات لانتزاع التنازلات السياسية في ظل استجابة متواصلة من السلطة التي تعطي اعتبارات إدامة سيطرتها على هذه الأجهزة أهمية تفوق اعتبارات المصالح الوطنية الحيوية للمواطنين ولمجموع الشعب.

وهكذا وبسبب من استمرار السيطرة الإسرائيلية وإجراءاتها التضييقية من ناحية والمسيرة المتعثرة لعملية تطبيق الاتفاقات وما تؤدي إليه من عدم استقرار من ناحية ثانية وبسبب الفوضى وانعدام الكفاءة والفساد والبيروقراطية والتشوه في الهياكل الوظيفية لتكوين السلطة واذائها من ناحية ثالثة انهارت الآمال ليس فقط بإمكانية اجتذاب استثمارات من الخارج بل وأيضاً بإمكانية إقناع الرأسمال المحلي بالتوظيف والاستثمار في القطاعات المنتجة، ووقفت السلطة ذاتها عاجزة (بفعل قيود الاتفاقات، وبفعل سوء أدائها وتبديدها للموارد المالية المتاحة للشعب في النفقات الجارية على الأجهزة

والإدارات) عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية في الصناعة والزراعة والتجارة والتعليم والصحة والإسكان والمواصلات والبيئة وعيرها.

ان تضافر هذه العوامل أدى إلى تدهور اقتصادي شامل في الوطن المحتل بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص وإلى تردي متسارع في مستوى معيشة المواطنين، حيث انخفض مستوى معيشة الفرد في العام الأول بعد توقيع اتفاق أوسلو بمعدل الثلث وواصل انخفاضه بعد ذلك، وباتت قطاعات واسعة من السكان وخاصة في قطاع غزة وفي مخيمات الضفة الغربية تعاني من البؤس المدقع وتعيش دون مستوى خط الفقر. وفي هذا الوضع المتدهور نمت النشاطات الطفيلية وخاصة في قطاع العقارات وارتفعت أجور المساكن الأمر الذي زاد من معاناة المواطنين، وهكذا اصبح النضال ضد الاتفاقات التي وقعتها السلطة مع حكومة إسرائيل بما فيها اتفاق باريس الاقتصادي وضد الدمج والإلحاق الاقتصادي ومن اجل تحرير الاقتصاد الوطني من قيود التبعية المفروضة عليه ومن اجل إتاحة الفرص لنموه بما يلبي المصالح الوطنية لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية والحاجات المعيشية الملحة للمواطنين، يشكل محوراً رئيسياً من محاور الصراع الدائر وتعبيراً عن المصالح الأكثر إلحاحا لأغلبية طبقات الشعب وفئاته الاجتماعية الوطنية. ويتمحور هذا النضال على المطالب التالية:

أ) تحرير الشعب من قيود اتفاق باريس الاقتصادي بإلغاء هذا الاتفاق لفتح الطريق أمام حق الشعب في السيطرة على قراره الاقتصادي وموارده المالية والاقتصادية وبما يحرر الاقتصاد الوطني من قيود الدمج والإلحاق ويضعه على عتبة التطور المستقل.

ب) إنهاء تحكم إسرائيل بالنظم والسياسات المالية والجمركية وبناء سلطة نقد فلسطينية تضطلع بدورها ومسؤولياتها في توجيه السياسة المصرفية وتوظيفها في خدمة الاقتصاد الوطني والحيلولة دون تهريب المدخرات والودائع الوطنية ودون استخدامها في النشاطات الطفيلية، هذا إلى جانب بلورة سياسة جمركية تحمي الإنتاج الوطني وتحرره من قيود السياسة الجمركية الإسرائيلية.

جـ). إعادة النظر بمعدلات ومستوى الضرائب غير المباشرة التي تزيد كلفة الإنتاج وتكبح نموه وتثقل كاهل المستهلكين.

د) تخفيف العبء الضريبي وبلورة سياسة ضريبية عادلة تخدم النمو الاقتصادي وتوزع العبء الضريبي على نحو عادل بين طبقات الشعب.

هـ) رفض الوصاية التي يمارسها البنك الدولي والشروط المجحفة التي تفرضها بعض الدول المانحة وتوجيه العون الخارجي نحو بناء مقومات الاستقلال الاقتصادي وتنمية الإنتاج وامتصاص البطالة بدلاً من تبذيرها على النفقات الجارية للشرطة والأجهزة الأمنية والإدارات البيروقراطية، بكل ما يترتب على ذلك من إعادة

النظر بسياسة الإنفاق وباتجاه توجيه الموارد المالية المتاحة للشعب من مساعدات وجمارك وضرائب وغيرها من مصادر الدخل الوطني للنفقات الاستثمارية في الصناعة والزراعة وتطوير البنى التحتية لقطاعات التعليم والصحة والإسكان والمواصلات والبيئة وغيرها والتي لا غنى عنها لاطلاق عجلة التطور والتنمية والاجتماعية والاقتصادية.

و فضح ومكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية والهيمنة الفئوية وامتيازات المسؤولين وتعرية ومحاربة ممارسات السمسرة واستغلال النفوذ وفرض الخاوات والعمولات واستثمار الموقع لغرض الإثراء السريع غير المشروع، وإخضاع الشأن الاقتصادي والمالي والإداري للمساءلة والرقابة الشعبية ووضع حد لتضخم الجهاز الحكومي الذي يبتلع القسط الأوفر من الموارد المالية للموازنة والذي ينطوي استمرار تضخمه على المدى المتوسط والأبعد على مخاطر سياسية واجتماعية واقتصادية ويهدد باستمرار الاعتماد على المساعدات الخارجية التي تستخدمها الجهات المانحة (هذا في حالة استمرارها أصلا) للنيل من استقلال القرار الوطني في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها، هذا إلى جانب إعادة النظر جذريا ومنذ البداية بالهياكل الوظيفية للوزارات والادارات لترسو على قاعدة الكفاءة وانتاجية العمل بدلا من قواعد الفساد والرشوة والمحسوبية والهيمنة الفئوية التي تقوم عليها هذه الهياكل الوظيفية.

من الواضح أن هذه المطالب هي أسلحة كفاحية لتعبئة طبقات الشعب في مواجهة الاحتلال وهيمنته وفي مواجهة سلطة الحكم الذاتي واستبدادها وفسادها ورضوخها لاتفاقات أوسلو وباريس ووصاية البنك الدولي. إنها أسلحة لاستنهاض النضال ضد الاحتلال، لأنها لا يمكن ان تتحقق، كمطالب ملموسة، إلا في حال الخلاص من الاحتلال ومن الاتفاقات المجحفة التي تكرس التبعية والإلحاق الاقتصادي. ولا يمكن ان تتحقق كذلك في ظل غياب الديمقراطية وانعدام المشاركة الشعبية. ان إبراز هذه الحقيقة دوما في سياق النضال من اجل هذه المطالب هو ضروري لدحض الأوهام التي تروجها السلطة حول «معركة البناء» وحول إمكانية بناء اقتصاد وطني مزدهر في ظل استمرار الاحتلال وفي ظل سياسة الفساد وتبديد الموارد المالية المتاحة للشعب في اوجه إنفاق، وظيفتها الرئيسية إدامة سيطرة هذه السلطة غير الديموقراطية على الشعب من خلال الشرطة والأجهزة الأمنية والإدارات البيروقراطية القائمة على هياكل وظيفية غير فعالة وغير منتجة.

٤ـ ضد البطالة ومن أجل حقوق العمال

ان اتفاقات أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي تتعارض مع مصالح أغلبية طبقات الشعب الفلسطيني باستثناء شريحة ضيقة من البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية المنتفعة والفاسدة، فهذه الاتفاقات وخاصة الاتفاق الاقتصادي تلحق افدح الأضرار بمصالح الطبقة العاملة، كما بمصالح الفلاحين والمزارعين والتجار والصناعيين

وبعض قطاعات الفئات الوسطى من الكسبة والحرفيين وصغار التجار. الأمر الذي يفترض بممثلي هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية البحث حول الأشكال التنظيمية التي تكفل تحالفها في النضال المشترك ضد التبعية والإلحاق الاقتصادي.

ولكن الطبقة العاملة، في سياق هذا النضال المشترك، تبرز قضاياها ومطالبها الخاصة في مواجهة الجوع والبطالة والاستغلال المزدوج. ذلك ان الطبقة العاملة تتحمل الضرر الأكبر من نتائج الدمج والإلحاق الاقتصادي والانعكاسات المدمرة لاتفاقات أوسلو وباريس. فقد جاءت الاتفاقات تتغاضى عن مطالبة إسرائيل بإعادة الحسومات المستقطعة من أجور العمال الفلسطينيين على مدى سنوات الاحتلال والتي تصل قيمتها إلى عدة مليارات من الدولارات كانت تذهب إلى خزائن الحكومة الإسرائيلية للإنفاق على أجهزة الاحتلال والمستوطنات، وإلى خزائن الهستدروت، دون ان يحصل العمال مقابلها على شيء من الخدمات والضمانات التي يتمتع بها العامل الإسرائيلي. أما بالنسبة للمستقبل فإن الحكومة الإسرائيلية التزمت بان تحول إلى السلطة الفلسطينية قسماً من عوائد هذه الاستقطاعات وان تحتفظ لنفسها بالقسم الآخر دون وجه حق. وهكذا تتشارك سلطة الاحتلال مع سلطة الحكم الذاتي في نهب حقوق العمال التي يتم خصمها من أجورهم لتغطية تأمينات اجتماعية وصحية لا يحصلون منها على شيء في الواقع. ومثلما تقاسمت السلطة الاستقاطاعات من أجور العمال مع حكومة إسرائيل فقد أقدمت القيادة البيروقراطية

لاتحاد نقابات العمال على الشيء ذاته مع الهستدروت بالنسبة للاستقطاعات التي اعتاد الهستدروت السطو عليها دون وجه حق. وإلى جانب هذا فإن الاتفاق ينص من حيث المبدأ على حرية التنقل والعمل على جانبي الحدود ولكنه يعطي إسرائيل حق التحكم في حركة العمالة الفلسطينية وتقنينها وفقا لمصالحها الأمنية والاقتصادية، مما يشكل غطاء لسياسات الإغلاق والحصار والتجويع التي باتت تمارسها تكراراً في السنوات الأخيرة.

انسداد الأفق

ان سياسة الإغلاق والحصار التي تمارسها إسرائيل ضد الضفة والقطاع من ناحية وسياسة الفساد والمحسوبية وتضخم الأجهزة الشرطية والأمنية فضلاً عن الهيكل الوظيفي المشوه في وزارات وإدارات السلطة من ناحية ثانية وما ترتب على اتفاق باريس الاقتصادي من نتائج سلبية واسعة على الاقتصاد الوطني من ناحية ثالثة تؤدي بمجموعها إلى تفاقم مشكلة البطالة في صفوف قوة العمل الفلسطينية، وبفعل انسداد آفاق التنمية في الضفة والقطاع فإن معدلات البطالة ترتفع من عام لآخر نتيجة لمعدلات الزيادة الكبيرة في السكان، الأمر الذي يفاقم بدوره من الأزمات الاجتماعية في الأسرة والمجتمع ويدفع بجيل العمال الجديد المهدد بالبطالة نحو الجنوح والسقوط في دوامة الأزمات الاجتماعية التي تؤثر بدورها على تماسك واستقرار المجتمع. وتشكل سياسة الإغلاق والحصار بآثارها السلبية الواسعة وبما تنطوي عليه من عقوبات جماعية خطرا

مباشراً يهدد مصالح وحقوق الطبقة العاملة والمجتمع بأسره، لأنها تفاقم مشكلة البطالة في مجتمع دمر الاحتلال مقومات نموه وتطوره الاقتصادي المستقل. ولانها تزيد في تردي مستويات المعيشة بتسارع وتحرم الدخل القومي من احد أهم العوامل التي كان يعتمد عليها قبل الاتفاقات التي وقعتها السلطة مع حكومة اسرائيل، هذا إلى جانب انعكاساتها السلبية الواسعة على قطاعات الإنتاج والخدمات الوطنية بدءاً بالصناعة مروراً بالزراعة وانتهاء بمؤسسات الخدمات في الصحة والمواصلات والسياحة وغيرها وما يترتب على ذلك من ضعف في طاقتها الانتاجية وقدرتها على استيعاب العمالة او حتى الاحتفاظ بعمالتها الراهنة. فقد كان العمل في المشاريع الاسرائيلية قبل اتفاقات اوسلو والاتفاق الاقتصادي يشكل عنصراً مهماً للغاية في هيكل العمالة وهيكل الدخل الوطني، وبفعل سياسة الاغلاق والحصار التي شرعتها هذه الاتفاقات في الممارسة العملية تشوه هيكل العمالة الفلسطينية وانتشرت البطالة في صفوف القوى العاملة على نحو غير مسبوق وتراجعت حصة عوائد عوامل الإنتاج من الخارج في الناتج القومي الاجمالي، وهي في معظمها من تحويلات العمال العاملين في المشاريع الاسرائيلية، من نحو ٣٥ بالمئة عام ١٩٩٢ إلى نحو ٢١ بالمئة عام ١٩٩٣ ونحو ١٤ بالمئة عام ١٩٩٤ وإلى ما دون ذلك عام ١٩٩٥. وبفعل هذه السياسة الاسرائيلية من ناحية والسياسة الاجتماعية الاقتصادية التي تمارسها السلطة بتبديدها للموارد المالية المتاحة للشعب الفلسطيني فقد شهدت البطالة عام ١٩٩٥ نسبة ارتفاع

اجمالي وصلت إلى نحو ٣٢ بالمئة توزعت على الضفة الغربية بنسبة ١٠ بالمئة وعلى قطاع غزة بنسبة ٤٨ بالمئة.

ان التوجه نحو الطبقة العاملة لتنظيم صفوفها واستنهاض نضالها دفاعاً عن حقوقها ومطالبها المباشرة هي مهمة يجب أن تحتل اولوية قصوى في برنامج عمل القوى الديمقراطية الفلسطينية وان تركز في هذا الجانب على القضايا الاربعة التالية:

أ) النضال ضد البطالة باعتبارها النتيجة الطبيعية لربع قرن من الدمج والالحاق الاقتصادي وما ادى اليه من تدمير للبنية الاساسية للإنتاج الوطني وتعميق للتبعية والاعتماد شبه الكامل على العمل المأجور في اسرائيل، والمطالبة بضمان حق العمل والتنقل بحرية لجميع العمال دون قيود والغاء انظمة التصاريح والبطاقات الممغنطة وغيرها من وسائل تقييد حق العمل. ان تعبئة جماهير العمال لتنظيم حملة جماهيرية متواصلة ضاغطة من اجل حق العمل والتنقل وضد اجراءات الاغلاق وانظمة التصاريح هي المدخل الرئيسي لمعالجة معضلة البطالة في الشروط الراهنة، دون ان يقلل ذلك من اهمية الضغط على السلطة من اجل سياسة استثمارية موجهة بشكل رئيسي نحو امتصاص البطالة وتأمين فرص العمل، إلى جانب الاهتمام بتنظيم الحلول التعاونية لتخفيف وطأة البطالة عبر تنظيم صناديق العون المتبادل والتعاونيات تحت مظلة وادارة النقابات.

ب) النضال من اجل استعادة حقوق العمال التي نهبتها اسرائيل، على مدى ربع قرن، على شكل استقطاعات من اجورهم

لقاء ضمانات مفترضة لا ينالون منها شيئاً. ان هذا المطلب لا يتعلق فقط بالحقوق المتراكمة التي جرى السطو عليها في الماضي والتي تجاهلها وفرط فيها المفاوض الفلسطيني، بل هو ايضاً يتعلق بالنضال ضد عملية النهب المزدوج التي تمارس حالياً بموجب اتفاق باريس حيث يتم تقاسم الحسومات المستقطعة من اجور العمال بين الحكومة الاسرائيلية والهستدروت وسلطة الحكم الذاتي دون أن يحصل العمال مقابلها على اية ضمانات أو تأمينات اجتماعية او صحية. ان سلطة الحكم الذاتي لا تكتفي بالتفريط بقسم من حقوق العمال والتسليم بالاستيلاء عليه من قبل اسرائيل، بل هي ايضا تسطو على القسم الآخر وتبذره في الانفاق على جهازها الامني والبيروقراطي الفاسد وعلى بذخ مسؤوليها وامتيازاتهم، بينما يعاني العمال وعائلاتهم من الجوع والبطالة والمرض. ان إنهاء هذا الغبن، ووقف هذه السرقة المزدوجة المفضوحة، يتطلب تنظيم حملة جماهيرية متواصلة ضاغطة من اجل استعادة حق العمال في جميع الحسومات المستقطعة من اجورهم، بما فيها التي استقطعت في الماضي، والمطالبة بتحويلها إلى صندوق نقابي عمالي بادارة منتخبة من قبل العمال انفسهم لتمويل نظام شامل للتأمين الاجتماعي والصحي، بما في ذلك التأمين ضد البطالة. إلى جانب هذه المهمة الاكثر الحاحا، ينبغي ان تتواصل دون كلل الجهود لتنظيم صفوف العمال في المشاريع الاسرائيلية للمطالبة بحقهم في المساواة ونبذ التمييز في شروط وعائدات العمل، وحقهم في التمتع بكافة الامتيازات والحقوق التي يضمنها القانون للعامل الاسرائيلي. وبتقديرنا فإن القوى الديمقراطية ومؤسساتها النقابية

مطالبة ان تبحث ونشتق وسائل التأطير الانسب والاكثر صلاحية لتعبئة العمال وتنظيم نضالهم على قاعدة هذا البرنامج (بما في ذلك تنظيم مراكز استشارات عمالية وتنظيم ايام دراسية او برامج محاضرات لتوعية العمال بحقوقهم بموجب القانون وارشادهم إلى وسائل تحصيلها، والتعاون مع المؤسسات التقدمية الاسرائيلية المتخصصة بهذا الشأن..الخ).

ج) النضال من اجل الغاء القوانين الرجعية والاوامر العسكرية المتعلقة بشؤون العمل، واستبدالها بتشريع عمالي وطني وعصري يضمن حقوق العمال في المؤسسات الوطنية ويقيم نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لجميع العمال وعائلاتهم. ان الغاء قوانين وانظمة العمل المتخلفة السارية وسن قانون عمل عصري يشكل محك اختبار رئيسي لمدى قدرة سلطة الحكم الذاتي ومجلسها المنتخب على التشريع، حتى ضمن نطاق الصلاحيات المحالة لهما والتي تشمل شؤون العمل، ومدى قدرتهما على التحرر من الهيمنة الاسرائيلية ووصاية البنك الدولي بهذا الشأن. ان السلطة سوف تفشل في هذا الاختبار. ففضلا عن انحيازها الطبقي الصارخ لصالح رأس المال الطفيلي، ترضخ السلطة في هذا المجال بالتحديد لحق النقض الذي يكفله الإتفاق لاسرائيل التي لها مصلحة في الحفاظ على القوانين المتخلفة التي تغمط حقوق العمال لضمان استمرار تدني كلفة اليد العاملة الفلسطينية التي تشكل الاحتياطي الدائم لرأس المال الاسرائيلي، كما ترضخ السلطة في هذا المجال تحديداً لوصاية البنك

الدولي بما يمثله من مصالح احتكارية دولية تتطلع إلى ساحات استثمار جدّيدة بفرص للربح الخارق لا تحدها قوانين لحماية العمل.

وتتأكد اوسع الجماهير العمالية، بتجربتها الخاصة الملموسة، من هذه الحقيقة من خلال النضال الذي تخوضه من اجل مطلب الغاء قوانين العمل القائمة واستبدالها بتشريع عمالي عصري، وهو مطلب سوف يصطدم بالضرورة بمقاومة سلطات الاحتلال والحكم الذاتي. ان التغلب على هذه المقاومة يتطلب تنظيم حملة جماهيرية متواصلة ومنظمة للضغط من اجل الغاء القوانين الرجعية والاوامر العسكرية الخاصة بشؤون العمل، والدعوة إلى مؤتمر وطني يضم ممثلين عن مختلف طبقات المجتمع الوطنية من اجل صوغ تشريع عمالي وطني وعصري يضمن حقوق العمال والنضال من اجل فرضه بقوة الاجماع. وينبغي ان يضمن هذا التشريع: تحديد يوم العمل بثماني ساعات وتحريم العمل الاجباري الاضافي، وتحريم الفصل التعسفي والتسريح الكيفي، وتحديد الحد الادنى للاجور بما يتجاوز خط الفقر، واقرار مبدأ السلم المتحرك لزيادة الاجور بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وضمان حق العامل في العطل الاسبوعية والاجازات السنوية والمرضية مدفوعة الاجر، وضمان حق المرأة العاملة في الأجر المتساوي وفي اجازات الولادة مدفوعة الاجر وتحريم فصلها بسبب الزواج والولادة، وضمان حرية الانتساب والنشاط النقابي، وانشاء صندوق وطني للضمان الاجتماعي والصحي يديره مجلس منتخب من العمال مباشرة ويجري تمويله من

الاستقطاعات المستردة من اجور العاملين في المشاريع الوطنية، على ان يغطي جميع مجالات التأمين ضد البطالة والشيخوخة والعجز والوفاة واصابات العمل اضافة للتأمين الصحي الشامل للعمال وعائلاتهم.

د) الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية في الضفة والقطاع وبناء وحدتها على اسس ديمقراطية وعلى اساس نظام داخلي موحد يعتمد النقابة كركيزة اساسية لبناء الاتحاد العام الموحد، ويضمن حق الانتساب للنقابات دون قيود لجميع العاملين باجر بما فيهم العاطلين من عمال المهنة او الصناعة، كما يضمن تشكيل الهيئات القيادية بالانتخاب وعلى اساس التمثيل النسبي. لقد مرت شهور طويلة على انقضاء الفترة الزمنية التي حددت في اتفاقية الوحدة للاتحاد العام في الضفة من اجل انجاز الانتخابات الديمقراطية لتشكيل هيئات الاتحاد من أدنى إلى أعلى وعلى اساس التمثيل النسبي. لذلك فإن المهمة الرئيسية على الصعيد النقابي في الضفة بتقديرنا هي تعبئة الضغط العمالي القاعدي من اجل استكمال وقرار النظام الداخلي واجراء الانتخابات، أما في غزة فإن المهمة التي تطرح نفسها هي الضغط من اجل فتح باب التنسيب للنقابات القائمة، وقبول النقابات الجديدة المستوفية للشروط واجراء انتخابات ديمقراطية لتشكيل الهيئات القيادية للاتحاد على اساس التمثيل النسبي.

٥- ضد القمع والاستبداد، دفاعاً عن الحريات وحقوق الانسان

لم يترتب على ابرام اتفاق اوسلو تخفيف المعاناة الامنية التي يكابدها الشعب الفلسطيني بسبب الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال وانتهاكاتها الفظة لحقوق الانسان ولحريات المواطنين، بل لقد قاد إلى تفاقم هذه المعاناة بأن اضاف اليها عبئاً جديداً ناجماً عن الممارسات الاستبدادية والسلوك التعسفي المنفلت من أية ضوابط أو حدود قانونية من جانب سلطة الحكم الذاتي وأجهزتها الامنية. ان سلطات الاحتلال تواصل ازدراءها لاتفاقيات جنيف وتجاهلها لها، وتستمر في اعمال اغتيال وخطف المواطنين حتى في مناطق الحكم الذاتي، وترفض باصرار اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين بل تشن حملات اعتقال جديدة تشمل الالوف من ابناء الشعب الفلسطيني، وهي تمعن في اذلال المعتقلين واساءة معاملتهم، وتجعل من التعذيب (المسمى، بتعبير مهذب، ضغطاً جسدياً معتدلاً) سياسة رسمية معتمدة ومعلنة. وما يزال ثمة مئات من المبعدين من مواطني الضفة والقدس والقطاع تحرمهم اسرائيل من حقهم في العودة إلى وطنهم، ناهيك عن مئات الالوف من النازحين. وتستمر سلطات الاحتلال في اللجوء إلى العقوبات الجماعية كالاغلاق والحصار ومنع التجول وهدم المنازل ومنع السفر وغير ذلك من الانتهاكات لابسط حقوق المواطنين الابرياء. وهي، بهذه الوسائل، تمارس سطوتها القمعية ليس فقط على المناطق التي ما تزال تخضع للسيطرة الاسرائيلية المباشرة بل ايضا على مناطق الحكم الذاتي وسكانها.

سجل سلطة الحكم الذاتي في ميدان احترام الحريات وحقوق الانسان لا يقل سوءا عن سجل سلطات الاحتلال، بل يزيد عليها كونه منفلتا من أي ضوابط او روادع قانونية ومطبوعا بسمات الاستبداد الشرقي والتعسف القراقوشي. ان ابرز العلامات المخزية على هذا السجل: حملات الاعتقال الجماعية التي شملت مئات المواطنين دون اتهام او محاكمة، الاعتداء على حقوق الاجتماع والتظاهر والتعبير والنشر، ارهاب الصحف واغلاقها المتكرر او منع توزيعها والتنكيل بالصحفيين..الخ. ورغم تأكيدها المتكرر على ضرورة احترام النظام والقانون، ليس معروفاً بالضبط ما هو القانون الذي تستند اليه السلطة في عملها. فهي تلجأ، لتبرير تجاوزاتها التعسفية، إلى مزيج من القوانين العثمانية وانظمة الطوارىء الانتدابية والقوانين المصرية والاردنية والاوامر العسكرية الاسرائيلية. فهذه كلها ماتزال سارية المفعول، يضاف اليها الابداعات القانونية الغريبة لمستشاري السلطة من نمط قانون انشاء محكمة امن الدولة (الذي لا يعرف الناس امن اية دولة يحمي سوى دولة اسرائيل) وقانون الاعلام الاخير الذي يندى الجبين خجلاً لما يحتويه من تحد لابسط معايير حرية التعبير. ان سلطة الحكم الذاتي تستغل حرص المعارضة على درء الفتنة وتفادي الاقتتال الاهلي، لتمعن في استفزازاتها وامتهانها لكرامة المواطنين واغتصابها لحقوقهم ولحرياتهم المكتسبة التي انتزعوها عبر ربع قرن من النضال المستميت ضد الاحتلال وسبع سنوات من الانتفاضة.

ان تفاقم القمع الاسرائيلي والاستبداد السلطوي يجعل مهمة الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان احد المحاور الرئيسية للتعبئة الجماهيرية ضد الاحتلال وتطبيقات الاتفاق. وفي هذا السياق تبرز إلى المقدمة المهمات التالية:ـ

أ) النضال من اجل فرض اعتراف سلطات الاحتلال باتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها، والغاء قوانين الطوارىء والاوامر العسكرية التي تنتهك حقوق الانسان ووقف سياسة الاعتقال الاداري والابعاد.

ب) النضال من اجل تحريم العقوبات الجماعية والتصدي لاجراءات الاغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التجول وتدمير المنازل او التضييق على حرية السفر والتنقل.

جـ) الدفاع عن حق الشعب في التنظيم والنشاط السياسي واحترام التعددية السياسية والحزبية والتصدي لاي اعتداء على هذا الحق سواء جاء من سلطات الاحتلال او من سلطة الحكم الذاتي.

د) الدفاع عن حرية الصحافة والتصدي لاجراءات سلطات الاحتلال والحكم الذاتي باغلاق الصحف او منع توزيعها او فرض الرقابة او ارهاب الصحفيين والتنكيل بهم.

هـ) النضال من اجل ضمان حرية النشر والتعبير والاجتماع والتظاهر دون قيود والغاء جمّيع القوانين والاوامر العسكرية التي تقيد هذه الحقوق.

و) الدفاع عن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات عمالية ومهنية وجمعيات نسائية وشبابية ومجالس طلابية وجامعات ونوادي او مؤسسات اجتماعية وثقافيه وخيرية، والتصدي لمحاولات التدخل السلطوية في شؤونها، وضمان حقها في ممارسة نشاطاتها بحرية.

ز) الدفاع عن حرية المرأة وحقها في المساواة والغاء جميع القوانين والتشريعات التي تنطوي على النمييز ضدها في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والعمل على تعزيز مكانتها الاجتماعية، وتشجيع انخراطها في جميع مجالات الحياة.

المعتقلون والبلديات

وتستحق معالجة استثنائية في هذا المجال، قضيتان تستقطبان اهتماما كبيراً لدى اوسع الاوساط الشعبية وهما: المعتقلون والبلديات.

فقد شكل النضال من اجل اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين واحداً من ابرز محاور الصراع ضد تطبيقات الاتفاق التصفوي الذي فرط بحقوق الاسرى، كما فرط بحقوق سائر فئات الشعب وبقضيته الوطنية.وكانت القوى الديمقراطية الفلسطينية قد نبهت مبكراً إلى الاهمية التي سوف تكتسبها هذه القضية ودعت منذ تشرين (نوفمبر) ١٩٩٣، إلى تنظيم حملة جماهيرية واسعة تحت شعار «لا سلام دون تحرير جميع الاسرى والمعتقلين». وسرعان ما تحول هذا الشعار إلى مادة اجماع وطني شعبي شامل، واجتذبت الحملة من اجل اطلاق

الاسرى عشرات الالوف من المواطنين إلى الشوارع، ولعبت دوراً هاماً في استنهاض الحركة الجماهيرية ضد الاحتلال، وضد تطبيقات اوسلو وقد لعبت القوى الديمقراطية الفلسطينية دوراً قيادياً مرموقاً في تنظيم هذه الحملة وبخاصة في موجة التحركات الجماهيرية دعماً لاضراب الجوع [تموز (يوليو) ١٩٩٥]، ولكنها لم تنجح بعد في تحويلها إلى حملة جماهيرية متواصلة ومنظمة وفي تخليصها من مناورات كاسري الاضرابات من انصار اوسلو وعملاء سلطة الحكم الذاتي. ولكن رغم هدوئها المؤقت، فإن قضية المعتقلين مازالت قضية ملتهبة وقابلة للانفجار في أية لحظة وهي ستبقى كذلك حتى تجد حلاً لها بانتزاع الحرية لجميع الاسرى. ان الوعود التي قدمها مبعوثو سلطة الحكم الذاتي إلى ممثلي السجون بحل قضيتهم عند بدء «اعادة الانتشار» هي وعود كاذبة وزائفة. فقد اثبتت التجربة ان المرحلة الثانية من تطبيق اوسلو لم تحقق شيئاً من هذه الوعود الامر الذي يؤكده استمرار بقاء الاف الاسرى في السجون من بينهم العدد الاكبر من ذوي الاحكام العالية المتهمين «بقتل اليهود». وهكذا فإن النضال من اجل الافراج عن المعتقلين سيبقى يجتذب الاهتمام ويعبر عن المصالح المباشرة لقطاعات واسعة من المواطنين، وما تزال تطرح نفسها بقوة مهمة تنظيم هذا النضال بحملة جماهيرية متواصلة ومنظمة وبناء لجان الدفاع عن المعتقلين كادوات شعبية لتنظيم الحملة ونشرها في كل مكان بحيث تنخرط فيها عائلات الاسرى، والاسرى المحررون، وجميع المهتمين بقضايا الحرية وحقوق الانسان، وبحيث تتواصل فعالياتها الجماهيرية تحت شعار «لا سلام بدون الافراج عن

جميع الاسرى والمعتقلين دون تمييز ودون قيد او شرط». ويفترض بهذه اللجان ان تكون بلا شك مفتوحة لجميع الذين يوافقون على شعارها الرئيسي، افرادا أو منظمات، بصرف النظر عن موقفهم ازاء اتفاق اوسلو وملاحقه. كما ان على القوى الديمقراطية ان تحرص على اجتذاب اوسع مشاركة شعبية وسياسية في هذه الحملة وفعالياتها، وان تبدي استعداداً للتعاون مع الجميع في هذا الاطار. ولكنها في الوقت نفسه مطالبة بأن تواصل فضح اكاذيب ومناورات انصار اوسلو وسلطة الحكم الذاتي، وابراز مسؤوليتهم عن خذلان قضية الاسرى والتفريط بحقهم في الحرية وابرام اتفاق «سلام» مزعوم لا يتضمن الافراج الفوري عنهم، بل يحول قضيتهم إلى عنصر مساومة وابتزاز. وبهذا الاتجاه فإن القوى الديمقراطية الفلسطينية معنية بقطع الطريق على محاولات انصار اوسلو ركوب موجة الحركة الشعبية للتضامن مع الأسرى بهدف احتوائها وتهدئتها وبفضح تكتيكاتهم لشق صفوف الحركة واضعاف زخمها.

أما بشأن البلديات، فقد حددت القوى الديمقراطية موقفها المبدأي برفض سياسة التعيين والاصرار على اجراء انتخابات ديمقراطية حرة لمجالس البلدية والقروية، ومقاومة اية محاولة لحرف هذه المجالس عن وظائفها كمؤسسات للحكم المحلي او لربطها بترتيبات تنفيذ اتفاق اوسلو.

ولكن هذا الموقف المبدأي لم يترجم نفسه بوضوح دوماً في الممارسة العملية التي سادها شيء من الارتباك والتذبذب تحت وطأة

اندفاع بعض فصائل المعارضة إلى قبول البحث في تشكيل مجالس معينة وتقاسم المواقع فيها تحت حجة المبالغة بضغط حاجة المجتمع المحلي إلى تحسين الخدمات البلدية وتحريرها من سيطرة ضباط الحكم العسكري أو العملاء، وقد امكن بصعوبة، وبعد تأرجح، بلورة موقف يؤكد على رفض التعيين ولكن يسمح بتشكيل لجان مؤقتة للتحضير للانتخابات وادارة شؤون البلديات لحين الانتخابات على ان يتم تحديد سقف زمني لاجراء الانتخابات وان تحظى هذه اللجان بالاجماع الوطني. ولكن حتى هذا الموقف لم يتم التمسك به بصرامة في جميع الحالات. وقد استثمرت السلطة هذا التأرجح والارتباك من اجل تمرير مخططاتها بتعيين لجان لادارة بلديات الخليل ونابلس وغزة (اكبر المدن في الضفة والقطاع) إلى جانب اريحا، وقد كشفت الوقائع الملموسة ان المتاجرة بمسألة تردي الخدمات لم تكن سوى ذريعة لتحقيق هدف سياسي هو تمرير مخطط التعيين. وفي بعض الحالات ، كتجربة اريحا على سبيل المثال، اتضح ان البلديات الجديدة لم تكن اقل فساداً أو اكثر كفاءة منها في ظل ضباط الاحتلال او عملائه. ان مسألة البلديات تطرح نفسها الان في سياق سياسي مختلف تماماً. فالذرائع التي كانت تلجأ اليها سلطة الحكم الذاتي لتبرير التهرب من مطلب الانتخابات، هذه الذرائع سقطت نهائياً في ضوء الاتفاق على نقل صلاحيات الاشراف على الشؤون البلدية في عموم الضفة، إلى جانب غزة وفي ضوء عملية اعادة الانتشار. وبهذا اصبحت الدعوة إلى اجراء انتخابات بلدية شاملة، في الضفة والقطاع، تقع في نطاق صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، وفي ظل هذا

الوضع الجديد، فإن الموقف الذي بلورته قوى المعارضة لم يعد كافياً ولا مناسباً، لقد اصبح مطلوباً تطوير هذا الموقف بالدعوة إلى مؤتمر وطني شامل لممثلي القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية النقابات وغرف التجارة والصناعة والاعضاء السابقين في المجالس البلدية المنتخبة ورووسائها، في الضفة والقطاع، لمناقشة القانون الجديد للحكم المحلي وبما يضمن تشكيل المجالس البلدية والقروية بالانتخاب الديمقراطي الذي يشارك فيه جميع المواطنين البالغين وعلى قاعدة التمثيل النسبي، وتشكيل لجان تحضيرية مؤقتة تحظى بالاجماع الوطني للاعداد للانتخابات والاشراف عليها، وتحديد سقف زمني لانجاز العملية الانتخابية.

٦ـ الدفاع عن التراث والمقدسات والثقافة الوطنية

ان اتفاق اوسلو يفتح الباب على مصراعيه امام الهجمة الثقافية الصهيونية الهادفة إلى اعادة صياغة العقل الجماعي الفلسطيني وتزوير التاريخ وتشويه التراث واشاعة مناخ العدمية الوطنية وروح الدونية القومية والتفسخ الحضاري والتكيف مع اساطير الايديولوجية الصهيونية. فالاتفاق يلزم سلطة الحكم الذاتي باتخاذ الاجراءات لقمع أي دعاية معادية للاحتلال وللصهيونية، كما يلزمها بمراجعة وتعديل مناهج التعليم وتنقيتها من كل ما يتناقض مع روح الاتفاق. وتحت مظلة الاتفاق تتواصل، بل تتفاقم، الاعتداءات الاسرائيلية على المقدسات الدينية واماكن العبادة بتدنيسها وانتهاك حرمتها، ان مقاومة الغزو والافساد الحضاري الصهيوني والدفاع عن تراث الشعب

الفلسطيني وتاريخه ومقدساته الدينية وثقافته الوطنية، تشكل احد ابرز محاور الصراع ضد الاحتلال وضد تطبيقات الاتفاق التصفوي. في هذا المجال نقترح المهمات التالية:

أ) اطلاق حملة وطنية تعبوية شاملة، في صفوف جماهير الطلبة والشباب والمعلمين والمثقفين، من اجل حماية الثقافة الوطنية والتصدي لخطر التطبيع الثقافي، والدفاع عن التراث الوطني وعن قيم الشعب الفلسطيني وتاريخه.

ب) التصدي لاي تدخل اسرائيلي في صوغ مناهج التعليم ومقاومة التلاعب بها او نزع السمة الوطنية عنها وتطعيمها بالسموم الصهيونية، والدعوة إلى مؤتمر وطني لاعادة صوغ المناهج التربوية بروح وطنية وديمقراطية تحمي تراث الشعب الفلسطيني وتصون تاريخه وقيمه ومقدساته وهويته الوطنية.

جـ) الدفاع عن استقلالية موسسات التعليم، وادانة اعتداءات اجهزة السلطة على حرمة الجامعة وفضح تغلغل عناصر الأمن داخلها والعمل على وقف وتحريم هذه التجاوزات، والنضال من أجل حق المجالس المنتخبة للطلبة والمعلمين في ادارة المرافق التعليمية بمعزل عن تدخل سلطات الاحتلال او سلطة الحكم الذاتي.

د) الضغط من اجل تقديم العون غير المشروط لمؤسسات التعليم العالي بهدف تعميم العلم وتخفيض كلفته بحيث يصبح في متناول جميع ابناء الشعب بمختلف طبقاته.

هـ) رعاية شؤون الشباب وتقديم العون غير المشروط لنواديهم ومنظماتهم الديمقراطية، وتأمين المرافق اللازمة لتطوير مواهبهم الرياضية والابداعية والثقافية وبما يمكن من إملاء اوقات فراغهم بالنشاط المثمر والمطور لملكاتهم وقدراتهم، والعمل على احياء لجان العمل التطوعي وتطوير دورها.

٧- اللاجئون والنازحون، والمهمات النضالية المترتبة راهناً

بالرغم من كون قضية اللاجئين والنازحين تشكل واحدة من القضايا الابرز المطروحة على جدول اعمال مايسمى بمفاوضات الحل الدائم التي نقف على اعتابها، فإن محورية وخصوصية هذه القضية تستدعي تناولها بعنوان مستقل، وبما يساهم في توحيد وتدقيق المهمات النضالية والجماهيرية المترتبة على نضال الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة المصيرية... فقد تجاهلت اتفاقات أوسلو ووادي عربة حق العودة للاجئين والنازحين، بل جردت هذه القضية من مرجعيتها الشرعية الدولية المتمثلة اساسا بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة (١٩٤) الصادر في كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨، وبقرار مجلس الامن الدولي (٢٣٧) الذي يعالج موضوع النازحين والصادر في حزيران (يونيو) ١٩٦٧م. وفي ضوء ذلك، باتت اجراءات وملامح المشاريع المتكاملة والمنسقة التي تستهدف تصفية قضية اللاجئين، والمخططات التي تسعى لانهاء المرتكزات المرتبطة بها تتضح اكثر فأكثر على امتداد العامين الماضيين، الامر الذي يجري تلمسه على اكثر من صعيد (بعض المواقف الدولية المستجدة سلباً

ازاء قرار ١٩٤، الاجراءات التمهيدية التي تصب في المنحى العام لتقليص وانهاء خدمات الاونروا، آليات ومرامي ما يصطلح عليه ببرامج التأهيل وتطبيق السلام، الخطوات التي تستهدف إنهاء وجود المخيمات كوحدات سكانية مميزة وقائمة بذاتها تحت ذرائع مختلفة، مجمل التوجهات والاجراءات التي تصب في المنحى العام لتوطين اللاجئين...الخ).

كانت ولا تزال قضية اللاجئين ومهمات صيانة حق العودة تشكل واحدة من ابرز محاور النضال الوطني الذي يتوحد عليه الشعب الفلسطيني داخل الوطن وفي سائر مواقع اللجوء والشتات. ولا شك ان المرحلة الدقيقة الراهنة التي تجتازها القضية الوطنية لهذا الشعب، وما يمكن ان تشهده من بحث لما يصطلح عليه بمفاوضات وترتيبات الحل الدائم، لا شك ان هذا سيجعل من قضية اللاجئين والنازحين تحتل مكاناً أكثرحيوية من أي فترة سابقة، وذلك باعتبارها عنواناً مفصلياً في سياق المهمات الكفاحية والجماهيرية التي من شأنها الاسهام بتقوية الترابط النضالي لكافة تجمعات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبتوحيد طاقاته الزاخرة لمواجهة التحديات الكبرى المنظورة.

ولا يكفي في هذا السياق التأكيد على اهمية وضرورة ارساء مفاوضات الوضع الدائم على اسس ثابتة يأتي في مقدمتها ضرورة ان تجري هذه المفاوضات على اساس قرارات الشرعية الدولية ذات

الصلة (بما فيها قرار ٢٣٧ ، ١٩٤)..بل ان هذا يتطلب ايضاً مراعاة التوجهات النضالية والجماهيرية التالية:

أ) إلى جانب التمسك بقرارات الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين والنازحين، رفض ومقاومة المشاريع والخطوات التي تستهدف تصفية الاونروا وانهاء خدماتها او تحويل ونقل صلاحياتها وموظفيها لسلطة الحكم الذاتي وللدول المضيفة، وذلك قبل التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية .

ب) رفض المساس بوضع المخيمات والتصدي لمشاريع تصفيتها او نقل اللاجئين منها سواء في اطار مشاريع التأهيل او التطوير الحضري، وذلك لما تتمتع به من مكانة دولية، ولما يضفيه وجودها من قوة معنوية ومادية على قضية اللاجئين ودون ان يتعارض هذا مع كافة المشاريع الضرورية لتحسين الظروف المعيشية للمخيمات وسكانها.

جـ) أهمية وضرورة توحيد الوجهة العامة للنضالات الجماهيرية، في الوطن والشتات، ازاء متطلبات صيانة حق العودة وفي مواجهة مجموع الخطوات والاجراءات التي تستهدف وجود المخيمات او تقليص وانهاء خدمات الاونروا.. لا شك ان تكريس العمل بصيغة مؤتمرات اللاجئين والتي شكل مؤتمر القاهرة (٨/١٢/٩٥) فاتحة ايجابية لها، تعتبر خطوة هامة وملائمة على طريق التعبئة الموحدة والشاملة بالاتجاه المنشود... كما وان القرارات والتوجهات التي جرى اعتمادها في ذلك المؤتمر، وفي بعض

المؤتمرات الفرعية اللاحقة، تشكل قاعدة عامة سليمة للاسترشاد بها والعمل بموجبها، مع ضرورة بذل الجهود الممكنة لتعزيز تمثيلها على نحو اشمل، وللارتقاء بالمنحى العام الديمقراطي لاعمالها، ولضرورة ان تسفر اعمالهاعن انبثاق هيئات ولجان متابعة لقراراتها وللتنسيق مع سائر المؤتمرات الاخرى..

د) هناك ترابط وثيق مابين ضرورات المواجهة الجماهيرية الموحدة والفاعلة لقضايا اللاجئين والمخيمات وبين القضايا والهموم المعاشية التي تواجه العاملين في وكالة الغوث، الامر الذي يترتب عليه بلورة هيئات التنسيق، والعمل الموحد احيانا، وبما يضمن التكامل والتنسيق الضرورين.

هـ) ان الضرورات الموضوعية والنضالية لابراز قضية اللاجئين باعتبارها قضية قائمة بذاتها تتطلب ان تستند إلى حركة جماهيرية منظمة، وقائمة على قاعدة توحيد المجرى العام للعمل والتحركات الجماهيرية والنضالية في سائر المخيمات وفي تجمعات اللاجئين الاخرى.

إلى جانب هذا من الضروري العمل من أجل ان يكون للمخيمات مجالس محلية منتخبة، وبحيث تحافظ على صلة مزدوجة مع الجهات المعنية بالحكم المحلي في اطار السلطة القائمة اضافة لصلتها مع الجهات المختصة في وكالة الغوث وبما يضمن استمرار وتطوير

الخدمات البلدية الضرورية للمخيم بدون ان يكون المخيم جزء عضوياً من البلدية المجاورة، وذلك للاعتبار السياسي المعروف.

بتقديرنا إن مثل هذا التوجه ينطبق حصراً على المخيمات المعتمدة من قبل الانروا، بينما يختلف الوضع بالنسبة للاجئين الاخرين المقيمين في نطاق هذا المجلس البلدي او القروي او ذاك.

مفاوضات الوضع الدائم

ان مجموع المهمات الكفاحية الجماهيرية ينبغي ان تصب في المجرى العام للنضال الوطني الهادف إلى التحرر من قيود اتفاق اوسلو، والخلاص من الاحتلال، والتوصل إلى حل متوازن يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال ويصون حق العودة للاجئين، وفي المنعطف الجديد المتمثل بانجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية والبدء في المفاوضات حول الوضع الدائم، فإن تنظيم الحركة الجماهيرية وانهاضها وتصعيد دورها الضاغط هو وحده الذي يكفل درء الانعكاسات السلبية لتطبيقات اوسلو ومعادلة تأثير التصلب الاسرائيلي والالقاء بثقل الشعب المنظم كعامل مؤثر في مسار المفاوضات التي يفترض ان تتناول جميع العناصر الرئيسية للقضية الوطنية الفلسطينية (القدس ، المستوطنات، اللاجئون، الحدود،

السيادة...الخ) والتي سوف يتقرر من خلالها مصير الشعب وحقوقه الوطنية لحقبة زمنية قادمة. ولهذا السبب فإن مفاوضات الوضع الدائم ستكون هي الحلبة التي سوف تنعكس فيهاموازين الصراع الدائر مع العدو والبؤرة التي يتركز فيها الدور الضاغط للحركة الجماهيرية في نضالها من اجل الخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني.

ان تولي حكومة نتنياهو زمام السلطة في اسرائيل، رغم انه يزيد من تعثر العملية السياسية الجارية ويفضح مأزقها ويعمقه، لا يقلل مع ذلك من اهمية المفاوضات حول الوضع الدائم وضرورة صوغ موقف سليم يمكن من الفعل والتأثير في مجراها. ان حكومة نتنياهو تعلن التزامها بالاستمرار في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني وفقا لما تقرر في اوسلو، والمرجح انهاستحترم هذا الالتزام وسوف تباشر باجراء المفاوضات حول الوصع الدائم كما هو مقرر. ولكن الموقف الذي سوف تتبناه في هذه المفاوضات هو اعتماد الحكم الذاتي للسكان سقفا للحل النهائي وابرام تسوية دائمة تحفظ لاسرائيل السيطرة على القدس والضفة الغربية وتستبعد عودة اللاجئين والنازحين. ان هذا الموقف يزيد من العقبات والاستعصاءات في طريق المفاوضات ولكنه لا يستبعد البدء فيها واستمرارها (ولو بشكل متعثر ومتقطع). كما ان هذا الموقف يقود مسار اوسلو إلى طريق مسدود ويفضح مأزقه، ولكن فقط إذا نظر اليه من زاوية كونه ترتيباً انتقاليا يفترض فيه ان يقود إلى تسوية دائمة تعطي الشعب الفلسطيني حدا ادنى من حقوقه الوطنية. ولكن يخطىء من يعتقد ان هذا الموقف الاسرائيلي المتصلب يغلق الابواب امام امكانية وصول

مفاوضات الوضع الدائم إلى نتائج، فلا ينبغي استبعاد استمرار فريق اوسلو، او بعض مراكز القرار فيه، بنهجه التفريطي وسياسته القائمة على الرضوخ للضغط الاسرائيلي وتقديم التنازلات الكارثية حتى فيما يتصل بقضايا الوضع الدائم، في سبيل الحفاظ على مصالحه وامتيازاته وبسبب انعدام البدائل وهوامش المناورة امامه بعد ان فرط بكافة اوراقه واسلحته في سياق تنفيذه لاستحقاقات المرحلة الانتقالية.

ان التخوف من انفراد فريق اوسلو، بنهجه التفريطي، في ادارة مفاوضات الوضع الدائم، ومايمكن ان يؤدي اليه هذا الانفراد من كوارث، هو تخوف مشروع. وتعنت حكومة نتنياهو لا ينبغي ان يقلل من هذا التخوف، بل هو بالعكس يدعو إلى مزيد من الحذر واليقظة. ومن موقع مسؤوليتها الوطنية، وفي مواجهة مخاطر التفريط، فإن القوى الديمقراطية لا يمكن ان تدير ظهرها لمفاوضات الوضع الدائم، ولا ان تنسحب من المعركة التي ستدور على حلبتها او أن تتركها لتفرد فريق اوسلو ونهجه الانهزامي. لقد أكدت القوى الديمقراطية دوما ان البديل السياسي لاتفاق اوسلو هو المباشرة بمفاوضات حول تسوية شاملة للقضية الفلسطينية بكافة جوانبها، ان تجري بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجها الوطني وتكوينها الإئتلافي الشامل الذي منه تكتسب مكانتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتقوم على قاعدة قرارات الشرعية الدولية وبخاصة ٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧، والقرارات التي تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وأكدت هذه القوى باستمرار ان

الوصول بهذه المفاوضات إلى سلام شامل متوازن، يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، يتطلب (إلى جانب انهاض نضال هذا الشعب ضد الاحتلال) الاصرار على ترابط مسارات الحل من خلال وحدة الصف العربي والتنسيق الوثيق مع سائر الاطراف العربية التي تعاني من احتلال اسرائيل لاراضيها الوطنية، بما يضمن تكامل الموقف التفاوضي العربي ونبذ الحلول الجزئية والانفرادية، كما يتطلب اجراء المفاوضات في اطار دولي موسع يحررها من التفرد الأميركي ويؤمن اشرافاً دولياً متوازناً كضمانة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

هذا الموقف الذي تتمسك به القوى الديمقراطية يعني بوضوح أنها ترفض انفراد فريق اوسلو الفلسطيني بمفاوضات الوضع الدائم، وتصر على تكريس م.ت.ف. ببرنامجها الوطني وتكوينها الائتلافي الشامل كمرجعية شرعية وحيدة لهذه المفاوضات، وتعتبر نفسها شريكة فيها ضمن هذاالاطار باعتبارها طرفاً رئيسياً من اطراف ائتلاف م.ت.ف.، ولكن علينا ان نميز بين المشاركة في اطار الائتلاف بادارة مفاوضات حول تسوية شاملة على اساس الشرعية الدولية، وبين الالتحاق بسلطة الحكم الذاتي لمتابعة مسيرة اوسلو وادارة مفاوضات الوضع الدائم كاستمرار لعملية اوسلو. ان الفرق بين الموقفين ليس شكليا، ولا هو يتعلق فقط بالآليات التنظيمية والاجرائية للعملية، انه في الاساس يتعلق اولا، بتوفير الشروط لارساء العملية التفاوضية على اسس تضمن احترام قرارات الشرعية الدولية، وهذا يتطلب انهاض النضال الجماهيري المناهض للاحتلال

بمعزل عن الالتزامات المذلة التي يفرضها اتفاق اوسلو، وانتهاج سياسة تسعى إلى استعادة التنسيق والترابط مع المسارات العربية الاخرى والتحرر من قبضة التفرد الأميركي. كما أنه يتعلق، ثانيا، بتأمين الضمانات لمشاركة ائتلافية جماعية، في ادارة المفاوضات على أساس المشاركة الحقيقية في القرار والالتزام بثوابت البرنامج الوطني، وهذا يتطلب نبذ خيار اوسلو والعودة للبحث عن القواسم المشتركة واستعادة الائتلاف الوطني على اساسها. ذلك اننا عندما نتحدث عن منظمة التحرير بتكوينها الائتلافي الشامل كمرجعية للمفاوضات، فإننا بذلك نؤكد: ان م.ت.ف تستمد مكانتها التمثيلية من كونها تجسيداً للائتلاف الوطني الشامل، وان الائتلاف الوطني الشامل لا يعني التحاق فريق بسياسة فريق، بل يعني الالتقاء على القواسم المشتركة المتمثلة ببرنامج الاجماع الوطني وعلى اساس المشاركة الجماعية في صنع القرار. ولا يمكن للائتلاف الوطني ان يستعاد إلا على قاعدة نبذ طريق اوسلو والعودة إلى الالتزام ببرنامج الاجماع الوطني.

ان التخوف المشروع من انفراد فريق اوسلو بادارة مفاوضات الوضع الدائم، وما يمكن ان يقود اليه من كوارث، لا ينبغي ان يدفع بالقوى الديمقراطية إلى البحث عن مخارج شكلية مبتسرة لدرء مخاطر هذا الانفراد. فمعالجة الانفراد لا تتم ببساطة بالبحث عن صيغة تنظيمية تؤمن المشاركة كيفما اتفق. ان هذا ، موضوعياً وبصرف النظر عن النوايا، يعني الالتحاق بفريق اوسلو دون قدرة

فعلية على التأثير في القرار وفي مسار التفاوض. وهذا يعني بوضوح تقديم غطاء سياسي لكارثة التفريط بدلاً من درء مخاطرها. ان التجارب السابقة تؤكد أن تصويب سياسة القيادة اليمينية المهيمنة في م.ت.ف. لا يتم ضمانه بمجرد الحضور إلى جانبها ومشاركتها في حركتها السياسية، بل هو يتطلب تصعيد الضغط الجماهيري عليها إلى النقطة التي تضعها امام احد خيارين: اما المغامرة بالوقوع في العزلة الجماهيرية الخانقة وتفكيك قاعدتها الاجتماعية والشعبية، واما التراجع عن مسارها الفئوي التفريطي والعودة للبحث عن القواسم المشتركة واحترامها.

أسس مفاوضات الوضع الدائم

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإن مهمة رئيسية تقع في صلب البرنامج النضالي للقوى الديمقراطية هي مهمة تصعيد الضغط الجماهيري المنظم من اجل ارساء مفاوضات الوضع الدائم على الاسس التالية:

١) ان تجري المفاوضات على اساس قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ٢٣٧، ١٩٤) وبهدف التوصل إلى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية بكافة جوانبها.

٢) ان تكون مرجعية المفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية بتكوينها الائتلافي الشامل الذي لا يمكن استعادته الا على قاعدة

العودة للالتزام ببرنامج الاجماع الوطني، والذي منه تستمد مكانتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

٣)٠ ان تسعى المنظمة إلى استعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية الثلاثة (الفلسطيني ، السوري، اللبناني وهي الاطراف التي لها ارض محتلة) وذلك من اجل تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني والعربي، ونبذ الحلول الجزئية والانفرادية. ان الاجواء التي سادت القمة العربية، والقرارات التي اتخذتها باعادة تأكيد الالتزام العربي باسس السلام الشامل، تشكل اساسا صالحا لاستراتيجية تفاوضية عربية مشتركة تضمن استعادة الترابط والتنسيق بين الاطراف الثلاثة.

٤). ان تجري المفاوضات في اطار دولي موسع يكفل اشرافاً دولياً متوازناً يحررها من قبضة التفرد الأميركي ويضمن تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ولاشك في ان القوى الديمقراطية على استعداد للمشاركة في المفاوضات، بصفتها طرفاً في ائتلاف م.ت.ف إذا توفرت الشروط لارسائها على الاسس المذكورة اعلاه، والضمانات للمشاركة الفعلية في القرار على قاعدة الالتزام ببرنامج الاجماع الوطني والتحرر من الاملاءات التي يفرضها اتفاق اوسلو. ان هذا لا يعني الجلوس جانباً والانتظار حتى تتحقق هذه الشروط. ان تأمين هذه الأسس هو هدف نضالي يجب أن تسعى اليه القوى الديمقراطية من خلال انهاض

النضال الجماهيري المنظم الضاغط على الاحتلال وعلى فريق اوسلو، ومن خلال الدعوة إلى حوار وطني يبحث امكانية بلورة استراتيجية فلسطينية واضحة ومتفق عليها لادارة مفاوضات الوضع الدائم، وصيغة تنظيمية جماعية لقيادتها والاشراف عليها، وينطلق من اتفاق ملزم على الخطوط الحمراء التي لا يمكن التراجع عنها في أية تسوية دائمة والتي تتحدد في النقاط الخمس التالية:

١): لا حل ولا سلام بدون الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي المحتلة بما فيها القدس والعودة إلى خطوط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

٢) لا حل ولا سلام بدون ازالة المستوطنات ورحيل المستوطنين واعادة الاراضي المصادرة إلى اصحابها الشرعيين.

٣) لا حل ولا سلام بدون السيادة الفلسطينية الكاملة على القدس العربية.

٤) لا حل ولا سلام بدون ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية واقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على ارضه وعاصمتها القدس.

٥) لا تفريط بحقوق اللاجئين كما يحددها قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤.

يجدر أن نلاحظ ان هذه النقاط هي في الواقع تكثيف لابرز ما عرضناه في الفصل السابق من مهمات برنامجية وهذه هي في الحقيقة وظيفة مشروعنا لمفاوضات الوضع الدائم. انه من جهة

مشروع للحوار الوطني من اجل صوغ استراتيجية تفاوضية فلسطينية تصون ثوابت الاجماع الوطني، ولكنه ايضا من الجهة الاخرى، وبشكل رئيسي، برنامج للنضال، برنامج لتعبئة الضغط الجماهيري من أجل تأمين الاسس السليمة للمفاوضات والتأثير في مجراها بما يضمن توجيهها نحو تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني.

ان التمسك بالنقاط الخمس المذكورة اعلاه باعتبارها خطوطا حمراء لا يمكن التنازل عنها مهما كلف الامر، والاصرار على الاسس الاربعة المحددة في الفقرة السابقة، هو الذي يضمن استراتيجية تفاوضية تدرأ مخاطر التفريط والتنازلات المجانية. لا شك انه، في مواجهة حكومة الليكود، فإن التمسك بهذه النقاط والاسس يعني مفاوضات مديدة وصعبة يرافقها صراع محتدم على الارض، قد لا تقود إلى حلول سريعة. ولكن من الواضح ان اوهام التوصل إلى حلول سريعة من خلال عملية اوسلو قد تبخرت مع رحيل حكومة العمل ـ ميرتس : ان استراتيجية سلطة الحكم الذاتي القائمة على الوفاء الكامل بالتزاماتها وفقاً لاتفاق اوسلو وتقديم هدايا وتنازلات مجانية لاسرائيل على امل نجاح بيريس والتوصل معه إلى حل يضمن الانسحاب الاسرائيلي ولو من جزء من الضفة واقامة كيان فلسطيني يتمتع بدرجة أو باخرى من السيادة، هذه الاستراتيجية انهارت برحيل بيريس، واتضحت للعيان طبيعتها الوهمية، غير الواقعية، والمغامرة. وتبين انها لم تكن سوى مغامرة مستهترة بمصير الشعب. واليوم تقف سلطة الحكم الذاتي بدون استراتيجية واضحة

لادارة مفاوضات الوضع الدائم. إن مطالبة حكومة نتنياهو بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة ليست استراتيجية مجدية، فإذا استثنينا بعض التفاصيل، فإن حكومة نتنياهو تنوي، كما يبدو، ان تلتزم في الجوهر باتفاقيات اوسلو ولكن ان تنفذها باسلوب اكثر تشدداً مستغلة ما فيها من ثغرات تسمح لاسرائيل بان تحتفظ بسيطرة شبه كاملة على الامن، وبحرية شبه كاملة في توسيع الاستبطان، فضلا عن تهويد القدس، وهذه هي النقاط التي يوليها برنامج حكومة نتنياهو اولوية قصوى، وهي نقاط يمكن تنفيذها دون التخلي عن الاتفاق او انتهاكه. اما بشأن مرحلة الوضع الدائم فإن الاتفاق لا يتطلب من اسرائيل سوى ان تجري مفاوضات مع منظمة التحرير للتوصل إلى تسوية دائمة، وليس ثمة ما تخسره حكومة نتنياهو اذا وفت بهذا الالتزام الذي لا يكلفها شيئاً. وهكذا فإن الاكتفاء بالمطالبة باحترام الاتفاق هو ليس سوى كلام فارغ من المضمون لا يشكل سياسة ملموسة لادارة المفاوضات وينطوي على مخاطر الاستمرار بالنهج التفريطي الذي اتبع في مفاوضات المرحلة الانتقالية. ان البرنامج الذي نقترحه للتصدي لتحديات مفاوضات الوضع الدائم، متمثلا بالنقاط الخمس والاسس الاربعة المذكورة اعلاه، برأينا يبلور استراتيجية واقعية للتقدم نحو حل متوازن يضمن الحد الادنى من حقوق الشعب الفلسطيني. وقد لا يقود هذا البرنامج إلى حل سريع، ولكن ليس ثمة حل سريع سوى الرضوخ لاملاءات الليكود وقبول الحكم الذاتي سقفا نهائيا لطموحاتنا الوطنية. ومن المؤكد ان الشعب الفلسطيني بكامله يرفض بحزم مثل هذا الحل المزعوم، ولا شك أنه مامن بديل سوى

تعبئة الجماهير واعادة تنظيم صفوف الحركة الجماهيرية وانهاض نضالها على هدى مهمات البرنامج الكفاحي الواقعي للشعب الفلسطيني الذي يتكثف في مشروعنا المقترح للتصدي لتحديات مفاوضات الوضع الدائم، والنضال من اجل اعادة توحيد الشعب كله على اساس هذا البرنامج، والسعي إلى اعادة بناء الاجماع العربي والتضامن الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني لكسر تعنت اسرائيل واجبارها على التسليم بحقوقه الوطنية.

سلطة الحكم الذاتي والموقف ازاءها

لا يمكن تحديد طبيعة سلطة الحكم الذاتي القائمة انطلاقا من ادعاءاتها او اعلاناتها اللفظية التي تحاول استحضار دورها الماضي في قيادة الحركة الوطنية بهدف التمويه على واقعها الفعلي الراهن. ان تحليلاً واقعياً لطبيعة هذه السلطة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار اولا مضمونها الاجتماعي (الطبقي)، وثانيا طبيعة العلاقة التي تربطها بالعدو الاسرائيلي . تعبر هذه السلطة، بصرف النظر عن ادعاءاتها، عن المصالح الطبقية الانانية لشريحة ضيقة من البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة معها. وهي علاوة على ذلك سلطة تشكلت بموجب الاتفاق المبرم بينها وبين العدو الاسرائيلي وتستمد سلطتها من الصلاحيات المحالة اليها من قبل السلطة المحتلة بموجب الاتفاق. وهي لذلك مكبلة بالقيود التي يمليها

عليها الاتفاق ومضطرة للخضوع للهيمنة الاسرائيلية في كافة الشؤون الحيوية ومسلوبة من حرية اتخاذ القرار في القضايا الرئيسية. وهي بالتالي عاجزة عن تلبية مطالب الشعب وخدمة مصالحه، حتى في نطاق القضايا التي تقع ضمن صلاحياتها، بسبب كونها محكومة للسقف الاسرائيلي. انها اذن سلطة تابعة ورهينة بايدي المحتلين، محكومة بفعل المصيدة التي ادخلت نفسها اليها بان ترضخ للضغوط والاملاءات الاسرائيلية وبان تتدهور تدريجياً إلى مستوى الاداة المسخرة لحماية امن العدو ومصالحه. وهي فوق ذلك، بفعل ضيق قاعدتها الاجتماعية وبحكم تقاليدها التسلطية الموروثة من موقعها في بيروقراطية مؤسسات م.ت.ف، سلطة فردية تنزع دوماً نحو الاستبداد والتسلط وينخر اجهزتها الفساد والتفسخ البيروقراطي.

ان ضيق الشريحة الاجتماعية الطفيلية التي تعبر عنها السلطة، لا ينفي كونها مؤقتاً قادرة على الارتكاز إلى قاعدة اجتماعية أوسع لأسباب وعوامل عديدة منها: اولاً، استغلالها لدورها القيادي التاريخي في الحركة الوطنية وموقعها القيادي في حركة فتح التي هي قوة وطنية رئيسية لعبت دوراً بارزاً في النضال ضد الاحتلال. ثانياً، استفادتها ولو لفترات مؤقتة من حالة الانهاك الشعبي التي تدفع بقطاعات جماهيرية معينة، من موقع آلآرهاق او الاحباط، إلى الاقتناع بضرورة اعطائها (السلطة) فرصة عسى ان تنجح في الحصول على بعض المكاسب للشعب او على الأقل أيجاد حلول لمشكلاته المباشرة. ثالثا، وهذا هو الاهم، قدرتها على تجنيد الولاء والتأييد بين صفوف قطاعات من الفئات الوسطى وحتى الشرائح

المعدمة المهمشة اجتماعيا، من خلال الوظائف والتعيينات والمنح والمساعدات التي تمولها من الضرائب المقتطعة من قوت الشعب او من أموال البنك الدولي والدول المانحة. بفعل هذه العوامل بدا (لفترة) ان السلطة تعزز قاعدتها الاجتماعية وتبني مؤسسات وتطور انظمتها وقوانينها وتخلق وقائع جديدة على الأرض توطد هيبتها ونفوذها. ولكن هذه الصورة المهيبة للسلطة تتآكل بسرعة ازاء التطورات الدرامية، في الشهور الأخيرة، والتي تبرز طبيعتها التابعة المرتهنة للاحتلال والمحكومة بخيار وحيد هو الرضوخ للاملاءات الاسرائيلية. وتفضح عجزها عن تأمين ابسط المصالح الحياتية لاوسع جماهير الشعب الفلسطيني وتظهر للعيان كونها تسير في طريق مسدود لا يفضي إلى تحقيق أي من اهداف الشعب الوطنية، وتبين ان انجازاتها هشة ومعرضة للانهيار بفعل ضغط الاحتلال من جهة وبسبب اتساع نطاق السخط والاستياء الجماهيري من جهة اخرى. وتؤكد الوقائع ان اتجاه تطور الاوضاع، وبخاصة في ظل حكومة نتنياهو، يدفع نحو تقليص القاعدة الاجتماعية للسلطة والانفضاض المضطرد لقوى اجتماعية وقطاعات شعبية من حولها بقدر ما يتضح بالملموس مدى تفاقم التناقض بين مصالح هذه القوى والقطاعات وبين تطبيقات الاتفاق وواقع استمرار الاحتلال وسياساته الامنية والاستيطانية وهيمنته على الاقتصاد والارض والمياه...الخ.

هذه التطورات تبرز مدى اهتزاز المصداقية الشعبية للسلطة، وتنال مجدداً من شرعيتها بالرغم من الانتخابات التي جرت في

كانون الثاني (يناير) الماضي. ان حاجة السلطة الدائمة إلى اعادة بناء وتأكيد شرعيتها تنبثق من حقيقة كونها انبثقت، واكتسبت سلطتها، من الاتفاق الذي أبرمته مع الاحتلال في اوسلو، وان الشرعية التاريخية التي تنبع من الماضي لا تكفي للتغطية على هذه الحقيقة وبخاصة بعد أن تآكلت بفعل زوال سببها المتمثل في الدور القيادي لمعركة التحرر الوطني. تلبية هذه الحاجة إلى ترميم الشرعية كانت احدى الوظيفتين الرئيسيتين للانتخابات التي أجريت لرئيس ومجلس سلطة الحكم الذاتي. ولفترة وجيزة بدا ابضا وكأن هذه الانتخابات قد أدت وظيفتها ولكن بتطورات الشهور الماضية سرعان ما أزالت نهائياً أجواء الإنبهيار والهالة الزاهية التي احيطت بها الانتخابات وزكت صحة موقف المقاطعة من حيث هي حملة جماهيرية تهدف إلى فضح واحباط وظيفة الانتخابات.

وبعكس التحذيرات من مخاطر التهميش السياسي المزعوم، فلقد ادت حملة المقاطعة إلى تأكيد حضور عدد من القوى الديمقراطية في الساحة السياسية ولقد أكدت مجريات العملية الانتخابية دقة التوقعات بانها ليست سوى مهزلة، نتائجها مقررة سلفا ولا وظيفة لها سوى اضفاء شرعية مفبركة على اتفاقيات اوسلو من جهة وترميم الشرعية المتآكلة لسلطة الحكم الذاتي وتزويفها بمساحيق تجميلية للتمويه على طابعها الاستبدادي من جهة اخرى. وبصرف النظر عن نسبة المشاركة في الاقتراع، فإن ما جرى في الواقع هو ليس تهميش المعارضة بسبب من موقفها بالمقاطعة، بل تهميش المجلس المنتخب نفسه على ايدي اسرائيل والسلط التنفيذية الفلسطينية بعد أن ادت

الانتخابات وظيفتها المتوخاة في مخططهما الهادف لترسيم اتفاقيات اوسلو وفبركة التأييد الشعبي لها.ورغم النوايا الطيبة ومحاولات المعارضة التي يبذلها بعض اعضائه، فقد بات واضحاً أن لا امكانية للتعويل على المجلس المنتخب للتأسيس لبناء مجتمع مدني ديمقراطي والحد من الاستبداد والفساد. ويتضح الان ان المجلس يفتقد القدرة حتى على حماية اعضائه من نجاوزات واهانات سلطات الاحتلال واجهزة السلطة التنفيذية، ناهيك عن حماية حقوق الناخبين الذين راهنوا عليه وتأمين مصالحهم. وتعزز هذه الوقائع مصداقية الدعوة إلى المقاطعة حتى في صفوف بعض القطاعات الجماهيرية التي انجرت إلى المشاركة في الانتخابات من منطلق التوق إلى ممارسة حقوقها الديمقراطية، ولم تلبث ان خابت آمالها بفعل الانتهاكات والتجاوزات واعمال التزوير الفاضحة التي رافقت العملية الانتخابية ودمرت مصداقيتها، ثم ازدادت الخيبة مرارة بعد ان تكشفت الحقائق عن عجز المجلس وضعف حيلته ازاء الانتهاكات الاسرائيلية والممارسات الاستبدادية الفوقية من جانب السلطة التنفيذية.

تكتيك المقاطعة

ان الحكم على تكتيك المقاطعة ينبغي ان ينطلق بشكل رئيسي من تقييم دوره في فضح وظيفة الانتخابات وتبديد الاوهام الجماهيرية المعلقة عليها، في سياق النضال الصبور طويل النفس من اجل تعرية ركائز الاتفاق وعزلها جماهيريا وتفكيك قاعدته الاجتماعية. ومن هذه الزاوية تؤكد الوقائع ان دعوة المعارضة إلى المشاركة في الانتخابات

بحجه الاقبال الجماهيري الواسع عليها كانت في الواقع دعوة إلى انتهاج تكتيك ذيلي قصير النظر كان من شأنه أن يجعل المعارضة شريكا في المسؤولية عن عجز المجلس وبحملها نتائج ردة الفعل الناجمة عن خيبة الامل الجماهرية المترتبه على انهيار المراهنات على دوره. ان التقييم السليم لنتائج معركة مقاطعة الانتخابات لا يمكن ان ينطلق من زاوية واحدة وحيدة الجانب هي نسبة الاقبال الجماهيري على الاقتراع، بل ينبغي ان يكون التقييم شاملا وان يحكم على نتائج المعركة من حيث دورها في فضح واحباط وظيفة الانتخابات واهدافها في تعبئة تأييد شعبي لاتفاقات اوسلو والتمويه على الجوهر الاستبدادي لسلطة الحكم الذاتي. واليوم في ظل التطورات التي اعادت ابراز مأزق اوسلو واطاحت بجميع النجاحات الظاهرية المؤقتة التي حققتها السلطة عبر اعادة الانتشار والعملية الانتخابية، يتضح للعيان مغزى تكتيك المقاطعة وتبرز صحته بالرغم من نسبة المشاركة التي هي ، على كل حال، لا تبدو عالية بشكل استثنائي إذا اخذنا بعين الاعتبار الضغوط السلطوية التي مورست على المواطنين لاجبارهم على الاقتراع تحت وطأة التهديد لمصالحهم اليومية، فضلاً عن الاعتبارات والمصالح العشائرية والجهوية، إلى جانب المخالفات الاجرائية والانتهاكات الفاضحة التي سمحت بنفخ العدد الحقيقي للمقترعين، اضافة إلى عدم التزام قطاعات هامة من بعض فصائل المعارضة بموقف المقاطعة.

ان ابراز الحقائق حول تكوين السلطة ووظيفتها ضروري من اجل تبديد الاكاذيب الخادعة التي ينطوي عليها الخطاب الدعاوي

الذي طورته ابواق السلطة ورموزها. وبنمحور هذا الخطاب حول الدعوة إلى «الوحدة الوطنية» ومطالبة الجميع بالتعاون مع السلطة في «معركة البناء» والمشاركة في «بناء المؤسسات» التي هي اداة خدمة الشعب ونواة «الدولة الفلسطينية» القادمة. ويتجاهل هذا الخطاب، بسذاجة حقيقية ان «الوحدة الوطنية» هي تحالف بين قوى اجتماعية وطبقات، وبين تعبيراتها السياسية، يقوم بالضرورة على برنامج مشترك يعبر عن نقطة التقاطع في مصالحها وهي النضال ضد العدو القومي، ضد الاحتلال والصهيونية. ان انسلاخ احدى هذه القوى الاجتماعية عن مسار النضال ضد العدو القومي يطيح بالاساس الذي تقوم عليه هذه الوحدة. وعندما تقدم قوة معينة على خرق البرنامج المشترك واتباع خيارها الفئوي الخاص، ثم تواصل رغم ذلك دعوة القوى الاخرى إلى «الوحدة» فإنها بذلك تدعو في الواقع سائر فئات الشعب إلى الالتحاق بهذا الخيار الفئوي وإلى التخلي عن مصالحها وحقوقها الوطنية. ان الدعوات الخادعة إلى المشاركة في معركة البناء وبناء المؤسسات طريقاً لاقامة الدولة، هذه الدعوات تتجاهل حقيقة أن «معركة البناء» هي سراب وهمي طالما الاحتلال قائم وطالما التحكم الاسرائيلي مستمر بكل القضايا الحيوية، وان العقبة التي تعترض طريق قيام الدولة هي ليست غياب المؤسسات بل وجود وهيمنة الاحتلال.

المحور الثاني الذي يدور حوله الخطاب السلطوي هو الدعوة إلى الاعتراف بوحدانية السلطة والامتناع عن احراجها، واعطائها

فرصة لمتابعة خيارها واحترام التعهدات التي قطعتها بموجب الاتفاق. في البداية كانت المعزوفة السائدة ان الاتفاق امر واقع لا مرد له ولا جدوى من معارضته، وان المعارضة عاجزة ولا تستطيع ان تفعل شيئاً ازاءه، وعندما تبين ان الاتفاق يترنح، ومسيرته تتعثر،وان المعارضة تتسع وتتصاعد، بات الحديث يدور عن «اتاحة الفرصة» و«عدم الاحراج» و«احترام التعهدات». يجب ان نوضح اولا ان الذي يشكل تحدياً لوحدانية السلطة وينتقص منها هو ليس المعارضة بل الاحتلال. فالمعارضة تناضل ضد الاحتلال وضد قيود الاتفاق وشروطه المذلة وتطبيقاته المدمرة لمصالح الشعب، وليس في برنامجها ان تتولى السلطة بديلا عن السلطة القائمة طالما الاحتلال باق وقيود الاتفاق قائمة. ولكن الحقيقة التى يلمسها كل مواطن للاسف، هي انه إلى جانب هذه السلطة التي تدعي انها «وحيدة» في مجابهة شعبها تقوم السلطة الاخرى الاقوى والاكثر جبروتا وتحكما وهي سلطة الاحتلال. والحقيقة نفسها نصح عندما يجري الحديث عن «القانون والنظام» دون ان يأخذ بعين الاعتبار ان القوانين والانظمة والاوامر العسكرية التي فرضها وعمل بموجبها الاحتلال، والتي انتفض ضدها الشعب الفلسطيني، ما تزال سارية المفعول ونعجز السلطة عن الغائها او تعديلها الا بموافقة اسرائيل، هذا فضلا عن ان اجهزة السلطة هي الجهة الاكثر انتهاكا للقانون والتي لا ضوابط لتجاوزاتها. واخيراً علينا ان نتساءل: لماذا يترتب على المعارضة ان تتيح الفرصة لخيار يتناقض مع مصالح اغلبية الشعب ويفرط بحقوقه ويدمر قضيته الوطنية؟ ولماذا ينبغي احترام التعهدات التي التزمت

بهـا، باسـم الشـعب، اقليـة محـدودة بـالضد مـن ارادة الشـعب وبـدون استشارته؟ وإذا التزمت المعارضة بالامتناع عن فضح الاتفاق وتعبئة الجماهيرضد تطبيقاته بحجـة «اتاحـة الفرصـة»، وبـاحترام التعهدات التـي قدمتهـا السـلطة بموجب اتفـاق اوسـلو، مـا الـذي يبقـى اذن مـن مضمون لمعارضتها هذا الاتفاق؟

تضليل

ان دحض التضليل الذي تمارسه أبواق السلطة هو مهمة حيويـة تقع في صلب برنامج النضال ضد الاتفاق ونطبيقاته. ولكـن فـي ظـل الوقائع الجديدة التـي يكرسـها تطبيـق الاتفـاق، ومـع الإدراك ان هـذه السلطة تشكل داخل المجتمع الفلسطيني الركـيزة الماديـة لهـذا الاتفـاق التصفـويِ الـذي نرفضــه، تثـار العديـد مـن التسـاؤلات بشـأن طبيعــة العلاقة مع هذه السلطة والموقف إزاءها. ان الدعوة إلى الحوار بهدف استكشـاف إمكانيات التوصل إلى اتفاق بين أطـراف ائتـلاف م.ت.ف حول التصدي المشترك للتحديـات التـي تطرحهـا مفاوضـات الوضـع الدائم، هذه الدعوة لا تنفي ولا تقلل من خلافـات المعارضـة وقواهـا الديمقراطية مع سلطة الحكم الذاتي في كل ما يتعلق بترتيبات المرحلة الانتقاليـة وتطبيقـات اتفـاق أوسـلو: وبشـأن هـذه القضايـا فــإن علــى المعارضة وقواها الديمقراطية أن تواصل الصراع ضد نهج السـلطة وسياسـتها، ولكـن هـذا الصــراع يجـب ان يـدار بالوسـائل السـلمية والجماهيرية الديمقراطية وعلى أساس تحريـم اللجـوء إلـى العنـف أو القمـع أو الاقتتـال بيـن أبنـاء الشـعب الواحـد. انـه صـراع ديمقراطـي

وسيلته اللجوء إلى الجماهير والاحتكام إليها وكسب تأييدها لبرنامج المعارضة وفضح وتعرية سياسات السلطة والعمل على تقليص قاعدتها الاجتماعية والجماهيرية بهدف أضعاف وتفكيك الركائز المادية التي يستند إليها الاتفاق التصفوي داخل المجتمع الفلسطيني. وبشكل ملموس فإن الموقف إزاء سلطة الحكم الذاتي يتحدد بالنقاط التالية:

١) مقاطعة مستويات السلطة التي تتحمل المسؤولية السياسية عن تنفيذ الاتفاق، بما يعني رفض المشاركة أو الانخراط فيها أو تزكيتها أمام الجماهير. ان هذا التكتيك لا يعني المقاطعة السلبية أو إدارة الظهر لمصالح الجماهير واهتماماتها اليومية بحجة رفض التعاطي مع أجهزة السلطة. فهذه الأجهزة هي واقع قائم ترتبط به الشؤون الحياتية اليومية للجماهير ولا يمكن تجاهله. ولكن الإقرار به والتعامل معه لا يعني القبول به أو تزيينه أو تزكيته في أعين الشعب. انه يعني تعبئة الجماهير للضغط على هذه السلطة ومواجهتها بالمطالب والشعارات التي تعبر عن المصالح الحياتية والديمقراطية الوطنية لمختلف قطاعات الشعب وطبقاته الوطنية، وذلك بهدف فضح عجزها وفسادها وتسلطها واستبدادها، وتعرية سياساتها المتناقضة مع مصالحا لشعب وكشف تبعيتها وارتهانها للاحتلال، وعزلها شعبياً وجماهيرياً وتفكيك قاعدتها الاجتماعية، وصولاً إلى النقطة التي تفقد فيها مغزاها وجدواها كركيزة للاتفاق التصفوي. ان الدعوة إلى المشاركة في مستويات السلطة السياسية بحجة خدمة الجماهير، هي دعوة خادعة تتجاهل ان السلطة لا تقوى على تلبية مصالح الجماهير

بحكم محدودية السلطات المحالة إليها بموجب الاتفاق واستمرار تحكم إسرائيل بكافة القضايا المفتاحية، وأن أقصى ما يمكن تحقيقه عبر المشاركة في السلطة هو توزيع بعض فئات المنافع على بضع عشرات أو مئات من المحاسيب، على حساب معاناة مئات الألوف من أبناء الشعب الذين يئنون تحت وطأة الاحتلال وسياسات السلطة.

وهذه الدعوة تتجاهل حقيقة لا لبس فيها وهي ان المشاركة في السلطة تنطوي بالضرورة على تزكيتها والمشاركة في تحمل المسؤولية السياسية امام الشعب عن نهجها وممارساتها بصرف النظر عن النوايا والاقوال.

٢) ان مقاطعة مؤسسات السلطة المسؤولة سياسياً عن تنفيذ الاتفاق، لا يعني رفض الانخراط في اجهزة الادارة الحكومية والمؤسسات الخدمية التي اصبحت تحت ادارة هذه السلطة بموجب اتفاقيات نقل الصلاحيات. ان مقاطعة بهذا المستوى هي امر غير واقعي ولا مغزى سياسياً له، بل هو يفترض ان مجرد العمل في اجهزة الادارة الحكومية هو انتماء وولاء سياسي، ذلك الافتراض الذي تحاول السلطة ان تغذيه لتبرير سياستها القائمة على المحسوبية والفئوية واستخدام الوظائف والتعيينات كوسائل لشراء الولاء السياسي. ينبغي ، بالعكس ، فضح هذه السياسة وادانتها والنضال من اجل حق جميع المواطنين في العمل في اجهزة الادارة الحكومية والمؤسسات الخدمية التابعة لها دون شروط سياسية ودون استزلام او محسوبية. ولكن ينبغي التمييز بين هذا الحق وبين الترويج لنظريات

المشاركة في بناء المؤسسات او التعاون في خدمة المجتمع وهي نظريات تستهدف تبرير التكيف السياسي مع السلطة طمعاً في نيل بعض الفئات من وظائفها. ان حق العمل في الادارات والخدمات الحكومية هو امر طبيعي بالنسبة لاي مواطن وهو ليس بحاجة إلى تبرير او تنظير سياسي.

٣) تعبئة الرأي العام الشعبي الضاغط من اجل درء الفتنة وتوليد اجماع شعبي شامل على تحريم الاقتتال الاهلي. لقد اثبتت الوقائع حرص قوى المعارضة على تفادي الفتنة والاقتتال وتصميمها على ادارة الصراع بالوسائل السياسية السلمية والجماهيرية الديمقراطية بعيداً عن العنف بين ابناء الشعب الواحد، كما أبرزت الوقائع ان الطبيعة الاستبدادية للسلطة وانتهاكاتها لحقوق المواطنين هي السبب للتوتر المتواصل وللاحتقان السياسي والامني الحاد الذي يهيمن على الحياة اليومية في مناطق الحكم الذاتي. ان الضغط الجماهيري على السلطة لوقف استفزازاتها وانتهاكاتها هو السبيل إلى تنفيس الاحتقان ونزع فتيل الفتنة.

٤) تعبئة الضغط الشعبي على افراد وضباط الشرطة وسائر الاجهزة الامنية لدعوتهم إلى رفض التعاون مع قوات الاحتلال والامتناع عن قمع الشعب، ان الاتفاق يحدد لجهاز الشرطة وظيفة رئيسية هي حماية امن المحتلين والمستوطنين ويدفع نحو زجها في مواجهة مع الشعب، ان سياسة المعارضة وقواها الديمقراطية ينبغي ان تسعى إلى احباط هذا الهدف من خلال العمل الدعاوي والسياسي

الصبور بين أفراد هذا الجهاز، ومن خلال الضغط الجماهيري عليهم ودعوتهم إلى رفض ملاحقة المناضلين ضد الاحتلال، والامتناع عن قمع التحركات الشعبية، وعدم التطاول على حريات المواطنين او امتهان كرامتهم.

٥) تعبئة الضغط الجماهيري على المجلس المنتخب للحكم الذاتي ومواجهته بمطالب المواطنين ودعوته إلى ممارسة دوره للحد من تجاوزات السلطة التنفيذية، وإلى استخدام صلاحياته التشريعية على محدوديتها لسن القوانين التي تلبي مصالح الشعب وتصون الحريات وتحمي الديمقراطية والتعددية في المجتمع، ومطالبته بالتمرد على القيود التي يفرضها الاتفاق على سلطاته التشريعية والغاء القوانين البالية والاوامر العسكرية الاحتلالية. وينبغي العمل على تشجيع بناء مجموعات الضغط المعارضة داخل المجلس ومطالبة اعضائه باحترام العمل على تشجيع بناء مجموعات الضغط المعارضة داخل المجلس ومطالبة اعضائه باحترام التعهدات التي قطعوها لناخبيهم. ان ادراك عجز المجلس ومحدودية سلطاته لا يعني القطيعة معه او مع اعضائه ولا ادارة الظهر لاعماله ومناقشاته. أن مجريات عمل المجلس ينبغي متابعتها بدقة من قبل مجموع قوى المعارضة. ويجب الانخراط بحيوية ونشاط وابداع في اثارة النقاش الشعبي حول القضايا والقوانين المدرجة على جدول اعماله وتنظيم مبادرات المواطنين لمواجهته بمطالبهم واقتراحاتهم. كما ينبغي ان تتنبه قوى المعارضة في كل منطقة لمراقبة سلوك ومواقف اعضاء

المجلس المنتخبين من دائرتها ومواصلة الحوار معهم والضغط عليهم لتبني المواقف التي تنسجم مع مصالح الشعب ومطالب المواطنين.

منظمة التحرير واتجاهات العمل من اجل اعادة بناء مؤسساتها على اسس ائتلافية ديمقراطية

الدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في غزة، كانت منعطفاً مفصلياً في مسيرة منظمة التحرير. فقد اعادت الدورة صياغة برنامج وبنية المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير بما ينسجم مع الاستحقاقات التي يمليها اتفاق اوسلو. لقد كانت ابرز نتائج الدورة:

أولاً: إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني وتكليف اللجنة القانونية للمجلس بإعادة صياغته على أسس تنسجم مع الالتزامات المتضمنة في اتفاق أوسلو وفي الرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. وتنطوي هذه الالتزامات، كما هو معروف، على

اعتراف فلسطيني من جانب واحد بحق إسرائيل في الوجود، بما يعني الاعتراف بشرعية المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني في ارض فلسطين، في الوقت الذي ما تزال فيه إسرائيل ترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق اللاجئين من أبنائه في العودة وفقا للقرار ١٩٤. وبصرف النظر عن الملاحظات المعروفة على الميثاق والذي لا تتسم نصوصه بالقداسة، إلا أن الرضوخ لهذا الإملاء الإسرائيلي بإلغاء الميثاق لا يشكل فقط ترسيما للتخلي المجاني عن الحقوق التاريخية لشعب فلسطين في وطنه، بما يعني تحويل البرنامج الوطني المرحلي من محطة رئيسية على طريق النضال المناهض للصهيونية إلى سقف تاريخي نهائي للنضال الوطني الفلسطيني، بل هو أيضا ينطوي على التفريط بحقوق اعترفت بها قرارات الشرعية الدولية والتي من بينها، مثلاً، القرار ١٩٤ الذي يربط بين الاعتراف بدولة إسرائيل وبين قبولها بحق العودة للاجئي ٤٨. إن الاعتراف المجاني من جانب واحد بحق إسرائيل في الوجود يعني تحويل حق العودة وتقرير المصير من حق شرعي غير قابل للتصرف ومعترف به دولياً إلى مجرد مطلب فلسطيني. ولذلك كان الإصرار الإسرائيلي على دعوة المجلس لتعديل أو إلغاء الميثاق ليس فقط قبل الانتخابات الإسرائيلية لتكون هذه الخطوة هدية مجانية لبيريس وورقة انتخابية بيده، بل أيضا، وهذا هو الأهم، قبل البدء بمفاوضات الوضع الدائم بهدف تخفيض السقف السياسي للموقف التفاوضي الفلسطيني وإضعاف أسانيده. إن الاستجابة للابتزاز الإسرائيلي بإلغاء الميثاق هو تتويج لاستحقاقات

المرحلة الانتقالية، وفقا لصيغة أوسلو، التي تستهدف إسقاط كافة الأوراق التفاوضية وأسلحة الضغط الفلسطينية قبل البدء في البحث حول «الوضع الدائم» لكي تضمن التحكم الإسرائيلي الكامل بنتائج هذه المفاوضات.

ثانياً: ان دورة المجلس لم تكتف بالاستجابة لاستحقاق الغاء الميثاق والتفريط بالقاعدة السياسية لوحدة م.ت.ف. بل هي ذهبت أبعد من ذلك نحو اعتماد اتفاق أوسلو كمرجعية لبرنامج وسياسة م.ت.ف. فقد اقر المجلس سلسلة من القرارات، المعلنة في بيانه الختامي، التي تشكل مصادقة كاملة على اتفاقيات اوسلو وتزكية لنهج وممارسة سلطة الحكم الذاتي في جميع المجالات السياسية والامنية والاقتصادية... الخ.

ثالثاً: الانقلاب البرنامجي والسياسي الذي انطوت عليه قرارات الغاء الميثاق والمصادقة على اوسلو، جرى استكماله بانقلاب تنظيمي في بنية المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير تمثل في ادخال تغييرات جوهرية على تكوين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وبالتالي المجلس المركزي، وبالاضافة إلى الضم التلقائي لاعضاء مجلس الحكم الذاتي المنتخب ضمن سقف اتفاق اوسلو، فقد تم اغراق المجلس الوطني بالعشرات من الاعضاء الجدد الذين تم تعيينهم بقرارات فردية بحجة اشغال حصة الداخل وذلك خلافاً للمطالبة الجماهيرية الواسعة بضرورة ان يتم انتخاب ممثلي الداخل في المجلس ونبذ سياسة التعيينات الفوقية. وبفعل هذه التعيينات الواسعة

فقد جرى الاخلال الجوهري بالتوازن التمثيلي للمجلس الوطني واتسعت الشقة بين تركيبة المجلس وبين التشكيل الحقيقي للخارطة السياسية للشعب الفلسطيني. وكذلك جرى الاخلال الخطير بنسبة تمثيل تجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات وصوتها داخل المجلس الذي لم يعد يعكس التكوين السياسي للشعب ولا توزيع تجمعاته. وامتد هذا الانقلاب إلى تشكيل اللجنة التنفيذية حيث باتت فتح تمتلك نصف المقاعد عدا عن حلفائها من المستقلين وممثلي بعض الفصائل. ان هذا الانقلاب التنظيمي يهدف إلى تشديد يد القبضة البيروقراطية لفريق اوسلو على المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير، ضارباً بعرض الحائط كافة الاعتبارات الخاصة بتمثيل المنظمة للاتجاهات السياسية للشعب وتجمعاته في الوطن والشتات.

لقد استقبلت نتائج المجلس، وبخاصة الغاء الميثاق، بذهول واستياء جماهيري عارم بين صفوف الفلسطينيين في الوطن، بمافي ذلك اراضي ٤٨، إلى جانب الصدمة والاستياء في مواقع الشتات، خصوصاً وان هذاالقرار جاء في ظروف الحصار المشدد على الشعب الفلسطيني في الداخل والعدوان الاسرائيلي على لبنان، وتم تقديمه كهدية مجانية لاسرائيل في يوم احتفالها بذكرى تأسيسها الثامنة والاربعين.

أوهام ...

مجريات التحضير للمجلس واعماله ونتائجه ادت إلى تبديد الاوهام التي انتشرت في بعض اوساط المعارضة الديمقراطية بهذا

الشأن. فقد برز بوضوح ان فريق اوسلو، المهيمن على المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير، لا يريد من هذاالمجلس سوى تلبية الاستحقاقات التي يمليها عليه اتفاق اوسلو، وانه لايبدي أي استعداد لاجراء حوار سياسي جاد يبحث عن امكانية اعادة بناء قواسم مشتركة، ناهيك عن أي مراجعة نقدية لمسيرة اوسلو.

اجواء التسلط الفظ التي سادت داخل قاعات المجلس، والتعتيم الاعلامي المتعمد الذي فرض على كافة الاصوات المعارضة، ابرزت بدورها مدى سذاجة الحديث عن امكانية استخدام المجلس كساحة للصراع ضد اوسلو وضد تعديل الميثاق، أو عن الاستفادة منه كمنبر للتعبير عن موقف المعارضة. وقد برز بوضوح صارخ ان المجلس جرى عقده لا لشيء سوى لتلبية الاستحقاق المملى عليه من قبل اسرائيل بموجب الاتفاق، وتبددت الاوهام بشأن امكانية دفع المجلس نحو مراجعة نقدية لمسيرة اوسلو او مناقشة استراتيجية جديدة للمرحلة المقبلة. ان مجريات اعمال المجلس ونتائجه تزكي بشكل كامل صحة الموقف الذي اتخذته بعض القوى الديمقراطية بالدعوة إلى الامتناع عن المشاركة في اعمال هذه الدورة وذلك لسحب الغطاء السياسي عن القرارات الكارثية المقررة سلفاً والمطلوب من الدورة ان تمررها.

لقد كان معروفا انه، في غياب امكانية استعادة القواسم المشتركة بسبب اصرار فريق اوسلو على الايغال في طريقه المدمر، فان القرارات التي كانت ستصدر عن المجلس ستكون تعبيراً عن الخيار

الفئوي الخاص الذي اقدم عليه هذا الفريق باندفاعه بعيداً عن ارضية برنامج الاجماع الوطني، وان المشاركة في اعمال الدورة سوف تقدم الغطاء لهذا الخيار وتحمل قوى المعارضة جزء من المسؤولية السياسة والتاريخية عنه وتجعل منها شهود زور على ما يتخذ من قرارات مشتقة منه، ونمكن فريق اوسلو من الادعاء بان المصادقة على هذا الخيار هي مسألة حسمت بالاغلبية بينما هي في الواقع تفتقر إلى التوافق الوطني الذي لا بد من توفره للبت في قرارات مصيرية تتعلق بمستقبل الشعب والوطن.

ومهما تكن خطورة القرارات التي اتخذها المجلس، وبخاصة الالغاء المجاني للميثاق، فإن هذه القرارات ليست نهاية المطاف في مسيرة م.ت.ف، وهي لن تلزم الشعب الفلسطيني ولن توقف نضاله من اجل حقوقه الوطنية. ان مسيرة النضال هذه هي التي صنعت الميثاق واملت على العالم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في قرارات الشرعية الدولية. وهذه المسيرة هي التي سوف تعيد بناء البرنامج الوطني وتصون قرارات الشرعية الدولية انطلاقا من الثقة بهذه الحقيقة فإن القوى الديمقراطية مدعوة لمواصلة نضالها من اجل اعادة بناء الائتلاف الوطني الشامل في اطار م.ت.ف، على قاعدة نبذ خيار اوسلو واعادة صوغ برنامج الاجماع الوطني والالتزام به ومن اجل اعادة بناء مؤسسات المنظمة على اسس ديمقراطية وجبهوية ائتلافية.

اتجاهان ...

ثمة اتجاهان للعمل من اجل التقدم نحو تحقيق هذا الهدف:

الإتجاه الاول: هو الحوارالمفتوح مع جميع القوى السياسية الفلسطينية دون استثناء، وهو حوار يجب أن يقوم على قاعدة ابداء الاستعداد للبحث عن القواسم المشتركة وان يستهدف نبذ خيار اوسلو والعودة إلى برنامج الاجماع الوطني، وان يسبقه تمهيد الاجواء الملائمة لنجاحه بتأكيد مبدأ الاحترام المتبادل بين الجميع واحترام التعددية والحقوق الديمقراطية وتحريم اللجوء إلى القمع او العنف لحل الخلافات بين ابناء الشعب الواحد واطلاق جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.

الإتجاه الثاني: وهو الرئيسي والحاسم، هو تعبئة وتنظيم الحركة الجماهيرية وتصعيد ضغطها على المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير بهدف انتشالها من التكلس والتفسخ البيروقراطي واعادة بنائها على اسس ديمقراطية تضمن دقة تعبيرها عن التكوين السياسي الحقيقي للشعب الفلسطيني وتوزع تجمعاته في الوطن والشتات. ان الدعوة إلى انتخابات ديمقراطية عامة وشاملة للفلسطينيين في الوطن والشتات لاختيار مجلس وطني يمثل الشعب تمثيلاً حقاً، هي المطلب الذي تقترحه من اجل ضمان حل جذري لمعضلة اعادة البناء الديمقراطي لمؤسسات المنظمة. ولكن في غياب الامكانية الفورية لتحقيق هذا المطلب فإن تنظيم قطاعات الشعب على اسس نضالية

ودبمقراطية، وتصعيد ضغطها من اجل تصحيح ودمقرطة مؤسسات المنظمة، هو السبيل للتقدم على طريق أنجاز هذه المهمة. وبهذا الاتجاه تصب عملية تأطير مؤتمرات اللاجئين من اجل العودة في الوطن كما في الشتات، وبناء لجان الدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان، ولجان الدفاع عن عروبة القدس، واعادة بناء النقابات والاتحادات الشعبية على اسس انتخابية ديمقراطية شاملة...الخ.

الحركة الوطنية الفلسطينية في واقعها الراهن

ابرام اتفاق اوسلو وتطبيقاته الجارية على الأرض شكل منعطفاً ادخل الحركة الوطنية الفلسطينية مرحلة جديدة مختلفة نوعياً، تتسم بتفكك وانحلال البنى القديمة للحركة الوطنية توطئة لاعادة تشكلها على اسس جديدة. ان هذه العملية وعواملها وآفاقها تشكل انعكاساً لعملية الفرز والاستقطاب الاجتماعي واعادة الاصطفاف في الخارطة الطبقية للشعب الفلسطيني في ظل الواقع الدولي والاقليمي الجديد المتشكل في منطقة الشرق الأوسط والعالم. لقد اندفعت النواة البيروقراطية المهيمنة على مركز القرار في م.ت.ف متأثرة بعوامل عدة إلى الانحياز لصف شريحة اجتماعية ضيقة من البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية والانسلاخ عن مسيرة النضال الوطني

المناهض للاحتلال والانتقال إلى موقع التفاهم مع العدو، بحثاً عن موطيء قدم في ترتيبات النظام شرق الاوسطي الجديد الذي يسعى الحلف الأميركي الاسرائيلي إلى فرضه في منطقتنا. ولان هذه النواة كانت تحتل موقع القيادة الرسمية المعترف بها في الحركة الوطنية عموماً، وفي ابرز فصائلها (فتح)، فإن خروجها عن مسار النضال المناهض للاحتلال يشكل العامل الرئيسي والابرز لعملية التفكك والانحلال في بنى الحركة الوطنية، ولكنه ليس العامل الوحيد فإلى جانب ذلك تتجه قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى إلى التكيف والتعايش مع ترتيبات النظام الاقليمي الجديد، ومع ركيزته الفلسطينية المتمثلة باتفاق اوسلو، بدلاً من مقاومته، رغم كونه في الجوهر ينطوي على تدمير وسحق مصالحها البعيدة المدى وطموحاتها. وتندفع هذه القطاعات إلىهذا السلوك الانهزامي بسبب الخذلان والفزع الذي اصابها في اعقاب انهيار التوازن الدولي الذي كان قائما في حقبة الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي والنتائج الكارثية لحرب الخليج. وفي داخل الوطن المحتل فإن الانهاك الذي اصاب هذه القطاعات بعد سبع سنوات من الانتفاضة ساهم ايضاً في تعزيز الميل نحو التكيف والتعايش مع تطبيقات الاتفاق.

وبالنظر للدور الاستثنائي الذي تلعبه هذه القطاعات في البنية القيادية للحركة الوطنية، بمختلف فصائلها (بما في ذلك اليسار والقوى الديمقراطية) فإن هذه العملية تعكس نفسها تمزقاً وارتباكاً وتفتتاً في البنى المنظمة للحركة الوطنية، وانحساراً في نفوذها الجماهيري المنظم، وازمة مستفحلة تعبرعن نفسها باشكال مختلفة من

فصيل لاخر. وحيث يكون التكوين الاجتماعي للشعب اكثر تبلوراً، كما هو الحال في الوطن المحتل، فإن هذه العملية تصبح اكثر حدة، وارتباطها بمضمونها الطبقي يبرز اكثر وضوحاً. وبسبب ذلك فإن اللوحة السياسية داخل الوطن تمر بحالة من المخاض والتحول واعادة التشكل يفرض عليها طابعاً من النعقيد والتداخل وعدم الاستقرار، وهذا الوضع يملي على القوى الديمقراطية درجة عالية من المرونة في العلاقات السياسية وفي ادارة التحالفات، ولكن ضمن ضوابط واضحة مشتقة من خطها السياسي الاساسي ومتمسكة دوماً بالبوصلة التي تشدها إلى الهدف المركزي: التحرر من قيود الاتفاق والخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني. ان بلورة هذه الضوابط يتطلب تشخيصاً ملموساً لاوضاع الاتجاهات الرئيسية في الحركة الوطنية الفلسطينية وللاشكال المحددة التي من خلالها تنعكس على هذه الاوضاع مفاعيل العملية الجارية للتفكك والانحلال واعادة التشكل في بناها:

١- حركة فتح

ان عملية الفرز الاجتماعي واعادة الاصطفاف الطبقي وما ينجم عنها من حراك سياسي وتفكك في البنى التقليدية للحركة الوطنية، تصيب بالدرجة الاولى حركة فتح قبل غيرها من الفصائل وتعبر عن نفسها في حالة من الانقسام السياسي والانفصام في الموقف العملي والتفتت والفوضى في الوضع التنظيمي داخل الحركة حيث يدور صراع بين اتجاهات متعددة تعكس عملياً كل الوان الطيف في الواقع

السياسي الفلسطيني. وليس ذلك بغريب، بل هو بالعكس امر طبيعي بسبب كون فتح حركة وطنية جماهيرية تضم ائتلافاً لشرائح اجتماعية وتوجهات فكرية وسياسية متباينة. في سياق هذا الصراع تستخدم قيادة عرفات كل الوسائل المتوفرة بحوزتها من اجل تعزيز سيطرتها على الحركة وتحويلها إلى ركيزة سياسية شعبية لسلطة الحكم الذاتي. ولكن جناحاً في قيادة فتح، واغلبية كوادرها، تنتمي إلى قوى اجتماعية (من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى) لا مصلحة لها في تطبيقات الاتفاق، بل ان تطور عملية تطبيق الاتفاق يصطدم شيئاً فشيئاً مع تطلعاتها وطموحاتها وبسحق مصالحها. ان الشعور بالخذلان الذي يصيب قطاعات البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى ويدفعها إلى التكيف مع تطبيقات الاتفاق بدلاً من مقاومته، ينطبق ايضا على هذه الكوادر ويجعل تذمرها محدود الفعالية مؤقتاً، ويجري احتواء هذا التذمر من خلال توزيع الامتيازات والوظائف وغيرها من المنافع على صف واسع من كادر الحركة. ولكن هذا الاحتواء مؤقت، والقدرة على توسيع نطاقه محدودة، والتطورات القادمة، كما اوضحنا سابقا ، تدفع باتجاه الانفضاض المضطرد لقوى اجتماعية وقطاعات شعبية من حول مسيرة الاتفاق، وهذه القوى هي بالضبط الوسط الاجتماعي الذي تنتمي اليه، وتعبر عنه، العناصر المعارضة في قيادة وكادر فتح، والاغلبية الساحقة من قواعدها. وبالنظر لما تمثله الحركة من ثقل جماهيري ، لا يمكن لاية قوة معارضة جدية ان تقف في موقع الحياد واللامبالاة ازاء الصراع والحراك السياسي الجاري في صفوف فتح.وفي هذا الصدد نقترح التالي:

أ) تعزيز الصلات مع كوادر وقواعد فتح، واجتذابها للانخراط في التحركات النضالية المناهضة للاحتلال.

ب) اقامة علاقات دائمة ومنتظمة مع الاجنحة والعناصر الفتحاوية المعارضة للاتفاق، أو المتذمرة من اداء السلطة، بما يوفر لها الدعم لتصليب مواقفها وتعزيز العمل المشترك معها، مع الحفاظ على اليقظة ازاء ميول التذبذب وازدواجية الموقف وتغيير المواقع والتي تتفشى لدى بعض هذه الاوساط.

جـ) ابداء الاستعداد للتشاور المنتظم مع قيادة فتح في الضفة والقطاع ودعوتها إلى حوار جاد حول سبل مواجهة تحديات المرحلة القادمة، بما في ذلك الاتفاق على عمل مشترك ضد الاحتلال في قضايا محددة (الاستيطان، الاغلاق، المعتقلين.. الخ) بشرط الاتفاق المسبق على شعارات التحرك وعدم السماح بتجييره لصالح تزيين السلطة، والحذر الدائم من المناورات الهادفة إلى احتواء التحركات النضالية واجهاضها او الهبوط بسقفها.

٢ـ الاتجاه الاسلامي

ان الازمة التي تعاني منها البنى القائمة للحركة الوطنية تعكس نفسها ايضا، باشكال مختلفة ولكن بصورة لا تقل حدة، على الاتجاه الاسلامي. واذا كانت ابرز قوى هذا الاتجاه (حركة حماس) قد استطاعت لفترة ان تموه على تعبيرات الازمة بفضل نجاحها في عدد

من العمليات الباهرة وبفضل شبكة المؤسسات الضخمة التي تسيطر عليها وما تقدمه من خدمات فإن مظاهر الازمة بدأت تبرز إلى السطح وتترجم نفسها انكفاء على الذات وغيابا عن الحضور السياسي والجماهيري لاطراف وارتباكا وتمزقاً وخلافات سياسية معلنة بالنسبة لدى أطراف اخرى . فالاتجاه الاسلامي هو ايضا تيار تنتمي قياداته، ونسبة هامة من كوادره، إلى البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى، وتعبر عن مزاجها وطموحاتها، بينما تتشكل الاغلبية الساحقة من قواعده من القطاعات الكادحة وبخاصة الجماهير المعدمة المهمشة اجتماعيا. والبرنامج الذي يطرحه هذا الانجاه، بشعاراته الرنانة وانسجامه مع الوعي الايديولوجي السائد في المجتمع، يجتذب مجموع هذه الفئات ولكنه لا يقدم حلولاً ملموسة لقضاياها. ولذلك يجمع هذا الاتجاه بين الشعارات الكبيرة المتطرفة، والسلوك المغامر احيانا، وبين السياسات البراغماتية التي لا تحدها ضوابط سوى المصلحة الفئوية. ان ميول التكيف التي تتفشى في صفوف البرجوازية الوطنية والوسطى تجد انعكاساتها ايضا لدى قطاعات هامة من قيادات هذا التيار وتدفعها إلى تبني سياسة تقوم على التعايش مع تطبيقات الاتفاق، بينما تتجه قطاعات اخرى إلى مجاراة ميول التطرف والاحتجاج السائدة في صفوف الاوساط المعدمة والمهمشة اجتماعياً.

لقد انتهجت ابرز قيادات هذا الاتجاه سلوكاً فتوياً فوقياً ادى عمليا إلى تعطيل توحيد قوى المعارضة وعرقلة امكانية اتفاقها على برنامج ملموس بديل لنهج اوسلو والتملص من أي تنسيق جدي بين اطرافها. ولم يكن الدافع إلى هذا السلوك ينحصر في حسابات الكسب

الفئوي والميل إلى الهيمنة على القوى المعارضة الاخرى، بل كان ايضا احد التعبيرات عن نزعات التكيف والتعايش مع تطبيقات الاتفاق والاحجام عن بلورة برنامج متكامل لمقاومته. وقد انعكس هذا السلوك سلباً على اوضاع هذا الاتجاه اذ وضعه منفرداً في مواجهة قمع الاحتلال والسلطة التي انقضت على بنينه التحتية وعملت على تفكيكها وعلى تأجيج التناقضات والخلافات الداخلية بين الاجنحة المختلفة في قياداته.

ولكن رغم الازمة المتفاقمة في صفوفه القيادية ورغم ما تقود اليه من شلل وارتباك سياسي، ما يزال هذا الاتجاه يمثل احدى ابرز القوى المناهضة للاحتلال وللاتفاق التصفوي وما تزال تلتف حوله نزعات الاحتجاج والتذمر الجماهيري، اذ ترى فيه بديلا ملموسا لنهج السلطة، رغم كونها لا تتفق بالضرورة مع برنامجه وتوجهاته الفكرية والسياسية. اننا ندعو إلى سياسة مع هذا الاتجاه تقوم على تبادل النقد من موقع التحالف، لا من موقع التناحر والعداء.ان القوى الديمقراطية تتضامن مع مناضلي القوى الاسلامية ضد تجاوزات الاحتلال والسلطة ومن اجل وقف القمع المسلط ضدهم واطلاق سراح المعتقلين فوراً دون ابطاء كما على القوى الديمقراطية برأينا ان تواصل الضغط على قيادات هذا الاتجاه لدعوتها إلى تعزيز التنسيق السياسي بينها وبين سائر قوى المعارضة وايجاد صيغة دائمة لوحدتها على مستوى الضفة والقطاع، ولكن الرئيسي هو الجهد الذي ينبغي ان يبذل على الصعيد المحلي والقاعدي من اجل تعزيز الصلة

والتعاون مع كوادر وقواعد هذا الاتجاه، وتنظيم العمل الجماهيري المشترك معها، ودعوتها للضغط على قياداتها لمراجعة سلوكها الفئوي وتبني سياسة منفتحة تمكن من توحيد صفوف المعارضة.

٣- التيار الديمقراطي

قوى اليسار الديمقراطي، بما تنتمي اليه وتعبر عنه من قوى اجتماعية وما تمتلكه من ادوات فكرية وبرنامجية قادرة على فهم الواقع واتجاهات تغييره، هي التي ينبغي ان تكون المؤهلة لتجاوز ازمة التفكك والانحلال التي تعاني منها بنى الحركة الوطنية، ولتشكيل الرافعة لاعادة بنائها على اسس جديدة. فلقد ابرزت مسيرة النضال الوطني، على مدى العقود الماضية، مدى حاجة الحركة الوطنية إلى قيادة طبقية جديدة تتجاوز تخاذل البرجوازية وتذبذبها، قيادة تنتمي إلى الطبقة العاملة وحلفائها الكادحين. ان الواجب الرئيسي لقوى اليسار الديمقراطي هو ان تتوجه لتلبية هذه الحاجة التاريخية لتنظيم صفوف الطبقة العاملة كطبقة مستقلة وتحريرها من الهيمنة الفكرية والسياسية لممثلي البرجوازية واعدادها لتتبوأ دورها القيادي المنشود في مسيرة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية. ان تخلف اليسار عن النهوض بهذا الواجب ناجم عن الثقل الاستثنائي الذي يحتله داخل صفوف القوى الديمقراطية، وفي مراتبها القيادية تحديداً، ممثلو الفئات الوسطى الذين، كنظرائهم في الفصائل الاخرى، يتأرجحون بين نزعات التكيف والتطرف. والدمار المعنوي الذي اصيب به هؤلاء، في غياب العمق الاقليمي والدولي الذي كانت تستند

اليه قوى اليسار، ساهم ايضا في دفع القوى الديمقراطية إلى حالة من الشلل والتفكك والشعور بالعجز، قادت إلى تخليها العملي عن الدور المنوط بها. وأدى هذا إلى الاستقطاب الحاصل في الساحة الفلسطينية بين قطبي السلطة والتيار الاسلامي.

ان الخروج من هذه الحالة يتطلب من قوى اليسار الديمقراطي اولا وعي وادراك عواملها، وثانياً تجديد برامجها وبناها التنظيمية بما ينسجم مع متطلبات الواقع الجديد ويعمق انغراسها في صفوف الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، وثالثاً تجاوز العقبات الذاتية والحزازات الفصائلية والحسابات الفئوية التي تعرقل وحدتها. ان اعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية على اسس جديدة، بما تتطلبه من تغيير في التكوين الاجتماعي لقيادتها باتجاه تعزيز الدور الطليعي للطبقة العاملة وحلفائها الكادحين، تملي بلورة القطب الديمقراطي الفاعل القادر على النهوض بدور رئيسي في هذه العملية ودفعها إلى الامام. ان برنامج الخلاص الوطني الذي اقترحته القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية بعناصره الرئيسية التي تعيد صياغة مهمات النضال الوطني والاجتماعي من منظور ديمقراطي، يشكل برأينا اساساً برنامجياً صالحاً لبناء هذا القطب الديمقراطي بعد ان يتم تطويره ليستوعب المهمات التي يطرحها المنعطف الجديد في مسار النضال الوطني. والخطوة الرئيسية بهذا الاتجاه هي العمل على توحيد القوى والشخصيات الديمقراطية على اساس عناصر هذا البرنامج. فلا يمكن لوحدة القوى الديمقراطية ان تكون فاعلة سياسياً

وجماهيرياً، وان تلعب دورها المطلوب في اعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، ما لم يتم ارساؤها على قاعدة سياسية واضحة وبخاصة في الموقف ازاء انفاق اوسلو وسلطة الحكم الذاتي المنبثقة منه. ان المهمة الاكثر الحاحاً على هذا الصعيد هي تعزيز العلاقات الثنائية بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية والسعي إلى الارتقاء بها إلى مستوى تنفيذ مشروع الاتحاد الجبهوي، بما في ذلك دمج الاطر الجماهيرية الديمقراطية للطرفين على اساس التمثيل النسبي. ان هذه المهمة هي الركيزة الاساسية الاولى للسياسة الهادفة إلى بناء القطب الديمقراطي الفاعل الموحد، وعلى قاعدتها يمكن الانتقال إلى ادارة حوار مع دائرة أوسع من الاطر والتجمعات والشخصيات الديمقراطية التي تقبل الخطوط العامة لبرنامج الخلاص الوطني، بهدف اقامة صيغ منظمة لتجمعات ديمقراطية تنطلق من المستوى المحلي واللوائي صعوداً إلى المستوى الوطني.

المحتويات

من اصدارات الدار

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان
سهيل الناطور

اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم
رمزي رباح

اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث
علي فيصل

اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد
ابراهيم أبو حجلة و سالم خلة

هذا الكتاب ...

... ويتميز هذا الكتاب بأنه يعبر عن وجهة نظر اليسار الفلسطيني. فعليه توقيع اثنين من أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المقيمين في الداخل هما ابراهيم أبو حجلة وسالم خلة، فضلاً عن كونه يحمل مشروعا يسارياً لاخراج الوضع الفلسطيني من مأزق أوسلو، نحو آفاق الحل الوطني الديمقراطي في مواجهة الحل الاسرائيلي ــ الأميركي، وللرد بشكل جاد على سؤال «ما البديل؟».

ومن الطبيعي أن يثير الكتاب جدلاً وحوارا ونقاشا في الجسم السياسي الفلسيطيني. فتلك هي احدى الوظائف المتوخاة من نشره .

الناشر